دكتور شعبان صلاح

شعر أبي تمام

دراسة نحوية

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

شعر أبى تمام

دراسة نحوية

دكتور
شعبان صلاح
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد

يُعد أبو تمام : حبيب بن أوس الطائى ، واحدا من الشعراء العلماء باللغة ، الواعين بتصرفات العرب فى لغتهم ، وكان - على حد تعبير الحسن بن بشر الآمدى- « يعمل على أن يدلَّ فى شعره على علمه باللغة وبكلام العرب ، فيعمد لإدخال ألفاظ غريبة فى مواضع كثيرة من شعره » (١) .

بيد أن هذا العلم باللغة والوعى بأساليبها لم يمنع العلماء من اتهام أبى تمام بأنه يُحيل فى شعره ، أو أنه يُخل بالنظم ويُفسد الترتيب . قال القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى : « وقوله :

يدى لمن شاء رهنٌ لم يَذُق جُرَعًا من راحتَيْك دَرَى ما الصَابُ والعَسَلُ

فحذف عمدة الكلام، وأخلّ بالنظم ، وإنما أراد : يدى لمن شاء رهنٌ (إن كان) لم يذق ، فحذف (إن كان) من الكلام ، فأفسد الترتيب ، وأحال الكلام عن وجهه»(٢)

ومن أجل مثل هذا الإغراب ، وتلك الإحالة ، وذلك الإخلال بالنظم ، صُنّفت مصنفاتٌ فى الكشف عما أشكل من شعر أبى تمام ، ضاع - على ما أعلم - أهمُّها ، وهو (ذكرى حبيب) الذى ألفه أبو العلاء المعرى ، ولا نعرف منه إلا نقولا ضمنها التبريزى شرحه الذى وضعه على ديوان أبى تمام ، وظهر شرح (المرزوقى) للأبيات

(١) الموازنة/١٩ .

(٢) الوساطة/٧٧ ، وانظر : الموشح/٣٢١ ، والديوان/ م ١١: ، ١٢.

المشكلة من ديوان أبى تمام ، محققا بعناية الدكتور : عبد الله الجربوع ، وهو كتاب - كما يقول محققه - « عبارة عن أبيات اختارها المرزوقى من شعر أبى تمام ، فهو ينتقى من القصيدة عشرة أبيات أو أكثر أو أقل ويشرحها بأسلوب موجز ، يميل فيه أحيانا إلى التحليل وعقد المقارنات . وقد أظهر من خلال شرحه لكتاب (المشكلات) عنايته بأسلوب أبى تمام ، ومحاولته الدائبة الكشف عن أسرار ألفاظه ومعانيه ، وحرصه على تتبع الروايات المختلفة والجمع بينها واختيار المناسب منها، كما أظهر فيه تحمسه للدفاع عن أبى تمام ، والرد على خصومه ومعارضيه»(٣).

وللمرزوقى كتاب آخر يسمى (الانتصار من ظلمة أبى تمام) ، كما أن للمبارك ابن أحمد الإربيلى شرحا على المشكل من ديوان أبى تمام والمتنبى يُسمى (النظام المشكل) ، أو (النظام فى شرح المتنبى وأبى تمام) تُوجد منه أجزاء مخطوطة (٤) .

ولكن هذه المصنفات جميعا - باستثناء شرح أبى العلاء - لم تكن مهتمة بكل الظواهر اللغوية التى اتسم بها شعر الطائى ، وإنما تناولت من شعره ما اكتسب فيه اللفظ معاظلة ، أو جعل المعنى المراد بعيدا . أما شرح أبى العلاء - كما تظهره النصوص المنقولة عنه - فكان مهتما غاية الاهتمام بتلك الظواهر النحوية والصرفية التى خالف فيها أبو تمام مذهب جمهور النحاة ، أو جنح فيها لتقليد أسلوب نادر أو مجاراة استعمال ضعيف ، وغالبا ما كان أبو العلاء يجد لأبى تمام مخرجًا لاستعمالاته أو شواهد على شوارده .

والبحث فى لغة أبى تمام أشبه بالغوص فى بحر متلاطم الأمواج يحتاج إلى دربة ومراس وصبر لتمييز الدرّ من الحجارة ، وفصل التبر عن التراب ، وهذا البحث محاولة - مجرد محاولة - للتعامل مع هذا البحر تحكمها أمور :

الأمر الأول : أن المقصود بالدراسة النحوية فى عنوان هذا العمل النحوُ بمفهومه الأشمل الذى يضم فى عباءته البِنْيَة الصرفيةَ وما يعتريها من تغيرات ، والعلاقات السياقية وما تفرضه من مواصفات ، وهو المفهوم الذى طرحه ابن جنى

(٣) شرح المشكل من ديوان أبي تمام : مقدمة المحقق/٣٢.

(٤) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان/ ٢ :٧٦ .

واضحا منذ أكثر من عشرة قرون حين قال عن (النحو) : « هو انتحاء سَمْت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها[٥] » .

الأمر الثانى : أنه ليس من مهام هذا العمل رصد الأساليب المشهورة ، والتكثّر مما اجتمع العرب عليه ، وسلّم به المقعّدون على أنه الفصيح أو الأفصح ، لأن أمثال هذه الظواهر موجودة فى شعر الشعراء غير أبى تمام ، بل موجودة فى النثر أيضًا، ومن ثم لا يترقبنَّ القارئ الكريم أن يرى فى العمل شيئًا من هذا القبيل.

الأمر الثالث : أن رصد الظواهر وتسجيل الاستعمالات سيكون مقرونا بنصوص النحاة وأهل اللغة لتبيُّن ما وافقها من هذه الاستعمالات وما خالفها ، مع محاولة جادة لتفسير هذه المخالفات - لغويا - فى ضوء خصوصية لغة الشعر أولا، واهتداء بلهجات العرب ثانيا ، واستضاءة بالقراءات القرآنية أخيرا .

وقد اقتضت المادة العلمية أن يقع هذا العمل فى : مدخل ، وفصلين ، وخاتمة؛ خُصص المدخل لإيضاح رأى النحاة - بإجمال - فى الخصوصية التى تتمتع بها لغة الشعر ، واهتمامهم بمعالجتها فى إطار خاص ، وإن سمَّوْا هذه المعالجة بتسمية جائرة . ثم أشرت للنسخة التى اعتمدت عليها فى الدرس والاستقصاء ، مستطردا إلى بيان بعض ما فى النشرة من تحريفات وأخطاء وبخاصة فى الجانب العروضى ، منتهيا إلى أنها - على الرغم مما بها - أصلح نشرات الديوان للدرس وأحقها بالاهتمام .

أما الفصل الأول فيتعلق بالظواهر التى تعترى البِنْيَةَ ، سواء أتعلقت الظاهرة بصوت من أصوات الكلمة أم بصيغتها كلها . ويدرس الفصل الثانى الظواهر السياقية المتعلقة بالكلمة ملتئمة مع غيرها فى نسق ، من حيث العلامة الإعرابية ،

---

(٥) الخصائص/ ١ : ٣٤.

أو المطابقة ، أو التضام ، أو الرتبة ، أو غيرها من القضايا التى يفرضها السياق ويحكمها المسرح اللغوى الذى تأتى فيه الكلمة ، وإن تمت معالجة هذه الظواهر تحت العناوين المعروفة لأبواب النحو فى كتب المتأخرين .

ثم تأتى خاتمة العمل مبرزة أهم النتائج التى انْتُهِىَ إليها ، وأشهر الظواهر التى تجدر الإشارة إليها ، خاصة ما ورد فى شعر أبى تمام من خصائص لهجية ، سواء أكانت من لهجة قبيلته : (طيّىء) ، أم من لهجات أخرى سرتْ إليه عن طريق التأثير والتأثر .

فإن رأى القارئ فى هذا العمل توفيقًا فهو من الله وحده ، وإن كانت الأخرى فحسب الباحث أنه مجتهدٌ أخطأ .

والله وحده من وراء القصد

شعبان صلاح

مدخل

لا يختلف اثنان من النحاة حول خصوصية التناول فى لغة الشعر ، وإن اتخذت هذه الخصوصية (الضرورة الشعرية) عنوانا لها ؛ فتحت (هذا باب ما يحتمل الشعر) يقول سيبويه : « اعلَم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف ؛ يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يُحذف ؛ يشبهونه بما قد حُذف واستعملِ محذوفًا .. إلخ [(١)]».

كما عقد الأخفش الأوسط مثل هذا الباب فى (كتاب العروض) تحت عنوان (هذا باب ما يحتمله الشعر مما يكون فى الكلام ومما لا يكون فى الكلام [(٢)]) .

ويقول المبرّد فى (المقتضب) : « ولكن إذا اضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيخلصها على الحرف الذى منه حركة ما قبلها ، كما يجوز فى الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت ، فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنتَ أذلَّ من وتدٍ بقاعِ   يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفهْرِ واجى

إنما هو من وَجَأت . وقال الفرزدق :

راحتْ بمسلمةَ البغالُ عشيّةً   فارْعَىْ فزارةُ لا هَنَاكِ المرتَعُ

وقال حسان بن ثابت :

سالتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً   ضلتْ هذيلٌ بما قالت ولم تُصِبِ

(١) الكتاب/١ :٢٦.

(٢) العروض/١٢٧.

فهذا إنما جاز للاضطرار ، كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف ما لايحذف مثله فى الكلام (٣) » .

وعقد ابن السراج فى نهاية « الأصول » : (باب ضرورة الشاعر) قال فى بدايته : « ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أوزيادة ، أو تقديم أو تأخير فى غير موضعه ، وإبدال حرف ، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل ،و ليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصولٌ يُعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلابد من أن يكون قد ضارع شيئًا بشىء ، ولكن التشبيه يختلف ، فمنه قريب ومنه بعيد (٤) » .

وخلاصة ما سبق - وغيره كثير - أن الشعر بطريقة أو بأخرى موضع ترخص، يباح للشاعر بمقتضى هذا الترخص أن يخالف المألوف الشائع من أساليب العربية وطرقها فى رصف الجمل . لكن ذلك ليس على الإطلاق ، دونما قيود أو حدود ، وإنما المعول عليه قول ابن السراج السابق : « وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ... إلخ » .

من أجل هذه الإشارات السابقة وغيرها تخصصت مؤلفات فى (الضرورة الشعرية) محاولة رصد الظواهر التى وردت فى أشعار الشعراء (٥) ، لكن هذا الرصد - على ما بُذل فيه من جهد - يجبُّه قول سيبويه : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا (٦) » ، ذلك أن لكل شاعر طريقته فى التناول ، وأسلوبه فى الصَّوْغ ، ومنهجه فى استعمال مفردات اللغة وتراكيبها ، محكوما - بوعى أو بغير

---

(٣) المقتضب/١ : ١٦٦ ، ١٦٧.

(٤) الأصول/ ٣ : ٤٣٥.

(٥) راجع (الضرورة الشعرية في النحو العربي) فهو أول بحث - على حد علمي - أفرد الظاهرة بدراسة علمية معاصرة ، وفسر كثيراً من الظواهر التي وردت بأسلوب منهجي.

(٦) الكتاب/ ١ : ٣٢ .

وعى - بتراثه اللغوى والأدبى فيما يقدم لقرائه من نتاج ، فهو من جهة محصلة هذا التراث وثمرة من ثماره ، لكنه من الجهة الأخرى ابنُ عصره ونَبْتُ بيئته ، ولابد أن ينتج هذا التفاعل بين الموروث والمبتدع صورا قد تخالف الموروث كلية ، وقد تمتّ إليه بصلة ما ، لكنها فى النهاية ليست صورة مطابقة له .

من منطلق هذه الخصوصية التى يتمتع بها كل شاعر على حدة ندلف إلى عالم أبى تمام اللغوى ، واضعين فى الحسبان أن الظواهر التى ندرسها من شعره ليست مقصورة - بالضرورة - عليه ، فربما فشت فى شعراء عصره كالمتنبى والبحترى ، وربما كان مسبوقا بها من شعراء أقدم منه زمنا ، لكن هذا لا ينفى أنها ظاهرة من الظواهر الموجودة فى شعر أبى تمام .

ولقد كانت نسخة ديوانه بشرح الخطيب التبريزى هى معتمدنا فى الدراسة والاستنباط ، لكونها منشورة محققة أولا ، ولما بُثَّ فيها من قضايا لغوية معينة على الدرس ثانيا . بيد أن هذه النشرة - على ما بذل فيها من جهد مشكور - لم تسلم من الوهم ، وبخاصة فى الجانب العروضىّ ، فلقد لفت نظرى فيها اهتمام الخطيب التبريزى - وهو عروضى لا شك فى قدرته ، وكتابه (الكافى فى العروض والقوافى) محقق منشورٌ - بذكر بحر القصيدة وتلقيب قافيتها ، وألقاب القوافى - كما ذكرها الخطيب نفسه فى (الكافى) - هى (٧) :

المتكاوس : أربعة أحرف متحركة بين ساكنين فى آخر البيت .

المتراكب : ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين .

المتداركُ : حرفان متحركان بين ساكنين .

المتواتر : حرف متحرك بين ساكنين .

المترادف : اجتماع ساكنين فى القافية .

---

(٧) راجع : الكافي/ ١٤٧ ، ١٤٨.

وقد أثار انتباهى تعدد مواطن الخطأ فى ذكر البحر تارة ، وفى ذكر صورته تارات ، وفى تلقيب القافية أحيانا ، وهى أخطاءٌ لا يُعقل أن تصدر عن الخطيب التبريزى : اللغوى العروضى ، وإن كان معقولا أن تصدر عن النسّاخ الذين نسخوا شرحه للديوان . وكان واجبا - والحال كذلك - أن ينتبه محقق الديوان لهذه الهنات، فيصلحها ، أو يشير - على الأقل - إلى مواطنها .

لكن محقق الديوان - على ما يبدو - لم يكن واعيا بالعروض والقوافى ذلك الوعى الذى يجعل الأذن تنبو إذا سمعت بيتًا ناشزا ، أو قرئت عليها الكلمة بصورة غير صورتها التى تقتضيها موسيقى البيت، ومن ذلك :

١- فى جـ : ٢ ص ١٢٥ ورد قول أبى تمام :

وقَد حرّرْتُ فى مديحك جهدى ... فحرِّرْ بالندى صلةَ القصيدِ

ولا يقيم من أود الشطر الأول إلا أن يكون : (وقد حرَّرْتُ فى مَدْحِيك) ، بإضافة المصدر (مَدْح) إلى فاعله (ياء المتكلم) وبعده المفعول (الكاف) .

مضى خالدُ بنُ يزيدَ بن مَزْ ... يدَ قمرُ الليل شمسُ الضحاء

٢- فى جـ : ٤ ص ٢٤ ورد :

مضى خالدُ بنُ يزيدَ بن مَزْ ... يدَ قمرُ الليل شمسُ الضحاء

بجر (مزيد) بالفتحة ، والصواب : مَزْيدٍ ، بالكسرة والتنوين .

٣- فى جـ : ٤ ص ٤٥ ورد من الخفيف قوله :

وحَيًا ناهيك فى غير عِيّ ... وصِبًا مُشرقٌ بغير تصاب

والشطر الأول بصورته تلك من المديد ، وصوابه : وحياءٌ .

٤- فى جـ : ٤ ص ١٧٥ ورد قوله :

زفراتٌ مقلقلاتٌ ... أسعدتْها العبراتُ

فى الضرب الثانى من العروض الثانية من الرمل ، وصوابها : زفراتٌ مُقْلِقاتٌ.

٥- فى جـ : ٤ ص ١٨٢ ورد قوله :

صـــدَّ ومـــا احـــتـــسبَ الصـداً لم يحــفـظ المــيـثــاق والعــهــدا

فى ثالث السريع ، والقافية متواتر ، ولا يستقيم الصدر إلا بقطع همزة الوصل من (إحْتَسَبَ) .

٦- فى جـ : ٤ ص ٣٨١ أورد من رابع الخفيف قوله :

قـد صـحــا القلبُ بعـد مــا قـــــد يُـرَى وهـو مُنْـتَـــشِى
لـستُ مـن يُـلـقـى بـوجـــــهِ لـلـحــديث الـمــخـــدَّشِ

والشطر الأول من البيت الثانى - بصورته تلك - من مجزوء الرمل ، ولعل صوابه :

لـستُ مـــــمـن يـلـقـى بـوجْـــ ـــهِ الـحــديث الـمــخــدَّشِ

٧- فى جـ : ٤ ص ٣٨٣ أورد من ثالث السريع قوله :

كـــــونك فـى صـلـب أبـيـنـا آدمِ اهْبَطَنا جَـمْـعَـــا إلى الأرض

والصدر - بصورته تلك - من الرجز ، ولعل صوابه :

كونك فى صلب أبى آدمٍ

٨- فى جـ : ٤ ص ٤٤٢ أورد من ثانى الطويل قوله :

ويا شـمسَ ارَضـيــهــا الـتى تم نورُها فـبـاهـتْ به الأرْضـون شـمس بهـائـهـا

ولا تستقيم الموسيقى إلا بتسكين الراء من (أرْضيها) و (الأرْضون) فى كلا شطرى البيت .

٩- فى جـ : ٤ص٥٣٢ أورد من الرجز قوله :

ثم أتى مـعـتـذرا بجَـهْلِهِ

ذا عُنُقٍ فى المجـد لم يُحلِهِ

....

....

يا واحـــداً منفــرداً بعَـــدْلِهِ

الْبــسْــتَــهُ الغنى فــلا تُمْلِهِ

وهذا الضبط يعنى أن بعض الأضرب على (مستفعلن).ومزاحفاتها ، وبعضها الآخر على (فاعلن) ، وهذا غير جائز ،.وصواب ما سبق أن يكون الضبط ؛ لم يُحَلَّهِ، فلا تُمَلِّهِ .

وتجرنا الرجزية الأخيرة إلى ملحوظة أخرى مهمة هى أن المحقق لا يعتد بمشطور الرجز ، ويعد كل بيتين منه بيتا ، ودليلنا على ذلك الترقيم الذى اتخذه سبيلا لعدّ الأبيات فى كل قصيدة .

ففى ص ٥٠٠ من الجزء الرابع ستة أبيات عدها ثلاثة .

وفى ص ٥٠١ ثمانية وثلاثون بيتا عدها تسعة عشر .

وفى ص ٥١٢ ثلاثون بيتا عدها خمسة عشر .

وفى ص ٥١٥ ستة أبيات عدها ثلاثة .

وفى ص ٥٣٠ ستة وثلاثون بيتا عدها ثمانية عشر .

وفى ص ٥٦٥ أربعة عشر بيتا عدها ثمانية عشر .

وقد يقول قائلٌ – إن بالحق وإن بالباطل – : لعل ذلك منه مقصودا ، فتأتى صفحة ٥١٨ من الجزء الرابع ، وفيها مشطورة من خمسة أبيات ، فنراه يعدها بيتين ويترك الخامس غفلا من الترقيم ، مع أن هذا البيت – وحده – كان كفيلا بإعادة الحق إلى نصابه .

وبسبيل مما سبق نشر قصائد مضبوطة القوافى بضبط غير معهود عروضيا، فضلا عن تخالفه مع ما وُسمتْ به القافية؛ ففى ص ٤٧ من الجزء الرابع وردت من أول السريع ، والقافية مترادف ، قصيدةٌ مطلعها :

أىُّ ندًى بين الثـرى والجَـبـوُبْ وسـ ـؤددٍ لَـدْنٍ ورأىٍ رطـيـبْ

ومقتضى وسم القافية بالترادف أن تُضبط بتسكين حرف الروى حتى يلتقى ساكناها فلا يفصل بينهما متحرك ، ولكن القصيدة ظهرت فى الديوان مطلقة الروى بأبياتها السبعة عشر ، وهى صورة من السريع لم يقل بها عروضى !! .

وهذا الأمر نفسه حدث فى ص ١٩١ فى قوله :

لا آكلُ التـفـاحَ دهرى ولو جنيـتَـهُ لى من جنان الخلودْ
والله مـا أتركـه عن قِلَى لـكـنـنى أكـرهـه للخـدودْ

حيث ضبط القافية مطلقة ، وهى من أول السريع ، والقافية مترادف .

ولم أعرّج على أنواع أخرى من الضبط الخاطئ ، بيد أنه لم يخل بالوزن ، كما فى قوله فى الجزء الرابع ص ٢٤٥ :

دعـا أبىُّ اللحظ خـداكـا وامـتـرت الأعـينُ عـيناكـا

برفع (أبىُّ) و (الأعين) ، وهما فى الحقيقة منصوبان ، فالفاعل هو المثنى المتأخر .

وكما فى قوله ص ٢٤٨ :

مـا فـراقُ الدنيـا أبالى ، ولكن فى فـراق الدنيـا فـراق هواكـا

برفع (فراق) ، وهى مفعول مقدم للفعل (أبالى) ، وحقها النصب .

ويُعد الفصل بين شطرى البيت المدوَّر دليلا من أدلة على وعى المحقق بهذا التدوير ، فإذا صلحت الكلمة لقَسْمها بين شطرَى البيت قُسمت ، وإلا وُضع حرف الميم بين قوسين هلاليين دليلا على اتصال شطرى البيت ، وقد فعل المحقق هذا فى بعض المواطن ، لكن الفصل لم يسلم له فى مواطن أخرى .

ففى ص ٣٠٦ ورد قوله فى الجزء الرابع :

أىُّ مـنـادٍ إلـى الـنـدى وإلـى الـ هيـجـاء ناداهمُ فلم يُجَبِ

فشطر البيت بعد ياء (الهيجاء) ، وصوابه ما أثبتنا ؛ لأنه من أول المنسرح .

وفى ص ٣٥٠ ورد قوله :

فـــارتـدَّ مـنّـى ارتـداد الـْــ   أســيــرِ عــايـنَ قـــدّا

فشطر المجتث عند ألف (ارتداد) ، وصوابه ما أثبت .

وفى ص ٤٤٧ ورد قوله :

لَعَـمْـرُكَ لَلْبـأسُ غـيـرُ المـريـ   ـبِ خـيـرٌ من الطمع الكاذب

ولَلـرَّيْثُ تحـفـزه بـالنجـا   حِ خـيـرٌ من الأمل الخـائب

فشطر البيتين بنهاية كلمتى (المريب) و(بالنجاح) ، وهو تشطير يسلم به صدرا البيتين ويختل عجزاهما ؛ لأنهما من ثالث المتقارب .

وفى ص ٤٤٨ ورد قوله :

فـــتـطـلّـقْ مـع الـعـنـايـة إن الْـــ   ـبِـشْـرَ فى أكـثـر الأمـور بشـيـر

فشطر أول الخفيف بعد شين (البشر) ، وصوابه بعد لامه ، كما أثبتنا . وهذا النمط من التشطير الخاطئ موجود فى نماذج أخرى كثيرة غير ما سبق ، فلم نرد الاستقصاء (٨) .

ويمكن لأى جَدِلٍ أن يرد كثيرًا مما سبق بالإحالة على أخطاء الطباعة ، وهى - لا شك - من الرزايا التى أصبحتْ قدر كل من يجترئ على النشر .

لكن ما سأذكره بعدُ من أخطاء فى نسبة البيت إلى بحره ، أو تحديد صورته فى هذا البحر ، أو وصف قافيته ، مما لا يمكن الاعتذار عنه بأخطاء الطباعة .

١- فى جـ : ٢ ص ٢١٨ قال : إن قوله :

أأحـمـدُ إن الحـاسـدين كـثـيـرُ   ومـا لكَ إن عُـدَّ الكرامُ نظيـرُ

حَلَلْتَ مـحـلا فـاضـلا مـتـقـدمـا   من المجد ، والفخر القديمُ فَخُورُ

---

(٨) راجع الأبيات ٧، ٩ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ من القصيدة رقم ٣٤ ، وهي أول قصيدة في قافية الدال من باب المدح حـ : ١ ص٣٥٨ وما بعدها ، كمثال فقط، مجرد مثال.

من ثانى الطويل والقافية متواتر ، والصواب أنه من ثالث الطويل ؛ لأن ضربه على وزن (مفاعى) أو (فعولن) ، وهو الضرب المحذوف .

٢ - فى جـ : ٢ص ٢٢٢ قال إن قوله :

هل اجتمعتْ أحياءُ عدنان كلُّها بمُلْتَحَم إلا وانت أميرُها

من أول الطويل ، والقافية متواتر ، والصواب أنه من ثانيه ؛ لأن ضربه على وزن (مفاعلن) المقبوض .

٣ - فى جـ : ٣ص ٢٤٧ قال إن قوله :

أبا سعيدٍ تلاقتْ عندك النِّعَمُ فانت طودٌ لنا مُنجٍ ومعتصَمُ

من أول البسيط ، والقافية متدارك ، والصواب : والقافية متراكب . لأن بين ساكنيها ثلاثة متحركات .

٤ - فى جـ : ٣ص ٢٨١ قال إن قوله :

ليتَ الظباءَ أبا العميثل خبّرتْ خبراً يُروّى صاديات الهامِ

فى الأول من الكامل ، والقافية متدارك ، والصواب : فى الثانى من الكامل ؛ لأن العروض صحيحة ، والضرب مقطوع ، أي على (متفاعلْ) ، أو (فَعِلاتن) .

٥ - فى جـ : ٤ص : ١٦٢ قال إن قوله :

أطفأتُ نارَ هواك من قلبي وحلَلْتَني من عروة الحبِّ
أبردْتَ قرحةَ لوعةٍ نبتَتْ بين الشغاف كقرحة الجنْبِ

في الضرب الثانى من السريع ، وصوابه : فى خامس الكامل ، وهو الضرب الثانى للعروض الثانية ؛ فالعروض حذّاء (فَعِلن) ، والضرب أحَذُّ مُضْمَر (فَعْلن) .

٦ - في جـ : ٤ص ١٦٧ قال إن قوله :

تلقّاهُ طيفي في الكرى فتَجنَّبا وقبَّلْتُ يوما ظلَّهُ فتغَضَّبا

من الكامل ، ووضع اسم البحر بين معقوفتين ، والحق أنه من ثانى الطويل ، أي المقبوض العروض والضرب .

٧ - فى جـ : ٤ص : ٢٣٢ قال إن قوله :

اجـــعل لعـــينى في الكرى حظا ولا تـكـن لـى مـــــالكا فَظًا

من ثانى السـريع ، والصـواب أنه من ثالثـه ؛ لأن الضـرب أصلم ، أي على (فَعْلن) ، أما العروض فمطوية مكشوفة ، أي على (فاعلن) ، وما بها من صلم في البيت السابق إنما سببه التصريع .

٨ - في جـ : ٤ص : ٢٦١ قال إن قوله :

بُؤْسَ قـلـبـي كــــيـف ذلا صـــار للسُّـــقم مـــحـــلا

في خـامس الطويل ، وصـوابه : فى خـامس الرمل ، أى من الرمل المـجـزوء الذى صحت عروضه وضربه ، فهما على (فاعلاتن) .

٩ - في جـ : ٤ص : ٢٩٢ قال إن قوله :

نشـرتُ فـيك رسـيــساكنتُ أطويه وأظهـرَتْ لوعـتي مـا كنتُ أُخـفـيـه

في أول البسيط ، والصواب : فى ثانيه ؛ لأن عروضـه مخبونة وضربه مقطوع أي على (فَعْلن) ، وما ظهر في العروض من قطع فبسبب التصريع .

١٠ - في جـ : ٤ص : ٢٩٤ قال إن قوله :

لو كنتَ عِندِيَ أمسِ وهْوَ مـعـــانقي ومــدامــعي تجــري على خَــدَّيْهِ

من أول الكامل ، والصواب : من ثانيه .

١١ - في جـ : ٤ص : ٤٦٢ قال إن قوله :

إمّـا حَـجَـجْتَ فـمـقـبـولٌ ومـبـرورُ مـوفَّـرُ الحظ ، منك الذنب مـغـفـورُ

في أول البسيط ، والصواب : من ثانيه .

١٢ - في جـ : ٤ص : ٥٤٠ قال إن قوله :

هذا كـتـابُ فـتًى له هِمَمٌ ... ساقتْ إليك رجاءَه هِمَمُهْ

من ثاني الكامل ، والصواب أنه من رابعه ، فالعروض حذاء ، أى (فَعِلُنْ) ، وضربها مثلها .

١٣ - في جـ : ٤ص : ٦١٣ قال إنْ قوله :

شَقَّ الربيعُ مضايقَ الحجُبِ ... وبدا بوشْي شقائقٍ قُشُبِ

من خامس الكامل ، والقافية متراكب ، والصواب أنه - مثل سابقه - من رابع الكامل .

١٤ - في جـ : ٤ص ٢٨٦ ذكر في قافية الهاء قوله :

لهـا وأعـارني ولهـا ... وأبصـر ذلّتي فـزها
له وجـهٌ يعـزُّ بـه ... ولي حـرَقٌ أذلّ بهـا
دقيق محاسنٍ وُصِلتْ ... محاسنُ وَجنَتَيْه بها
الاحظُ حسنَ وجنتـه ... فـتجرحني وأجرحُـها

ولم يعلق المحقق على ذكر مثل هذه الأبيات في قافية الهاء ، فالمعروف من نص التبريزي أن « الهاء التى تُتَبَيَّنُ بها الحركة ، نحو : اقْضِهْ وارْمِهْ ، لا تكون رويا ، ولا الهاء التي للتأنيث ، نحو : طَلْحَةْ وحَمْزَه ، ولا هاء الإضمار ، نحو : ضربتُهُ وضربتُها . فإذا سكن ما قبل الهاء كان رويا ، نحو قوله :

ليس خليلي بالخليل أنساهْ
حتى أرى مُصْبَحَهُ ومُمْساهْ

والهاء التى من الأصل تكون وصلا ورويا[9] ».

ولا يتحقق كون الهاء من أصل الكلمة إلا في البيت الأول مما سبق . أما في ثلاثة الأبيات الباقية فهي ضمير لا يصلح رويا ، ولم يشر المحقق إلى ذلك .

---

(٩) الكافي/١٥٠.

١٥ - في جـ : ٤ص : ٤٣٨ ذكر تحت عنوان (قافية الياء) قوله :

لقد أقام على بغداد ناعيها　　　فليبكها لخراب الدهر باكيها

وفي ص ٤٣٩ ذكر تحت العنوان نفسه قوله :

لا تَرْثِ لابن الأعمش الكشخان من　　　رخص الإجارة والبغاء لَدَيْهِ

فظننت ذلك تحريفا طباعيا ، وأن المقصود (قافية الهاء) خاصة أنها وردت بعد (قافية النون) ، لكني وجدته في الفهارس ص ٦٨٢ يؤكد الخطأ الذى وقع فيه الناسخ تسرعا ، ويعدهما من قافية الياء .

لكن كل هذه الملحوظات لا تقلل من قيمة الجهد المبذول في تحقيق الديوان ونشره مما يجعل النشرة أحق النشرات باتخاذها متكأ لدراسة لغوية لشعر أبى تمام وهو ما نستعين الله عليه ، راجين منه السداد في القول ، والإصابة في الرأى ، إنه نعم المعين .

الفصل الأول

ظواهـــــــر البِنْيَة

تتعلق الظواهر التى تُتناول فى هذا الفصل ببنية الكلمة ، سواء أكانت الظاهرة متعلقة بصوت من أصوات هذه الكلمة ، أم بصيغتها على الإجمال ، والمفروض أن يُتناول القسم الأول فى إطار (علم الأصوات) ، ويُتناول القسم الثانى فى إطار (علم الصرف) ، لكنا مقتنعون تمام الاقتناع بأنه لا صرف بلا أصوات ، وأن صيغة الكلمة ليست سوى أصوات التأمت فى نسق ، فالصرف - فى نهاية المطاف - معالجةٌ بنيوية لمجموعة من الأصوات ضمتها صيغةٌ من الصيغ ، وكثير من قضايا الصرف متكئ على ظواهر صوتية ، فالفصل بين العلمين - من وجهة نظري - فصل تعسفي ، ولذا ستتداخل القضايا في هذا الفصل تداخلا لا مهرب منه.

لكنا - تبعا لمقتضيات المعالجة ، وخضوعا للظواهر المدروسة - سنبدأ بالقضايا التى تتناول الصوت المفرد ، يلي ذلك الحديث عما يتناول الصيغ على الإجمال .

الجمع بين همزتين

لست أعني بهذا العنوان مطلق الجمع ، كما في قول أبى تمام(١) :

مَنْ كان أَنْكَأَ حداً في كتائبهم ... أأنت؟ أم سيفُك الماضي؟ أم الأحَدُ؟

حيث جمع بين همزة الاستفهام وهمزة (أنت) ، فهو أمرٌ ورد كثيرا فى أشعار الشعراء من قبله ومن بعده ، وقد وردت فى مثل هذا النوع من الجمع بين الهمزتين روايات متعددة ؛ فبعض العرب يفصل بين الهمزتين بألف المد ، كما فى قراءة هشام بن عمار فى أحد أوجهه : ﴿ءَاأَنذَرْتَهُمْ﴾(٢) ، « وبعضهم يسهّل الهمزة الثانية بَيْنَ بَيْنَ تخفيفا ولا يدخل ألفا بينهما ، وبعضهم يدخلها مراعاة للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفا ، لأن الهمزة الأولى عارضة ، قال ذو الرمة :

آأنْ تَوَسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً ... ماءُ الصبابة من عينيك مسجومُ؟

وقال :

أيا ظبية الوعساءِ بين جلاجلٍ ... وبين النقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالم؟

وقال آخر :

حُزُقٌ إذا ما القومُ أبدَوْا فكاهةً ... تفكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أم قردا؟

ففصل بالألف بين كل واحد منهم ، استثقالا لجمع الهمزتين . وقال آخر فى الجمع بينهما دون فصل :

أأنت الهلالىُّ الذي كنتَ مرةً ... سمعنا به والأريحىُّ الملقَّبُ؟

---

(١) ديوانه بشرح التبريزي/ ٢ : ١٧.

(٢) سورة البقرة : آية ٦ ، وانظر : الإتحاف/١٢٨.

ولغة الفصل أكثر[٣] ».

وليس وزن الشعر هو الذي اضطرهم إلى إدخال الألف بين الهمزتين ، ففى قول ذي الرمة الأول (أاَأنْ تَوسّ) يساوى فى الميزان العروضي : مستفعلن ؛ لأن البيت من بحر البسيط ، ولو حذف الألف لكان (أَأَنْ تَوسّ) على وزن : مُتَفْعِلُنْ ، فتكون التفعيلة مخبونة ، وهو زحاف جائزٌ في بحر البسيط[٤] .

وقوله الثانى « بزيادة الألف يكون قوله (نقا آأَنْ) مفاعيلن ، جزءاً سالما ، ويجوز أن تُحقَّق الهمزتان بلا زيادة ألف ، فيكون قوله (نقا أأَنْ) جزءاً مقبوضا . وأورده الشارح والزمخشري فى (المفصل) تبعا لسيبويه ، بزيادة الألف ، لأنه معها يمتد الصوت ويكون جزءاً سالما ، وهو أحسن ، وحملا على الأصل ، لأن الزحاف فرعٌ ومراعاة الأصل أولى[٥] ».

وإنما أعني الجمع بين همزتين حين تدخل همزة الاستفهام على المقترن بـ(ال) ؛ « لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل ، نحو قوله تعالى : ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ[٦]﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ[٧]﴾ ؛ لأن الغُنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ، ولم يؤد حذفها إلي لبس ؛ لأن ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة. فأما الألف التي مع اللام فإنها لا تسقط ، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ، لأنهما مفتوحتان ، بل تبدلها ألفا نحو قوله ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ[٨]﴾ ، و ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ[٩]﴾ ، فلو حذفت لوقع لبس ، ولا يُعلم : هل

(٣) رصف المباني/١١٨، ١١٩ ، وانظر : سر صناعة الإعراب/٧٢٢ ، ٧٢٣.

(٤) انظر : نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب/١٧٦ ، ١٧٧.

(٥) شرح شواهد الشافية/٣٤٧، وانظر : الكتاب/٣ : ٥٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش/ ٢٩ ، ٣٠ ، وشرح المفصل/٩ : ١١٩ ، ١٢٠ ، ونهاية الراغب/١٣٧.

(٦) سورة البقرة : آية ٨٠ ، ونصّها : ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

(٧) سورة الصافات : آية ١٥٣.

(٨) سورة الأنعام : آية ١٤٣.

(٩) سورة النمل : آية ٥٩ .

هي الاستفهامية أم التى مع لام التعريف؟ فلذلك ثبتت وشُبهت بألف (أحمر) لثبوتها. قال الشاعر :

أَأَلخيرُ الذي أنا أبتغيه ... أم الشرُّ الذي لا يأتليني؟[١٠]

وقد قال أبوتمام فى قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الطائى :

تاللهِ نَدْرِي : أَأَلإسلام يشكرها ... مِن وقعةٍ؟ أم بنو العباس؟ أم أُدَدُ؟

وقد علق التبريزى على هذا البيت بقوله : « أدخل همزةَ الاستفهام على ألف الوصل التى مع لام التعريف ، وإذا فعلوا ذلك مدُّوا مَدّةً تقوم مقام الحرف ؛ ليفرقوا بين الاستفهام والخبر . فإن خلصت المدة صار جمعا بين ساكنين فى حشو بيت ، وذلك عند البصريين غير جائز ، وقد حكى قطع همزة الوصل فى مثل هذا الموضع، وهو قليل . وأحسن من ذلك أن تُجعل بينَ بينَ : لا مدة ساكنة ، ولا همزة مخففة[١١] ».

وهمزة بين بين تؤول - فى نهاية الأمر - إلى المحققة ؛ لأنه بغير هذا الفهم يكون الوزن مختلا ، لأن ميزانه : تاللهِ نَدْ = مستفعلن ، رِى أَأَلْ = فاعلن ، فهمزة (ال) المعرّفة هي المقابل للام (فاعلن) ، ولا يستقيم حذفها في موسيقى بحر البسيط .

وقديما قال سيبويه - فى معرض حديثه عن اجتماع الهمزتين على إطلاقه -: « والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة ، يدلك على ذلك قول الأعشى :

اأنْ رأتْ رجلا أعشَى أضَرَّبِهِ ... رَيْبُ المنون ودهرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت[١٢] ».

وكل ذلك محاولةٌ لتعليل ما ورد مما هو من قبيل تحقيق الهمزتين إذا التقتا

---

(١٠) شرح المفصل/ ٩ : ١٣٨.

(١١) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي/ ٢ : ١٩.

(١٢) الكتاب/ ٣ : ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، وانظر أيضاً ٥٥١.

وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، إذ سبق سيبويه بقوله : « فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا[١٣] ».

وأرى التحقيق فى هذا البيت من شعر أبى تمام - إلى جوار كونه مقتضى الوزن كما سبق أن بينّا - مما يستَدْعيه المعنى ؛ فالتركيز على الابتداء بالإسلام ، والعناية بدوره ، والاهتمام به ، يقتضى هذا التحقيق للهمزة ، وليس الأمر كذلك فى التخفيف المُشْعِر بالليونة ، والمؤدي إلى التمطّى والتثاؤب ، وهو ما ترفضه مناسبة البيت ، ولا يوحي بدرجة الاهتمام بتقديم الإسلام على بنى العباس وأدَد معا ، والأصل فى الثلاثة هو الإسلام ، بدليل قوله فى البيتين التاليين :

يومٌ به أخذ الإسلامُ زينتَهُ — بأسْرها ، واكتَسَى فخراً به الأبَدُ
يومٌ يجيء إذا قام الحساب ولم — يذمُمْهُ بَدْرٌ ولم يفضحْ به أُحُدُ

(١٣) السابق/ ٣ : ٥٤٩.

قطع همزة الوصل

سُمّيت همزة الوصل كذلك ؛ لأنها تثبت فى بداية الكلام وتسقط في درجه ، « إلا أن تقطع كلامك وتستأنف ، كما قالت الشعراء في الأنصاف ؛ لأنها مواضع فصول ، فإنما ابتدأوا بعد قطع ، قال الشاعر :

ولا يبادِرُ فى الشتاء وليدُنا   ألقِدْرَ ينزلها بغير جِعالِ

وقال لبيد :

أوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحه   ألناطقُ المزبورُ والمختومُ» (١)

ومعنى ما سبق أن هناك تسامحا مّا في قطع همزة الوصل فى أول عجز البيت ، « فالعرب قد تسكت علي أنصاف الأبيات ، وتبتدئ بالنصف الثاني ، فكأن الهمزة وقعت أولا(٢) ».

وقد ورد مثل هذا النوع من الاستعمال فى قول أبى تمام(٣) :

١ - مُلْقَى الرجاء ومُلْقَى الرَّحْل في نفرٍ   أَلجودُ عندهمُ قولٌ بلا عملِ
٢ - يا عمرُو قلْ للقمرِ الطالع   إتَّسَعَ الخرق على الراقع
٣ - هيهات غالك أن تنال مآثري   إسْتٌ بها سعةٌ وباعٌ ضيّقُ

لكن قطع الهمزة ورد في الحشو ، كما فى قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه   بنشْرٍ وإفشاء الوُشاةِ قمينُ

(١) الكتاب/ ٤ : ١٥٠ ، ١٥١ ، وانظر : الأصول/ ٣ : ٤٤٥ ، ٤٤٦.

(٢) شرح المفصل/ ٩ :١٣٨ ، وانظر : موارد البصائر/ ١٠٦ ، ١٠٧.

(٣) ديوانه/ ٣ : ٨٩ ، ٤ : ٣٨٦ ، ٣٩٦.

وقول جميل :

الا لا ارى إثنين احسنَ شيمةً على حدثان الدهر منّي ومن جُمْلِ

وقول الراجز :

يا نفسُ صبراً كلُّ حيٍ لاقِ
وكلُّ إثنين إلى افتراقِ

وهذا النوع من قطع الهمزة محكومٌ عليه بالقلة تارة(٤) ، وبالرداءة تارة(٥) ، وبالوهم ثالثة(٦) ، وبقصْره على ضرورة الشعر تارة أخرى(٧) . وعن مثل هذا النوع قال الزمخشرى في (المفصل) : « وإثبات شىء من هذه الهمزات فى الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحشٌ ، فلا تقل : الإسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ، والإستغفار ، ومَنْ إبنُك ؟ ، وعَنْ إسمك. وقوله :

* إذا جاوز الإثنين سرٌ ... *

من ضرورات الشعر(٨) »

وأيا مّا كان الرأي حول قطع همزة الوصل فى حشو الكلام فقد حدث ذلك فى شعر أبى تمام ست مرات ؛ **المرة الأولى** فى قوله(٩) :

فتحَ اللهُ فى اللواءِ لك الخا فِق يومَ الإثنين فتحا عظيما

وبداية نقول : إنه كان بإمكان أبى تمام ألا يقطع همزة الوصل في هذا البيت، ووزن الخفيف يسمح بهذا الزحاف ، ويصبح الوزن : فِق يَومَ = فَعِلاَتُ المشكولة(١٠)

(٤) شرح شواهد الشافية/١٨٣.

(٥) الأصول/ ٣ : ٤٤٧.

(٦) درة الغواص/ ١٨٨ ، ١٨٩.

(٧) شرح التسهيل/ ٣ : ٤٦٦، ورصف المباني/١٣١، ١٣٢ ، والأشموني/ ٤ : ٢٧٣، وشرح التصريح/ ٢ : ٣٦٦.

(٨) شرح المفصل / ٩ : ١٣٧.

(٩) ديوانه/ ٣ : ٢٢٩.

(١٠) الشكل : اجتماع الخبن والكف ، والخبن: حذف الثانى الساكن ، والكف : حذف السابع الساكن.

لاثْنَيْن فَتْ = مستَفْع لن السالمة ، وشكل فاعلاتن لسلامة الجزء الذى يسبقها من الكف ، والجزء الذى يليها من الخبن ، أمرٌ جائزٌ على ما تقرره كتب العروض في نظام المعاقبة ، ويسمى الجزء حينئذ (طرَفَيْن)(١٤) .

ومعنى هذا أن أبا تمام ليس مضطرا لقطع همزة الوصل فى هذا الموضع فلابد أن يكون للقطع مَغْزىً آخر سوى الاضطرار الذى أشار إليه النحاة ، وأظن الرغبة في التركيز على هذا اليوم فى حد ذاته لأنه اليوم الذي فتح الله على الممدوح فيه هى التى أدت إلى قطع الهمزة بما يستدعيه ذلك من تركيز صوتي يتواءم مع التركيز المعنوي على يوم الانتصار .

والمرة الثانية وردت فى قوله(١٢) :

صدٌ وما إحْتَسَبَ الصّدّا — لم يحفظ الميثاق والعهدا

وفى هذا الموضع يعتبر قطع الهمزة مطلبا موسيقيا ، فالبيت من بحر السريع ، وتقطيع صدره صَدُّوَما = مُسْتَعِلُنْ ، إحْتَسَبَ صَنْ = مُسْتَعِلُن ، صَدّا = فَعْلن، ولو وصلت الهمزة لكان تقطيع الصدر : صَدٌّ وَمَحْ = مستعلن ، تَسَبَصْ = فَعِلن ، صدّا = فَعْلن ، وليس هذا من وزن السريع بحال !!

والمرة الثالثة وردت فى قوله(١٣) :

لِيَ - لا كان - من هواك خلاصُ — وبجسمي - ولا بك - الإِنتقاصُ

وليس هناك اضطرارٌ يجبره على قطع الهمزة فى هذا الموضع ، فلو قال :

وبجسمى - ولابكَ - الانتقاصُ

لكان وزن العجز : فعلاتن مَفاعِلُ فاعلاتن ، ويكون مستفع لُنْ قد خبن لسلامة فعلاتن من الكف ، وكُفّ لسلامة فاعلاتن من الخبن ، فهو إذن

(١١) راجع : شفاء الغليل فى علم الخليل/ ٨١ .

(١٢) ديوانه/ ٤ : ١٨٢.

(١٣) ديوانه/ ٤ : ٢٢٩ .

(١٤) راجع : شفاء الغليل/ ٨١.

طرفـان(١٤). لكن قطع الهـمـزة فى هذا المـوقـع مُؤْذِنٌ بـالضـغط على الكلمـة وإبرازها صوتيا وإشعار المستمع أو القارئ أنها مطلبٌ فى حد ذاتها ، خاصة مع تقدم الخبـر (وبجـسمى) ، متلوا بالاحتـراز (ولا بك) ، وهذا يجـعل المتلقي متشوفا لمعـرفة المبـتدأ الذى يقتضى إظهارُه التـركيـزَ عليه والضـغط على مقاطعه ، وأهم هذه المقاطع هذا المقطع المبدوء بهذا الحرف الحلقي ، ومن ثم كان قطع الهمزة هنا مطلبا بلاغيا ، لا عروضيا .

أما المرات الثلاث الأخرى فوردت فى كلمة واحدة ، هى كلمة (امرأة) التى استعملها أبو تمام – على غير المعروف – (إمراة) : بقطع الهمزة الأولى وهى همزة وصل ، وتخفيف الهمزة الثانية وهي همزة قطع ، و ذلك فى قوله[١٥] :

إمْـراتُه نفـــذتْ عليـــه امـــورَها   حـــتى ظنَنّا أنه إمـــراتُهـــا

وقوله[١٦] :

يا حـــبــــذا أمُك إمـــراةُ البـــشـــر

وقوله[١٧] :

لو انهم نـفـعـوا خلقـا لحـرمـتـه   لدافـعـوا المـوتَ عن إمـراةِ مَـعْـدانِ

ويشترك مع الأبيات السابقة فى تخفيف همزة القطع قوله[١٨] :

إمـراةُ مـقـرانَ مـاتتْ بـعـدمـا شـابا   فَـحَـسَّتِ السَّلَعَ الفـتـيـانُ والصـابا

وإن اختلف عنها فى كون (إمراة) بداية بيت يفرض قطع همزة الوصل .

وقد قدم أبو العلاء المعري تفسيرا لغويا لهذا الاستعمال ، فبعد أن حكم بعدم وجوده فى الشعر القديم قال – على ما نقله عنه التبريزى – : « إلا أن القياس

---

(١٥) ديوانه/ ٤ : ٣٢٧ .
(١٦) السابق/ ٤ : ٣٧٤.
(١٧) السابق/ ٤ : ٤٣٢ .
(١٨) السابق/ ٤ : ٣١٩.

يطلق ذلك ، وهذه اللفظة نادرة ؛ لأنهم قالوا في المذكر : هذا امْرؤٌ ، ورأيت امْرأً ، ومررت بامْرئٍ ، فغيروا ما قبل الهمزة ، فلما جاءوا بهاء التأنيث أقروا فتحة الراء التى جرت عادتها أن تتبع الهمزة ؛ لأن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحا ، وقد حكى الفراء أنهم يقولون : هذا امرَؤٌ ، فيفتحون الراء على كل حال. فإذا حُمل الأمر على ذلك جاز أن تخفف الهمزة على لغة من فتح فيقال : هذا امْرَا ؛ لأن الوقف يسكن الحرف ، فإذا سكنت الهمزة وقبلها فتحة جُعلَتْ ألفا ، كما قالوا : هذا خَطَا ، ولأجل هذا التخفيف اجترأوا على قولهم : (كلاك اللهُ) بغير همز ، فكأن قول الطائي (إمراته) يحمل على أنها أنثى (إمْرا) ، ثم خفف المذكر والمؤنث الجاري عليه، وقطع ألف الوصل في (إمراة) ، وذلك قليل ، إلا أنه قد جاء فى مثل قول الأنصارى :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه   بنشر وتكثير الوشاة قمينُ»[١٩]

ولم تكن هناك حاجةٌ لهذا الربط الذي ربط به أبو العلاء بين امرئ وامرأة ، فهمزة امرأة - بعيدا عن مذكرها - مفتوحةٌ مفتوحٌ ما قبلها ، ومثل هذا النوع من الهمزات ورد تخفيفه بقلبه ألفا ، بل زيد على القلب معاملة الألف بعد ذلك معاملة حرف العلة بما يقتضيه ذلك من حذفه للجزم أو لغيره من المؤثرات ، ففي قول زهير بن أبي سلمى :

لدى أسدٍ شاكي السلاح مقذَّفٍ   له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ

جرئ متى يظلمْ يعاقبْ بظلمه   سريعا ، وإلا يُبْدَ بالظلم يَظْلِمِ

قال النحاس عن (يُبْدَ) : « الأصل فيه الهمزة ، من بدأ يبدأ ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا ، ثم حذف الألف للجزم ، وهذا من أقبح الضرورات[٢٠]».

وفى قول الفرزدق :

* فارعَىْ فزارةُ لا هَنَاكِ المرتَعُ *

(١٩) السابق/ ٤ : ٣٢٧ .

(٢٠) شرح القصائد التسع/ ٣٤١.

يريد : هَنَأك ، فأبدل الألف من الهمزة ضرورة[٢١] .

همزة (امرأة) إذن قُلبت ألفا مجاراة لهذا السلوك اللغوي الذي ربطه النحاة بلغة الشعر ، فوسموه بمصطلح الضرورة ، وليس حملا على لغة.فى مذكرها .

ومما يتصل باستعمال اللفظة السابقة : (امرأة) استعمالها بدون الهمزتين : همزة الوصل وهمزة القطع ، فتصبح (مَرَة) ، وقد ورد هذا الاستعمال مرة واحدة في قول أبى تمام[٢٢] :

كم قد دَعَتْ لك بالإخلاص من مَرَةٍ ... فيهم وفَدَّاكَ بالآباء مَن رَجُلِ

وهذا الاستعمال مُفَصَّحٌ في بعض المصادر[٢٣] ، وإن كان أكثر استعمالا فى لغة عوام عصرنا وما قبل هذا العصر ، وله ما يسوغه من تصرفات اللغة الصوتية ، قال سيبويه : « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفف، حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها ، وذلك قولك : مَنَ بُوك؟ ومَنُ مُّك؟ وكم بِلُكَ؟ إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل ، ومثل ذلك قولك : أَلَحْمَرُ ، إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر . ومثله قولك في المَرْأةِ : المرَة ، والكمأة : الكَمَة ، وقد قالوا : الكَماة ، والمَراة ، ومثله قليل[٢٤] ».

وقد ورد نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذى يسبقها فى شعر أبى تمام خمسا وعشرين مرة سوى ما حدث فى (مَرَةٍ) مما يعني أنه يستمرئ هذا التصرف فى شعره ويَستَلِينُه ، قال[٢٥] :

يا سَمِيَّ الذي تَبَهَّلَ يَدْعُو ... رَبَّهُ مُخْلِصاً في « قُلُ اوحِى »

وقال[٢٦] :

---

(٢١) انظر : موارد البصائر/ ٣٥٢ ، وديوان الفرزدق/ ٣٥٣.

(٢٢) ديوانه/ ٣ : ٩٦ .

(٢٣) انظر : بحر العوام/ ١٢٧، ومادة (مرأ) في الصحاح واللسان والقاموس ، والأشموني/٣ :٨٢.

(٢٤) الكتاب/ ٣ : ٥٤٥.

(٢٥) ديوانه/ ٤ : ١٨٠.

(٢٦) السابق/ ٤ : ٢٦١.

ذبتُ حتى ما أرى لي　　في مِرَاةِ الشمس ظِلا

وقال[٢٧] :

كيف يصفو لك الهوى　　يا سميَّ ابْنِ لاَعْمَشِ

وقد استعمل (لَوَ آنَّ) ثمانى عشرة مرة[٢٨]، و (مِنَ آجْل) مرتين[٢٩] و (مِنَ آين) مرة[٣٠] ، و (مِنَ آيِّ) مرة[٣١] ، فلا بدع إذن أن يستعمل هذا النقل في (مَرْأَة) ، فتصبح في شعره - كما وردت - مَرَة ، طلبا للتخفيف الصوتي ، وإيثارا للسهولة فى النطق .

---

(٢٧) السابق/ ٤ : ٣٨١.

(٢٨) ديوانه/ ٢ : ٢٥ ، ١٧٣، ٣٦٣ ، ٤٣٥، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ، ٣ : ٢٩ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٢٠١ ، ٢٧٥ ، ٤ : ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٣٠٢، ٣٩٩ ، ٥٦٨ ، ٥٧٦.

(٢٩) السابق/ ٢ : ٧٣ ، ٤ : ٤٠٤ .

(٣٠) السابق/ ٣ : ٢٤٦ .

(٣١) السابق/ ٢ : ٣١١ .

مطل الحركة القصيرة

يجوز فى اللغة أن تطول الحركة القصيرة ، وأغلب ما يحدث ذلك فى جموع التكسير ، «فإذا احتاج شاعرٌ إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع ، وإنما الكسرة من الياء ، قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى فى كل هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيم تنقادُ الصياريفِ »[١]

ويرى سيبويه أنهم « ربما مدُّوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون : مساجيد ومنابير ، شبهوه بما جُمع على غير واحده فى الكلام[٢] ».

وقد مطل الحركة أبو تمام فى ثلاثة مواضع من شعره ؛ **أولها** قوله[٣] :

حططْتُ إلى أرض الجديدىً أرحُلي بمهريّةٍ تنباع في السير أو تخدي

حيث مطل الفتحة في (تَنْبَع) لتتولد عنها الفتحة الطويلة أو الألف التى تمثل في الميزان العروضي ساكناً هو المقابل لنون (مفاعيلن) ، فإذا أدركنا أن حذف هذه النون في بحر الطويل جائزٌ وهو زحاف يسمى (الكفّ) ، وهو مشروط بعدم حدوث القبض في التفعيلة نفسها ، أي حذف خامسها الساكن ، وهي الظاهرة المعروفة عروضيا باسم (المعاقبة[٤]) انتفى الوصف بالاضطرار في مطل هذه الحركة ، إذ كان بإمكان أبى تمام أن يقول (تَنْبَعُ) مستعملا زحافا مسوَّغا ، وغير خارج على مقتضى النظام العروضىّ ، ومن ثم فلابد أن هناك غرضا معنويا استعمل الشاعر

---

(١) المقتضب/ ٢ : ٢٥٦ ، وانظر : الكامل/ ١ : ٣٢٧ .

(٢) الكتاب/ ١ : ٢٨ .

(٣) ديوانه/ ٢ : ١١٩ .

(٤) راجع : نهاية الراغب/ ١٣٧.

بسببه - عن وعى أو غير وعى - هذه الصيغة الممطولة. قال ابن جني : « واعلم أن الألف قد زيدتْ فى أثناء الكلام على أنها ليست مصوغة في تلك الكلم ، وإنما زيدتْ لمعانٍ حدثت وأغراضٍ أُريدتْ ، وهى فى تقدير الانفكاك والانفصال[5] ».

ولعل مطل الحركة هنا دليل الانسياب في السير وسهولة الحركة واتساع الخُطا ، وهو ما يقدمه مطل الحركة صوتيا ،وليس كذلك مع تقصير الحركة ، هذا فضلا عن أن هذا الفعل قد ورد قبل أبي تمام في شعر عنترة حين قال في معلقته[6] :

ينباعُ من ذِفْرَي غَضُوبٍ جَسْرةٍ زيَافةٍ مثل الفنيقِ المكدمِ

هذا كله إذا لم نأخذ في الحسبان ما ورد فى بعض المصادر من قوله : «يقال: انباع الشجاع ينباع انبياعا ، إذا انخرط ماضيا من الصف[7] » ، وقول ابن الأعرابى - فيما نقله البغدادى فى خزانة الأدب - : « ينباع : ينْفَعِل ، من باع يبُوع : إذا مرّ مَرّا ليِّناً فيه تَلوٍّ . وأنكر أن يكون الأصل فيه : يَنْبَع ، وقال : ينْبَع : يخرج كما ينبع الماء من الأرض ، ولم يرد هذا ، وإنما أراد السيلان ، وتلَوّيه على رقبتها ، وفي العباب : وانباع العرق : سال ، وأنشد هذا البيت[8] ».

وفي (الصحاح) : « قال الأصمعي : يُقال قد انباع علينا فلانٌ بالكلام ، أي انبعث ، وفي المثال: (مُخْرَنْبِقٌ لينباع) ، أي : ساكتٌ لينبعث ومُطْرِقٌ لينثال[9] ».

وفى (لسان العرب) : « قال أحمد بن عبيد : ينباعُ : يَنْفَعِلُ ، من باع يبوع ، إذا جرى جريا ليّناً وتثنّى وتلوّى[10] ».

---

(٥) سر صناعة الإعراب/ ٧١٩.

(٦) ديوانه/ ١٢٢.

(٧) المحتسب/ ١ : ٢٥٨.

(٨) خزانة الأدب/ ١ : ١٢٢ ، ١٢٣.

(٩) الصحاح : (نبع)/ ٣ : ١٢٨٧ ، ١٢٨٨.

(١٠) اللسان (بوع) / ٩ : ٣٧٠.

وخلاصة ما سبق أن (ينباع) إما أن تكون صيغة قد مُطلت فيها الحركة ، وهو مطلٌ له ما يسوغه من سوابق التراث ومقتضيات المعنى ، وإما أن تكون صيغة أصلية على وزن ينفَعِل ، وبهذا لا يكون فيها مطلٌ للحركة .

الموضع الثانى الذى ورد فيه مطل الحركة هو قوله :

استنبتَ القلبُ من لوعاته شجرا ... من الهموم فأجنَتْه الوساويسا

حيث استعمل (الوساويس) بدلا من (الوساوس) ، وهو الاستعمال الأكثر ورودا عن العرب ، وقد فسّر التبريزي هذا الاستعمال بتفسيرين : « أحدهما : أن يكون جمعا للوسوسة وزيدت الياء للحاجة ، كما زيدتْ في التوابيل والسواعيد ، والآخر : أن يكون جمع وسواس ، فإذا كانت كذلك فليس فى البيت ضرورة[١١] ».

وقد ورد فى (الأصول) لابن السراج : « إنما نظر إلى هذه الياءات التى تقع فى هذا المكان فى الجمع فإذا هي تقع لعلل ؛ إما أن تكون كانت في الواحد فرجعت في الجمع نحو : مصباح ومصابيح ، وقنديل ، وقناديل ، وجرموق وجراميق ، وإما وقعت لشىء حذفته من الاسم فجعلتها عوضا ، وذلك قولك في منطلق : مَطَالِق ، حذفت النون لزيادتها ، وإن شئت قلت : مطاليق ، فجئت بالياء عوضا ، وذلك أن الكسرة تلزم في هذا الموضع ، فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة ، فلما اضطر أدخل هذه الياء تابعة للحركة ، وإن لم تكن للواحد ، وجعل الصورة بمنزلة ما عوض للكسرة منه ، وقد كان يستعمل هذا فى الكلام تشبيعا للكسرة في غير موضع العوض ولا الضرورة ، وذلك قولك : دانق ، ثم تقول : دوانيق ، وتقول فى جمع خاتم خواتيم[١٢] ».

ويهمنا من كل ما سبق في نص ابن السراج أن مثل هذه الياء تقع - حين تقع - لعلَلٍ ، وهو ما يطبق على (وساويس) فى بيت أبى تمام لأنهما إن كانت - كما زعم التبريزى - جمع (وسواس) ، فهي مقلوب الألف لوقوعها بعد كسرة ، كما فى جمع

---

(١١) ديوان أبى تمام/ ٢ : ٢٥٥.

(١٢) الأصول/ ٣ : ٤٥١.

مصباح على مصابيح ، وإن كانت جمع (وسوسة) فزيادة الياء مقتضى الوزن ، فالبيت من ثانى البسيط ، ولابد لضربه أن يكون على وزن (فَعْلُنْ) ، وياء (الوساويسا) هي الساكن الثاني في تفعيلة الضرب ، فلو حذفت الياء لكان الضرب على (فَعَلْ) ، وهو ما لم يقل به عروضيّ فى بحر البسيط التام ، وقد قال ابن جنى فى مثل هذه القضية : « ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفا من جنسها[١٣] ».

ولعل الحاجة الواضحة لمطل الحركة لإقامة الوزن تتضح بصورة أكثر جلاء في **الموضع الثالث** مما وردت فيه الحركة ممطولة فى شعر أبي تمام حين قال[١٤] :

يقول فيُسْمعُ ، ويمشى فيُسرِعُ ويضربُ فى ذات الإله فيُوجعُ

فالبيت من بحر الطويل ، وتقابل (فيُسمع) و (فيسرعُ) - فى التقطيع العروضي - مَفَاعِلُ ، وهو أمرٌ غير جائز في الأولى بحكم (المعاقبة) ، وفي الثانية لعدم ورود السماع بذلك ، قال محمد بن على المحليّ في (شفاء الغليل فى علم الخليل) : « فأما الطويل ففيه المعاقبة في موضعين : الأول : فى ياء (مفاعيلن) الجزء الثانى من البيت ونونه ،والثانى : فى ياء (مفاعيلن) الجزء السادس من البيت ونونه ؛ لأن (عِيلُنْ) من (مفاعيلن) سببانِ متجاوران ، فلك أن تستعملهما فى البيت سالمين على أصلهما ، ولك أن تحذف ثاني السبب الأول خاصة وهو الياء من (عِيْ)، فيبقى الجزء (مفاعلُنْ) مقبوضا ، ولك أن تحذف ثاني السبب الثانى خاصة وهو النون من (لُنْ) ، فيبقى الجزء (مفاعيلُ) مكفوفا ، ولا يجوز أن تجمع بين القبض والكف فيصير الجزء (مَفَاعِلُ) ؛ لما يؤدي إليه من اجتماع أربع متحركات في البيت ، وذلك مستَثْقَل . وأما (مفاعيلن) الجزءُ الرابع من البيت ، و (مفاعيلن) الجزء الثامن منه ، فلم يسمع الزحاف إلا فى سببهما الأول فقط ، والكلام إنما هو على أحكام الزحاف المسموع في السببين المتجاورين[١٥] ».

---

(١٣) الخصائص/ ٢ : ٣١٥.

(١٤) ديوانه/ ٢ : ٣٢٦.

(١٥) شفاء الغليل/ ٦٧ ، ٦٨.

من أجل ما سبق من عدم جواز (مفاعِلُ) عروضيا في الجزءين الثانى والرابع من بحر (الطويل) لابد أن تُمطل حركة العين فى بيت أبي تمام ليتولد عنها واوٌ ، فتكون التفعيلتان مقبوضتين ، وقد ورد الإشباع في الحشو لإقامة الوزن في الشعر العربي ، فقد روى ابن جني « عن قطرب :

عَضَضْتَ بأير من أبيك وخالكا وَعَضَّ بنو العمار بالسُكَّرِ الرَّطْبِ »

أشبع فتحة الكاف فحدثت بعدها ألف[١٦] » ، كما أنشد الجوهري « قول الشاعر :

أيّها العائد المسائلُ عنَّا وبوُدَيك لو ترى أكفانى

فإنما أشبع كسرة الدال ليستقيم له البيت فصارياء[١٧] ».

فأبو تمام - بلاشك - كان يُتْبع العينَ واوًا ليستقيم له الوزن ، وليس هناك مسوّغ آخر غير إقامة الوزن يمكن أن يسوغ به ما فعله ، لكن ذلك لا ينفي أن يكون التركيز على ثلاثة الأفعال : فيُسْمعُ - فيُسْرعُ - فيُوجعُ هو المحصلة المعنوية لهذا المطل الصوتى ، مما يعني رغبة الشاعر فى التمدح بإسماعه وإسراعه وإيجاعه ، وهو مطلب من مطالب التعبير يُبرزه المطل الصوتى ، إلى جوار حسن التقسيم .

---

(١٦) سر صناعة الإعراب/ ٧١٩ ، ٧٢٠.

(١٧) الصحاح : (ودد) / ٢ : ٢٤٩ .

تقصير الحركة الطويلة

الأصل فى هذه القضية قول سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر): « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز في الكلام ؛ من صرف مالا ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماءٌ كما أنها أسماءٌ ، وحذف مالا يُحذف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ....[1] الخ ».

وعن أحرف المد واللين التى هي فى الحقيقة ناتج مطل الحركات القصيرة قال ابن جنى : « وحُذفت أيضا استخفافا كما تُحذف الحركة لذلك ، وذلك قوله :

فألحقتُ أُخْراهم طريق أُلاَهُمُ كما قيل نجمٌ قد خوى مُتتابعُ

يريد : أُولاهم ، ومضى ذكره . وقال رؤبة :

وصّانِىَ العجاجُ فيما وصَّنى

يريد : فيما وصانى . وقال الله عز اسمه : ﴿واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ[2]﴾ ، وقد تقدم نحو هذا[3] ».

ويحمل نص ابن جنى فى طياته ما هو أكثر مما فى نص سيبويه ؛ فقد تناول إمام النحاة الحذفَ تحت عنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر) ، فى حين عالج ابن جني الظاهرة على العموم ، مستشهداً لها - إلى جوار الشعر - بالنص القرآنى ، مما يعني أنها ظاهرةٌ ليست مقصورة على لغة الشعر ، وإنما تباح في الشعر والنثر على حد سواء .

---

(١) الكتاب/ ١ : ٢٦ .

(٢) سورة الفجر : آية ٤ .

(٣) الخصائص/ ٢ : ٣١٦.

وقد قصَّرَ الطائىّ الحركات الطويلة فى ثمانى كلمات جاءت كلها جموع تكسير ، **أولها** فى قوله(٤) :

جري لها الفألُ بَرْحاً يومَ أنقرةٍ إذْ غُودرَتْ وحشةَ الساحات والرِحَبِ

فجمع الرَّحْبة على رِحَب ، وقد نقل التبريزى عن أبى العلاء قوله : « والأصل أن يقال : رِحاب ، بالألف ، فحذفت لأنها حرف لين ، كما قالوا : ثِلَل في جمع ثلّة ، والأصل . ثِلال(٥) ».

ولا أرى في هذا الجمع خروجا يقتضى التخريج ، فقد ورد في (الصحاح) : «ورَحَبَةُ المسجد ، بالتحريك : ساحتُه ، والجمع : رَحَبٌ ورَحَباتٌ ورحابٌ(٦) » ، كما ورد في (لسان العرب) عن ابن الأعرابى : « الرَّحْبَةُ : ما اتّسع من الأرض ، وجمعها : رُحَبٌ ، مثل : قرية وقُرى(٧) ». وبما ورد فى هذين المصدرين يكون استعمال أبى تمام للجمع على أصل استعماله ، ويكون الضبط الرَّحَب بفتح الراء ، أو الرُّحَب بضمها ، وليس بالكسر كما ورد على أنها مقصورةٌ عن الرِحاب .

والموضع الثانى : (مصابح) في قوله(٨) :

والفضلُ إن شملَ الإظلامُ ساحتها مصباحُها المتَجلى من مصابحها

والموضعان الثالث والرابع وردا فيْ قوله(٩) :

بهاشميَيْن بدريَّيْن إن لحجتْ مغالق الدهر كانا من مفاتحها

حيث قصر الحركة في (مغاليق) جمع مغلاق، و (مفاتيح) جمع مفتاح.

والموضع الخامس : (الخلاخل) فى قوله(١٠) :

---

(٤) ديوانه/ ١ : ٥٥ .

(٥) السابق/١ : ٥٧.

(٦) الصحاح : (رحب) / : ١ : ١٣٥.

(٧) لسان العرب : (رحب) / ١ : ٣٩٩.

(٨) ديوانه/ ١ : ٣٥٢.

(٩) السابق/ ١ : ٣٥٦.

(١٠) السابق/ ٣ : ١١٥.

من الهِيف لو أن الخلاخل صُيِّرتْ لها وُشُحا جالت عليها الخلاخل

والموضع السادس : (الحيازم) فى قوله[١١] :

أما وأبيها لو رأتْني لأيقنت بطول جوًى ينفضّ منه الحيازم

والموضع السابع : (النضائض) فى قوله[١٢] :

إليك سرى بالمدح قومٌ كأنهم على الْمِيس حباتُ اللِّصَابِ النضائضُ

والموضع الثامن : (فضافض) في وقوله[١٣] :

إذا كانت الأنفاسُ جمراً لدى الوغي وضاقتْ ثيابُ القوم وهي فضافضُ

....

فأنت الذي تستيقظ الحرب باسمه إذا جاض عن حدّ الأسنة جائضُ

وبناء على ما ورد في نص ابن جني ، وما تؤيده الشواهد القرآنية ، يكون استعمال أبى تمام لهذه الجموع غير خارج عن قواعد اللغة ، وغير ناشز عن سلوك أهلها ، فضلا عن أن ست كلمات من السبع الأخيرة وردت فى قوافى الأبيات ، وهو موضع من المواضع التى لا مفر للشاعر فيها من استعمال صيغة واحدة من الصيغ المطروحة لغويا على حسب ما يقتضى الوزن وتسلم به الموسيقى . أما (مغالق) -فى الموضع الثالث - فقصر حركتها مطلبٌ موسيقي ؛ لأن الحركة لو طالت لصارت مغاليقُ دْ بوزن مفاعيلن ، وليست مفاعيلن من وحدات بحر البسيط التام ، لكن لو قُصرت الحركة لكانت مغالِقُ دْ بوزن مُتَفْعلن ، وهي الصيغة المزاحفة بالخبن من مستفعلن ، وهي - بلاشك - من الوحدات النغمية المكونة للبسيط .

أما الخلاخل التى وردت في الحشو مع الموضع الخامس فليس هناك ما يضطر الشاعر إلى قصر حركتها ، فكان بإمكانه أن يقول : لو أن الخلاخيل ، لتكون

---

(١١) السابق/ ٣ : ١٧٧ .

(١٢) السابق/ ٢ : ٢٩٧ .

(١٣) السابق/ ٢ : ٢٩٩.

الياء مقابل نون (فعولن) في الطويل ، ولابد أنه آثر القصر طلبا للتناسب مع الخلاخل الواردة فى آخر البيت .

أما استعماله (قصارى) بإثبات الألف في قوله[١٤] :

تُعيركَ مقلةَ نطفتْ ولكنْ   قُصاراها على قلبٍ بَرِيّ

ثم استعماله إياها بحذف هذه الألف في قوله[١٥] :

ودعا الدموعَ فأقبلتْ منهلّةً   شوقاً ، وذاك قُصارها وقُصارُهُ

فليس من تقصير الحركة الطويلة ، وإنما هو خيارٌ في استعمال صيغتين أقرتهما اللغة ، ووردا فى مصادرها[١٦] .

---

(١٤) السابق/ ٣ : ٣٥٣.

(١٥) السابق/ ٤ : ٢١٠.

(١٦) راجع : الصحاح : (قصر)/ ٢ : ٧٩٣ ، واللسان (قصر)/ ٦ : ٤٠٧.

إثبات ألف (أنا) في الوصل

الأصل في (أنا) إثبات الألف في حالة الوقف لبيان الحركة ، أو جعل الهاء مكان الألف وقفاً ، كقول حاتم الطائي : هذا فَزْدي أَنَهْ ، أي فصدى أنا ، وقول الراجز :

إنْ كنت أدري فعليَّ بدنَهْ

من كثرة التخليط فيَّ مَنْ أنَهْ[1]

« فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء فقالوا : أنَ قُمتُ ، بحذف الألف وفتح النون . لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون ، وكذلك الهاء ، فإذا وصلْتَ بانت الحركة واستُغْنِى عن الألف[2] ».

وقد أورد أبو تمام في شعره هذا الضمير على هذين الاستعمالين ، فقال[3] :

إنَ الإخاء ولادةٌ ، وأنا امرؤٌ ممن أواخي حيث ملتُ فأنجبُ

فحذف ألف (أنا) نطقا وإن كانت مثبتة في الخط ، على حين أثبتها في قوله[4] :

وقصَّرَ قولي عنه من بعد ما أرى أقولُ فأشجي أُمَّةَ وأنا وحدي

فأثبت ألف (أنا) وصلا .

ومثل هذا النوع من الاستعمال قال عنه المبرد إنه ضرورة شعرية . وعلق على الشاهد المسوق لذلك ، وهو قول الأعشى :

---

(١) انظر : شرح المفصل/ ٣ : ٩٤ ، وهمع الهوامع/ ١ : ٦٠.

(٢) موارد البصائر / ١٢٦ ، ١٢٧.

(٣) ديوانه/ ١ : ١٤١.

(٤) السابق/ ٢ : ٦٧.

فكيف أنا وانتحالي القوا ... فِ بعد المشيب كفى ذاك عارا

قائلا : إن الرواية الجيدة :

فكيف يكون انتحالي القوا ... فِ بعد المشيب كفى ذاك عارا

وهذا يعني تشدده في قبول هذه اللغة[٥] .

وليس الحق مع المبرد في هذا التشدد : فقد قرأ نافع المدني بإثبات الألف في قوله تعالى : ﴿قالَ أنا أُحْيِي وأُميتُ[٦]﴾ ، وهذا يعني عدم قصر هذه اللغة على الشعر . وقد ورد في بعض المصادر أن إثبات ألف (أنا) وصلا لغة تميم وبعض قيس وربيعة ، كما روى الفارقي في (أنا) خمس لغات : « أنا فعلت ؛ بإسقاط الألف من اللفظ في الوصل وإثباتها في الوقف ، وهي أفصحها ، وأنا فعلت ؛ بإثباتها وصلا ووقفا ، وأَنَ فعلتُ ؛ بحذفها وفتح النون وصلا ووقفا ، وأَنْ فعلتُ ؛ بإسكان النون في الحالتين ، وآنَ فعلتُ : كل ذلك جاء عنهم. قال أبو النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري

وقال الآخر :

*وآنَ الليثُ مَحْمِيَّ العرينِ *»[٨]

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام - ومثله كثير من الشعراء من قبله ومن بعده - لم يستعمل غير لغة منقولة عن بعض القبائل العربية ، كما وردت في بعض القراءات القرآنية ، وهذا مسوغٌ كافٍ لاستعمال هذه اللغة في الشعر والنثر على حد سواء.

وقد وردت هذه اللغة مرتين أخريين في شعر أبي تمام **أولاهما** في قوله[٩] :

بالشام أهلي ، وبغداد الهوى ، وأنا ... بالرقّتين ، وبالفُساط إخواني

---

(٥) انظر : الكامل/ ١ : ٢٥٩.

(٦) آية ٢٥٨ من سورة البقرة. راجع : السبعة/ ١٨٨ ، وإملاء ما منّ به الرحمن/ ١ : ٦٣.

(٧) بحر العوام/١٤٥.

(٨) الإفصاح/ ٢٦٨، ٢٦٩ ، وانظر : تهذيب اللغة/ ١٥ : ٥٦٩ ، وبحر العوام/ ١٧٦.

(٩) ديوانه/ ٣ : ٣٠٩.

وثانيتهما في قوله[10] :

إن أنت لم تُفضلْ ولم تَرَأنَّني أهلٌ له فأنا أرى أن تُنْصفا

ويلاحظ في المرات الثلاث أن هذا الاتّكاء على الضمير وإشباع فتحة نونه حتى تثبت الألف بعدها فيه نوعٌ من الاعتداد بالذات والامتلاء بالثقة ، يؤهله للتوحد والتفرد في المثال الأول : (وأنا وحدي) ، ويجعله قسيما له قدره في مواجهة الأهل والهوى والإخوان في النموذج الثاني ، ويُسوّغ له ذلك التقديم على الفعل المحتوى على ضميره نفسه في : (فأنا أرى أن تنصفا) في البيت الثالث ، وهو نوعٌ من القصر أي قصر رؤية الإنصاف على نفسه ، دون غيره من الناس .

(١٠) السابق/ ٤ : ٤٧٥ .

تشديد المخفف

ورد تشديد المخفف في ثلاثة مواضع من شعر أبي تمام ، **أولها** في قوله[1] :

أيا وَيْلَ الشَّجيِّ من الخليِّ ... وبالي الرَّبْعِ من إحدى بليِّ

وثانيها في قوله[2] :

فتراه وهو الخليُّ شجياً ... وتراه وهو الصحيحُ سقيما

وثالثها في قوله[3] :

صمّاءُ سَمُّ العدا في جنبها ضَرَبٌ ... وشرب كاس الردي في فَمّها شُهُدُ

فقد شد ياء (الشجي) وهي مخففة - في رأيٍ -، كما شدد ميم (فم) .

أما (الشجيّ) فقد تعرض لها المرزوقى في (شرح مشكلات ديوان أبي تمام) قائلا : «فإن قيل : فلم شدد الياء من الشجي ، والمثل المضروب : (ويلُ الشَّجِي) مخففا؟ قلت : يجوز أن يكون شدّد لأنه جعله فَعِيلاً في معنى مَفْعُول ، يقال : شجاه كذا يشجوه شَجْواً ، فهو مَشْجُوٌّ وشجيٌّ . ويجوز أن يكون جعله فَعيلا فى معنى فاعل، كأنه قال : شَجِيَ فهو شَجٍ وشَجِيٌّ ، كما يقال : حزن فهو حَزِنٌ وحزينٌ ، ويحتاج في هذا إلى سماع يؤيده[4] ».

وقد نقل الجوهرى عن المبرد أن ياء الخليّ في المثل مشددة ، وياء الشجي مخففة ،وأنها قد شددت في الشعر ، كما في قول الشاعر :

---

(١) ديوانه/ ٣ : ٣٥١ .

(٢) السابق/ ٣ : ٢٢٨.

(٣) السابق/ ٤ : ٧٦ .

(٤) شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر : مجمع الأمثال/ ٢ : ٢٧٣.

نام الخليّونَ عن ليلِ الشجيّينا شأنُ السُلاة سوى شأن المحبّينا

« فإن جعلت الشجيّ فعيلا من : شجاه الحزن يشجوه فهو مشجوٌّ وشجىٌّ ، فهو بالتشديد لا غير(٥) ».

وفي (لسان العرب) : « وفي حديث عائشة تصف أباها رضي الله عنهما قالت: شجيُّ النشيج(٦) » ، كما نقل ابن سيده أن ياء الشجي قد تشدّدُ فيما حكاه صاحب العين ، وإن جعل التخفيف أعرف(٧) .

وما أوردته المصادر السابقة كافٍ لتقبل ما استعمله أبو تمام في هذه الصيغة، لأنه لم يخرج بذلك على مقتضى الصياغة الصرفية في وجهٍ ، أو استعملها على ما يجوز في لغة الشعر في وجه آخر .

وأما (فمّ) بالتشديد فقد جعله ابن عصفور من ضرائر الشعر(٨) ، في حين جعله ابن جنى من التثقيل في الحشو لنية الوقف قائلا : « إن أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف ، فقالوا : هذا فمّ ، كما يقولون : هذا خالدّ ، وهو يجعلّ. ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف فقالوا : هذا فمٌّ ورأيتُ فماً ، كما أجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم : ثلاثَهَ ارْبَعَهْ ، وكما أنشده من قول الراجز :

ضخمٌ يحبُّ الخلق الأضخَمّا

وكما أنشدَناه أبو علي :

ببازلِ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ

كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ

(٥) الصحاح : (شجا)/ ٦ : ٢٣٨٩ ، ٢٣٩٠.

(٦) اللسان : (شجا)/ ١٩ : ١٥٠.

(٧) المخصص : (ش ج و)/ ٧ : ٣٥٧.

(٨) انظر : المقرب/ ٥٢٤.

يريد : العَيْهَلَ والكَلْكلَ ، وقد مضى نظير هذا. فهذا حكم تشديد الميم عندي وهو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف بمنزلة همّ وجَمّ»(٩) .

ولقد نقل التبريزي عن أبى العلاء أن إمكانية تخفيف الميم واردةٌ في البيت ، ويكون فيه زحافٌ ، بيد أن الشعراء قلما يستعملونه ، وهو عند العروضيين جائز ،وإن شددت الميم بطل الزحاف ، إلا أن التخفيف أجزل في اللفظ(١٠) .

وعلى الرغم من قول أبي العلاء بجزالة التخفيف في اللفظ فإن أبا تمام اختار التثقيل حفاظاً على موسيقى البحر ، حتى لا تتوالى تفعيلتان محذوفٌ منهما ساكنٌ في نهاية البيت ، وذلك أمرٌ يظهره الإنشاد بصورة جلية ، ويستدعي من المُنْشدِ نوعاً من الريث في نطق الكلمة في سياقها حتى يعوّض هذا الساكن المحذوف.

من أجل هذا مال أبو تمام إلى جانب التثقيل ، تؤيده في ذلك سوابق من أقوال الشعراء ، كما في قول الراجز :

ياليتها قد خرجتْ من فَمِّهْ
حتى يعود المِلْك في أسطمِّهْ

وتسوغه - فى النهاية - تفسيرات اللغويين وتخريجات علماء الأصوات والنحاة من أن ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف .

---

(٩) سر صناعة الإعراب/ ٤١٦ ، ٤١٧ ، وانظر : الخصائص/ ٣ : ٢١١ ، وشرح المفصل/ ١٠ : ٣٣، ٣٤ ، واللسان : (فوه)/ ١٧ : ٤٢٢ ، ٤٢٣.

(١٠) ديوان أبي تمام/ ٤ : ٧٦ .

تخفيف المشدد

وهو نوعٌ من تقليل كمية الصوت الساكن أو اختزالها ، « وذلك حين تتطلب القافية صوتا ساكنا محدود الكمية الصوتية للروي ، والصوت الواقع فيه مشدد ، لذا يختزل الصوت فيصبح صوتا ساكنا معتادا وليس مشددا ، أي تختزل قيمته الكمية إلى النصف : لأن المشدَّد صوت ساكنٌ مضعف الكمية[1] ».

وقد ورد تخفيف المشدد في قوافي أبي تمام ثلاث مرات ، المرة **الأولى** في قوله :

فـمـا أبقـيتَ للرمـح اليـمـاني شـجـاً فـيـهم ولا الرمح الرديني

« خفف ياء (الرديني) للضرورة، وذلك في القافية كثير ، وهم يحذفون الأصول في الفواصل ، فما بال الفروع[2] ؟».

والمرة **الثانية** في قوله[3] :

أوَلَمْ يكن وطني بأرضك والهوى بدمشق يرتع في ديار البحتري

وثالثها في قوله[4] :

ياسـمـيَّ ابنِ سَـمْـحـةِ فـي غـدوٍ وفـي عَـشيِ

أما التخفيف في الحشو فقد ورد مرة واحدة في قوله[5] :

بل اليمنُ استعلتْ لدى كل موطنِ وصار لِطَيْءٍ تاجُها وسريرُها

---

(١) القافية والأصوات اللغوية/ ١٥٥.

(٢) ديوان أبي تمام/ ٣ : ٢٩٩.

(٣) السابق/ ٤ : ٤٥٩.

(٤) السابق/ ٤ : ٣٨١.

(٥) السابق/ ٤ : ٥٧٩.

ولعل أبا تمام قاسه على (مَيْت) المخفف من (ميِّت) ، والجامع بينهما الوزن ، فكلاهما على وزن (فَيْعِل[٦]) ، وربما كانت الرواية (لطيٍّ) بالتخفيف كما هي رواية البيت السابق نفسه في موطن آخر ، فالبيت ثاني أربعة أبيات وردت في باب المدح في المقطوعة رقم ٧٨ برواية[٧] :

هل اجتمعتْ أحياءُ عدنان كلها ... بمُلْتَحَمٍ إلا وانت أميرُها ؟
بكَ اليمنُ استعلتْ على كل موطن ... فصار لِطَيَّ تاجُها وسريرُها

ثم وردت الأبيات نفسها – مع تغيير يسير – فى باب الفخر في المقطوعة رقم ٤٨٢ برواية[٨] :

هل اجتمعتْ عليا معدٍ ومذحجٍ ... بمُلْتَحَمٍ إلا ومنّا أميرُها ؟
بل اليمنُ استعلتْ على كل موطن ... وصار لِطَيْئٍ تاجُها وسريرُها

نقول هذا على الرغم من أن تخفيف المشدد مطلقا قد ورد في لغة الشعر ، كما في قول « ابن رواحة الأنصاري :

فسرْنا إليهم كافَةً في رحالهم ... جميعا علينا البَيْضُ لا نتخشعُ

خفف (كافة) ضرورة ؛ لأنه لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو ، ومثله قول الآخر :

جزى الله الروابَ جزاء سَوْءٍ ... وألبسهن من بَرَصٍ قميصا

الروابّ : جمع رابّة ، وهي امرأة الأب ، وإنما خففه للضرورة[٩] ».

أما تخفيف (سيّ) في قوله[١٠] :

نزّالةُ نفسَ مَنْ لاقتْ ولا سِيَما ... إن صادفتْ ثغرةً أو صادفتْ وَدَجا

---

(٦) انظر : اللسان : (طوا)/ ١ : ١١٠.
(٧) ديوانه/ ٢ : ٢٢٢.
(٨) السابق/ ٤ : ٥٧٩.
(٩) موارد البصائر/ ٢١٥.
(١٠) ديوانه/ ١ : ٢٣٧.

وقوله[١١] :

اللهُ يعلم إنهـا لَمُـصـيـبـةٌ نزلتْ ، ولا سِيَـمـا على الشـعـراءِ

فليس من هذا القبيل ، لأن تخفيف (سيما) من اللغات الواردة ، قال الرضي : «وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقيل : (سيّما) بحذف (لا) ، و (لا سيَما) بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها[١٢] »، ونقل السيوطى أن التخفيف محكى عن الأخفش وابن الأعرابى وآخرين ، وإن منعه ابن عصفور حذرا من بقاء الاسم على حرفين ، وقد ورد علي هذه اللغة قول الشاعر[١٣] :

فِـهْ بـالعـقـود وبالأيمـان لا سِيَـمـا عَـقْـدٌ وفـاءٌ به من أعظم القُـرَبِ

(١١) السابق/ ٤ : ٣٠٠.

(١٢) شرح الكافية/ ١: ٢٤٩ ، وانظر : شرح التسهيل/ ٢ : ٣١٩ ، والخزانة/ ٣ : ٤٤٧.

(١٣) همع الهوامع/ ١ : ٢٣٥ ، وانظر المغنى/ ١ : ١٢٣.

تحريك الساكن

ورد تحريك الساكن في قول أبي تمام :

رأيتُ عــودك من نَبْعِ أَرُومَــتُــهُ مــا في جــوانبــه لِينٌ ولا وَصَمُ

وعلق التبريزي على ذلك بقوله : « المعروف : (وَصْمٌ) بسكون الصاد ، ويجوز أن يكون حركه للضرورة ، كما قال رؤبة :

مـشـتـبـه الأعـلام لَمَّـاع الخَـفَقْ

والشعراء يتهاونون بهذه الأشياء ، ولا سيما إذا لم تكن مشهورة في الكلام يعرفها العام كما يعرفها الخاص(١) ».

وقول التبريزى : « ويجوز أن يكون حركه للضرورة » يوحي بأن هناك تفسيرا آخر لهذا التحريك ، وليس هناك غيره ؛ لأن القصيدة من أول البسيط ، والقافية متراكب ، يقول فيها :

حُبِسْتَ فاحتَبَسَتْ من أجلك الدِّيَمُ ولم يزل نابيا عَن صحبك العَدَمُ
يا بن المسيَّب قولاً غيْرَ ما كذبٍ لولاك لم يُدْرَ ما المعروف والكرمُ
.... إلخ

فالضرب في القصيدة كلها على (فَعِلن) محركة العين ، ومقتضى تحريك العين أن تنطق (وَصَمُ) بتحريك الصاد ، وهو ما فعله أبو تمام ، كما فعله من سبقوه في نماذج مماثلة في الموقع والبحر الشعري وتحريك الساكن ، فالأخطل يقول(٢) :

أنتم خيارُ قريشٍ عند نسبتها وأهل بطحائها الأثرون والفَرَعُ

---

(١) ديوان أبي تمام/ ٣ : ٢٨٣.

(٢) شعر الأخطل/ ٣٦٦.

أراد الفَرْع ، وفي (سر صناعة الإعراب) :

وكـــان حـــاملكم منا ورافـــدُكم وحـامـلُ المِيـنَ بعـد المِيـنَ والألَفِ

« أراد المئين فحذف الهمزة ، وأراد الألْف فحرك اللام ضرورة[٣] ».

ويقول المبرد : « ولكن الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتبع الحرفَ المتحركَ الذي يليه الساكنُ ما يشاكله ، فحرك الساكن بتلك الحركة. قال عبد مناف بن ربعي الهذلي :

إذا تجـاوب نوحٌ قـامـتـا مـعـه ضـربا أليـمـا بِسِبْتٍ يلْعَجُ الجلِدا

يريد : الجِلْد ، فهذا مطرد[٤] ».

ومن ذلك أيضا ما أورده الفراء - مع اختلاف في البحر الشعري - من قول الشاعر :

أبـنـي لُـبَـيْـنَـى إن أُمَّـكُـمُ أَمَـةٌ وإن أبـاكـمُ عَـبُـدُ

قائلا : « وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي[٥] ».

وإذا ما تجاوزنا الكلمة السابقة التي جاءت على وزن (فَعْل) وجدنا تحريك الساكن قد ورد في شعر أبي تمام أربعا وأربعين مرة ، كانت كلها محصورة في نقل (فُعْل) إلى (فُعُل) ، سواء أكانت الكلمة مفردة أم جمعاً ، وهو أمرٌ أجازته اللغة دون أن تقصره على ضرورة الشعر[٦] . قال الرضي : « يُحكى عن الأخفش أن كل فُعْل في الكلام فتثقيله جائز ، إلا ما كان صفة أو معتل العين كحُمْر وسُوق فإنهما لا

---

(٣) سر صناعة الإعراب/ ١١٤ ، وانظر : الخصائص/ ٢ : ٣٣٤.

(٤) الكامل/ ١ : ٣٣٦ ، وانظر الخصائص/ ٢ : ٣٣٣.

(٥) معاني الفراء/ ١ : ٣١٥.

(٦) راجع : ديوان أبي تمام/ ١ : ٦٤ ، ٦٦ ، ١٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٣١١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٢ : ١٠ ، ١١ ، ٢١ ، ١٨٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٣٦٧ ، ٣ : ٧ ، ١٢٦ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٤ : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤٩١ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨.

يثقلان إلا فى ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كل فُعْل كان فمن العرب من يخفّفه ، ومنهم من يثقّله نحو : عُسُر ويُسُر[٧] ».

ولم يرد فيما ثقله أبو تمام بتحريكه كلماتٌ معتلة العين على الإطلاق ، وإن وردت الصفات ، وهي : سُمُر ، ومُلُس ، والحُمُس ، والشُّمُس ، والغُمُر ، والعُصُل ، وعُفُر ، وخُرُس[٨] ، وهي تسع مرات من أربع وأربعين.

تحريك الساكن - إذن - في قول أبى تمام له ما يسوّغه من مقتضيات الوزن ، وسوابق الاستعمال في أشعار الشعراء ، وقبول علماء اللغة لهذا التصرف - مطلقا - فى كثير مما أورده .

(٧) شرح الشافية/ ١ : ٤٦ .

(٨) راجع : ديوان أبي تمـــام/ ١ : ٦٦ ، ٤ : ٥٢١ ، ٢ : ٢٣٦، ٢٤٠ ، ٣ : ١٢٦ ، ٤ : ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٢٢٤ بترتيب ورود الكلمات .

إسكان المتحرك

ورد إسكان المتحرك في قول أبى تمام فى قصيدة يمدح بها خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني(١) :

أمـواقفَ الفـتـيـان تُطْوَى لم تَزُرْ   شـرفـا ولـم تندبْ لهنّ صـعـيـدا
أذْكَـرْتِنا الملكَ المُضَلَّلَ في الهـوى   والأعـشَـيَـيْن وطَرْفـةَ ولبـيـدا

وقد علق التبريزى على استعماله (طَرْفة) بسكون الراء قائلا : « وأكثر الرواية (وطرْفة) ، يعني طرفة بن العبد ، والرواة كالأصمعى وغيره يقولون : طَرَفة ، بتحريك الراء ، يجعلونه مسمًّى بالواحدة من الطّرفاء ، ولا ينبغي أن يُحمل على أن الطائى سكّن الراء ، إذ كان ذلك مستنكرا ؛ لأنهم لا يقولون في شجرة : شَجْرة ، ولا في حجر : حَجْر ؛ لأن تسكين الفتحة عندهم مرفوض ، وإنما يسكنون الضمة والكسرة فيقولون في عَضُد : عَضْد ، وفي نَمِر : نَمْر. وذكر بعض الناس ان اسم طرفة بن العبد : عمرو ، وأنه سُمّي بقوله :

لا تعـذلا في البكاء اليـوم مطّرفـا   ولا أخـا عَـوْلةٍ في الدار أن يقـفـا

فكأن الطائي جعله مُسمًّى بطرفة من (طُرفَتْ عينُه) . وقد استعمله البحتري بتسكين الراء ، فهذا يدل على أن أبا تمام قاله كذلك ؛ لأن البحترى كان يتبعه في كل طرقه ، وذلك قوله :

وكـذاك طرْفـةُ حـين أوجس ضـربةً   في الراس هان عليه قطع الأكحلِ»(٢)

---

(١) ديوان أبي تمام/ ١ : ٤١٢.
(٢) السابق/ ١ : ٤١٢ ، ٤١٣.

وواضحٌ من نص التبريزي أنه يحاول إيجاد مخرج لاستعمال أبي تمام حتى لا يكون مسكّنا للفتحة ؛ لأن تسكين الفتحة عندهم - على حد تعبيره - مرفوضٌ ، وإنما يسكّنون الضمة والكسرة . ونسى التبريزي - في غمار الدفاع عن استعمال أبي تمام - أن من قال ذلك من العلماء استثنى منه لغة الشعر ، فأجاز فيها مثل هذه الظاهرة قال ابن جنى : « وقد سُمع شئ من هذا الإسكان في المفتوح ، قال الشاعر:

وما كل مُبتاع ولو سَلْفَ صفْقُه ... براجع ما قد فاته برداد(٣) »

وعند التعرض لقول الشاعر :

وحُمّلتُ زَفْرات الضحى فأطقْتُها ... ومالي بزفْرات العشيّ يدانِ

قال ابن عصفور : « ولا يجوز الإسكان إلا فى ضرورة[٤] ».

وعن الشاهد نفسه قال الشيخ خالد الأزهرى إنه ضرورة حسنة ؛ « لأن العين قد تُسكّن للضرورة مع الإفراد والتذكير ، كقوله :

*** يا عمرو يا بْنَ الأكرمين نَسْبًا ***

بسكون السين ، وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى[٥] ».

كما قال ابن هشام عن قول الشاعر :

لقد ضَجّت الأرْضون إذ قام من بني ... سدوس خطيبٌ فوق أعواد منبر

« وربما سُكّنت الراء في الضرورة[٦] ».

مما سبق يتبين لنا أن (طرْفة) في بيت أبى تمام هو طَرَفة بن العبد ، بتحريك الراء ، وإنما سكنت هنا مراعاة للوزن ؛ لأن الراء هي المقابل لألف (متفاعلن) في وزن بحر الكامل ، ولا يمكن بأي حال تحريكها .

---

(٣) الخصائص/ ٢ : ٣٣٨ . وانظر : شرح الشافية/ ١ : ٤٤ .

(٤) المقرب/ ٤٠٦ .

(٥) شرح التصريح/ ٢ : ٢٩٨ .

(٦) شرح شذور الذهب/ ٥٧ . وانظر : شرح التصريح/ ١ : ٧٣ . وموارد البصائر/ ١٩٨ .

ومع ذلك فقد وردت في هذا البيت رواية أخرى ليست فيها هذه الشبهة، هي:

*** والأعشَيَيْن وجَرْوَلاً ولبيدا[٧] ***

وقد ورد تسكين المتحرك في شعر أبي تمام تسعا وثلاثين مرة غير ما سبق، بيد أن خمسا وثلاثين مرة من هذه كانت الكلمات فيها على وزن فُعُل أو فِعِل أوفَعِل ، وهي أوزان يجوز فيها تسكين العين في غير الشعر[٨] ، قال ابن الحاجب في (الشافية) : « وقد يُردُّ بعضٌ إلى بعض ، فَفَعِل مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه: فَخْذٌ وفِخْذٌ ، وكذلك الفعل كشَهدَ ، ونحو كَتِف يجوز فيه : كَتْفٌ وكِتْفٌ ، ونحو عَضُد يجوز فيه : عَضْد ، ونحو عُنُق يجوز فيه : عُنْق ، ونحو إبِل وبلِز يجوز فيهما إبْلٌ وبلْزٌ ، ولا ثالث لهما[٩] ».

أما المواضع الأربعة الباقية **فأولها** قوله[١٠] :

تُصغى إلى الحَدْوِ إصغاءَ القيان إلى　　　نَغْمٍ إذا استغرَبتْهُ من مُطارحها

والغين مقابل سين (مستفعلن) في البسيط ، ولا مفر من تسكينها .

وثانيها قوله[١١] :

اخذتْها لَبْوَةَ العِرِّيس مُلْبدةً　　　في الغاب ، والنجمُ أدنى من مناكحها

وباء (لَبْوة) مقابل ألف (فاعلن) في البسيط ، وهي جائزة الحذف ، أما تحريكها فمستحيل.

وثالثها قوله[١٢] :

---

(٧) ديوان أبي تمام/ ١ : ٤١٣.
(٨) السابق/ ١ : ١٢٤، ١٩٠ ، ١٩٥، ١٩٧، ٣٥٢، ٣٥٤ ، ٢: ١٣٧، ٢٢٧، ٢٨٠ ، ٤ : ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٤٦، ١٦٧ ، ٢٠٤، ٢٤٣، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٨٣، ٤٤٦، ٤٩٠، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٨.
(٩) شرح الشافية/ ١ : ٣٩.
(١٠) ديوانه/ ١ : ٣٥٠.
(١١) السابق/ ١ : ٣٥٥.
(١٢) السابق/ ٤ : ٤٤٢.

ويا شـمس أَرْضـيـهـا الـتي تَمّ نـورُها فـبـاهـتْ بـه الأَرْضـون شـمس سـمـائـهـا

سكن راء (أرْضين) في كلا الشطرين ، وهي في الشطر الأول مقابلة لألف (مفاعيلن) ، وليائها في الشطر الثاني ، ولا يمكن التحريك في أي الحرفين .

ورابعها قوله[١٣] :

لئـامٌ طَغَـامٌ أو كـرامٌ بـزعْـمـهـم سـواسـيـةٌ ، مـا أشْـبَـهَ الحَـوْلَ بالقَـبْلِ

حيث سكن واو الحوَل وباء القَبَل ، وهي في الأصل بالتحريك ، ولا مفر لأبي تمام من تسكين عينَي الكلمتين ، فواو الحول مقابلة لنون (فعولن) ولا سبيل لتحريكها ، وباء القَبَل مقابلة لياء (مفاعيلن) ، ولا مفر من إثباتها ساكنة في ضرب أول الطويل.

وقد كانت المواضع السابقة كلها مما حدث فيه التسكين في بنية الكلمة ، وبالتحديد في عينها ، وهناك مواضع أخرى سكن فيها المتحرك في شعر أبي تمام تبلغ اثنين وثلاثين ، بيد أن الحركة الملغاة فيها كانت حركة إعراب ، ومن ثم ستُتَناول فى إطار قضايا النحو .

---

(١٣) السابق/ ٤ : ٥٢٥.

قلب الياء المكسور ما قبلها ألفًا

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام خمس مرات ؛ المرة الأولى فى قوله :

هل أورق المـــجـــدُ إلا في بني أُدَدٍ　　　أو اجـــتُنَى منه لولا طيِّءٌ ثمـــر ؟

وقد نقل التبريزى تعليق أبي العلاء على هذا البيت ، وهو : « إذا كان آخر الفعل الماضي ياءً وقبلها كسرة فطيء تقلبها ألفًا ، فيقولون : اجتُنَى في اجْتُنِيَ ، واقْتُدَى فى اقتُدِيَ، ومن العرب من يسكن الياء ههنا ولم يستعمل اللغة الطائية(١) ».

وكلام أبى العلاء هذا ليس قطعا بكون البيت علي أحد الضبطين ، مع أن سياق البيت ناطقٌ بأنه على لغة طيء ؛ فهو من قصيدة يمدح أبو تمام فيها عمرَ بن عبد العزيز الطائي ، من أهل حمص ، وورد اسم القبيلة في هذا البيت نفسه ، وهذا أدعى لاستعمال لغة القبيلة التي ينتمى إليها الممدوح ، وينتمى إليها المادح أيضا ، حتى إنه ورد كثيرا تحت اسم (الطائي) في كثير من المصادر.

والمرة الثانية وردت في قوله :

مـــا يُبـــالون إذا مـــا أفْـــضَلُوا　　　مـــا بَقَى من مـــالهم أو مـــا هلك

وقد علق التبريزي على هذا البيت بقوله : « إن كان استعمل لغة طيء فهي (بَقا) في لفظ الألف ، على وزن (رَحا) ، وإن كان استعمل اللغة الأخرى ، وهي أضعف اللغتين ، فقد ألفتها العامة وكثرت في أشعار المحدثين ، وهي في الشعر الأول قليلة(٢) ».

ولا يخرج كلام التبريزي عما نقله عن أبي العلاء في البيت السابق. والمتابعة

---

(١) ديوان أبي تمام/ ٢ : ١٩٠.

(٢) السابق/ ٢ : ٤٥٥.

الدقيقة للغة أبي تمام تدل على اعتداد الرجل بلهجة قبيلته وظهور بصمتها واضحة في شعره ، كاستعماله (ذو) الطائية في قوله[٣] :

١ - إذا أنت وجَّهتَ الركابَ لقصده تبيَّنْتَ طعم الماء ذو أنت شاربُه

٢ - أنا ذو عرفتِ فإن عرتْك جهالةٌ فأنا المقيم قيامة العُذَّال

٣ - أنا ذو كساك محبةً لا خلةً حِبَرَ القصائد فُوِّفَتْ تفويفا

وهذا يعني أن نطق البيت السابق هو (بَقَى) بفتح القاف ليس غير ، بدلا من القول بأن أبا تمام استعمل أضعف اللغتين ، وهي التى ألفتْها العامة وكثرت في أشعار المحدثين.

ولابد أن يكون من لغة طيء قوله[٤] :

لم يُذكر الجود إلا خُضْتَ واديَه ولا انتُضَى السيفُ إلا خانك القدرُ

على الرغم من أن التبريزي لم يعلق علي (انتُضى) كما علق على سابقيه ، وقد ضبطه المحقق (انتُضِي) بتسكين الياء ، وأولى به الضبط على لغة طيء قبيلة أبى تمام التى بلغتها يعتز .

وكذلك الأمر في قوله[٥] :

لولاك عزٌ لقاؤه فيما بَقَى أضعاف ما قد عزَّني فيما مضى

وقوله[٦] :

وتركت للناس الإهابَ وما بَقَى من فرثه وعروقه وعظامه

« وطيء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفا ، وانكسر ما قبلها : لتنقلب ألفا ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء لتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية لئلا تكون عارضة

(٣) ديوان أبي تمام/ ١ : ٢٣٣، ٣ : ٧٦ ، ٢ : ٣٨٥ بترتيب ورود الأبيات.

(٤) السابق/ ٢ : ٢٢١.

(٥) السابق/ ٢ : ٣٠٤.

(٦) السابق/ ٣ : ٢٤٦.

فيعتدبها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون على ما تبين فى باب التقاء الساكنين ، فتكون كأنك نقلت الفتحة إلى الساكن ، كما في أَقْوَمَ ، قال :

نستوقد النَّبْلَ بالحضيضِ ونَصْـ ـطادُ نفوساً بُنَتْ على الكرم

وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو : ناصَاة في ناصِيَة فقليل غير مطرد(٧) ».

---

(٧) شرح الشافية/ ٣ : ١١١ ، وانظر ١ : ١٢٥ وشرح شواهدها/ ٤٨ ، وشرح الحماسة للتبريزى/ ١ : ٤٧ ، والصحاح (بقي)/ ٦ : ٢٢٨٤، والإنصاف/ ١ : ٧٥ المسألة(١٠) ، وربط الشوارد/ ١٦١.

معاملة التاء في الوصل معاملتها في الوقف

الأصل في التاء المتحركة التى تنتهي بها بعض الأسماء أن يُوقف عليها بالهاء ؛ ليكون ذلك فصلا بين التاء في الفعل مثل ضربَتّ والتاء في الاسم ، وربما وقف عليها كثير من العرب بالتاء .

لكن أبا تمام استعمل التاء هاء في الوصل في قوله[1] :

إحدى بني بكر بن عبد مَنَاهِ ... بين الكثيب الفرد فالأمواهِ

«والصواب : (عبد مناةِ) بالتاء ، مثل : عبد يغوث ، وعبد ودّ ، وعبد العزّى ، وهى أصنام كانت العرب تتعبد بها . قال الله عزوجل : ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ﴾[2]»، «وقال قوم : إنما نوى الوقف ثم حرك[3] ».

ولم يرد عن لغوى - فيما نعلم - إجازة مثل هذا السلوك اللغوي ، فغاية ما وردَ إجازةُ الوقف بالهاء فيما آخره تاء ، حتى تلك التي تكون من بنية الكلمة ، فيقال في هيهات : هيهاه ، في الوقف[4] .

من أجل هذا مثَّلَ هذا البيت مشكلة في شعر أبي تمام ، نقل التبريزي تخريجا لها عن كل من المرزوقي[5] وأبي العلاء ، فقال المرزوقي : « اعلم أن هاء التأنيث وهاء الضمير وهاء الوقف تحملُ العربُ بعضها على بعض لتشابهها ، والأصل في التأنيث التاء ، بدلالة أنها تكون حرف الإعراب وأنها تثبت في الإضافة

---

(١) ديوانه/ ٣ : ٣٤٣.

(٢) لحن العامة/ ٢٣٨ ، والآية المذكورة من سورة النحم : آية ٢٠

(٣) تثقيف اللسان/ ٥٩.

(٤) كشف المشكل/ ٢ : ١٦٤.

(٥) لم يرد هذا في شرحه لمشكلات ديوان أبي تمام حينما تعرض لهذا البيت ص ٢٣٦، ٢٣٧ ، فلعله فى مؤلف آخر له.

إلى المكنيّ ، وفي التثنية ، وأن كثيرا من العرب يقفون عليها بالتاء ، فلما ثبتت تاءً في متصرفاتها دل على أنها تكون تاء في الأصل ، وإنما أُبدلت هاء في الوقف فصلا بين التاء في الفعل إذا قلت : ضربَتْ ، وبين التاء في الاسم ، وكانت هي أولى بالإبدال لما يلحقها من التغيير في اختلاف الحركات عليها ، ومن العرب من يجعلها في الوصل هاء في الشعر ، على ذلك قوله :

لما رأى أن لادَعَهْ ولا شبعْ

بالتسكين فيها تشبيها بهاء الوقف ، وجَعْلُها في الوصل هاءً على التشبيه بهاء الإضمار . وكما أن بعضهم سكن هاء الضمير تشبيها بهاء الوقف ، على ذلك قرئ قوله : ﴿مَا تَوَلَّىٰ (٦)﴾ فسكَّن ، وكما أن بعضهم أثبت هاء الوقف في الوصل تشبيها بهاء الضمير ، على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ (٧) ؛ لأن هذه هاء الوقف . وإذا كان الأمر على ذلك فقول أبى تمام (عبد مناه) على أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف فجعله هاءً ، ثم حركه كما حرك في قوله :

يا مرحباه بحمار عفرا [كذا]

وكأن أبا تمام أراد أن يُرى أنه يهتدى لمثل هذه الأشياء التي تقل وتعز(٨) ».

أما أبو العلاء فرُوِيَ له فى هذا البيت تخريجان :

أحدهما : أن تكون الرواية (إحدى بني بكر بن عبد مناةِ) بالتاء على غير التصريع ، علي حد قول الشاعر :

افبعدَ مَقْتَلِ مالكِ بْنِ زهيرِ ترجو النساءُ عواقبَ الأطهارِ

---

(٦) كذا ورد النص القرآنى فى نشرة الديوان ، ولابد أن فيها نقصا لم يُنْتَبَهْ إليه ، فالمقصود (نُوَلِّهْ) من قوله تعالى : (نُوَلِّهِ ما تولَّى ونُصْلِه جهنم) فى الآية ١١٥ من سورة النساء ، حيث قرأ (نولهْ ونُصْلِهْ) بإسكان الهاء فيهما أبو عمرو وأبو بكر وحمزة ، واختلف عن هشام وابن وردان وابن جماز . راجع : إتحاف فضلاء البشر / ١٩٤.

(٧) سورة الأنعام : آية ٩٠

(٨) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزى/ ٣ : ٣٤٣ ، ٣٤٤.

وهو ما سُمِّي عند بعض العروضيين بالإقعاد ، وعند آخرين بالتجميع[٩] .

ويرى أبو العلاء أن « مناة تُمد وتُقصر ، وقد قرأ بعض القراء : « وَمَنَاءَةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ »[١٠] بالمد، وحكى بعضهم أنه رأى قول الحارثي :

ألا هل أتى التَّيمَ بنَ عبدِ مناءةٍ — على الشَّنْءِ فيما بيننا ابن تميم ؟

بخط أبي عبيد القاسم بن سلام علي مد مناءة ، وإذا كان السيرافي يذهب إلى أن البيت غير مصرع فالمد أولى به من القصر ؛ لأن البيت يخلص به من النقص[١١] ».

التخريج الثاني : أنه سماهم (بني عبد مناه) بهاء أصلية ؛ أخذه من ناه ينوه ، إذا انتشر ذكره ، وعدَّ ذلك وجها قويا ، ورآه « أحسن ما يُحمل عليه البيت ؛ لأن الشعراء يسمح لهم بتغيير الأسماء إلى ما قاربها ، كقولهم في ثابت : ثبات ، وفي جمش : جَمُوش ، والذي بين (عبد مناه) و (مناة) متقاربٌ أكثر من قرب (عبدالله) إلى (معبد) ، وقد يغير الإنسان اسمه. ومن كلامهم القديم : من شاء أحدث اسما ، ولم يكن ذلك حتما[١٢] ».

وكل من طريقي المرزوقي وأبي العلاء يؤديان إلى منفذ واحد ، هو أن أبا تمام حرَّف الاسم في استعماله الشعري ، سواء أكان ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقف ثم التحريك - على ما رأى المرزوقي - أم كان بتحريف الاسم باشتقاقه من مادة تكون الهاء فيها أصلا ، وهذا هو التخريج الثانى من تخريجَيْ أبى العلاء ، فخلاصة الأمر أن استعمال (عبد مناه) في شعر أبى تمام بالهاء المحرّكة اجتراءٌ على تغيير بنية الاسم في مقابل غرض أكثر أهمية في الشعر أي شعر ، وهو موسيقى المطلع المسماة بالتصريع .

(٩) راجع : القوافى لأبى يعلي/ ٧٩ ، والعمدة/ ١ : ١٧٧ ، ونقد الشعر/ ١٨١ ، والجوهرة الفريدة/ ٨٨ ، ٨٩ .

(١٠) سورة النجم : آية ٢٠، والقراءة لابن كثير، وافقه ابن محيصن. راجع : السبعة/٦١٥، وإتحاف فضلاء البشر/٤٠٣.

(١١) ديوان أبى تمام/ ٣ : ٣٤٤.

(١٢) السابق/ ٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٥.

مد المقصور

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في لغة الشعر(١) ، أما مد المقصور فاختُلف فيه ؛ فذهب الكوفيون إلى جوازه في لغة الشعر ، وذهب البصريون إلى عدم جوازه(٢) ، والأخفش مع البصريين في منع ذلك ، خلافا لما روى عنه في (الإنصاف) ، يقول في (كتاب العروض) : « ولا يجوز مد المقْصور ؛ لأنه لا يجوز الزيادة إلا فيما كان في الجمع ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان(٣) » ، ويقول المبرد : « وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود ، وليس له أن يمد المقصور ، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها وردّ الشئ إلى أصله ، فلو مدّ المقصور لكان زائدا في الشئ ما ليس منه(٤) ».

وروى الشيخ خالد الأزهرى أن مد المقصور « ورد في الاختيار ، كقراءة طلحة بن مصرّف : ﴿يكادُ سناءُ برقه﴾ بالمد(٥)» ، وعن هذه الآية قال ابن جني : « السناء ممدودا : الشرف ، يقال : رجل ظاهر النبل والسناء ، والسنى مقصورا : الضوء ، وعليه قراءة الكافة : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِه﴾ ، أي : ضوء برقه . وأما سناء برقه فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه ، فأطلق عليه لفظ الشرف ، كقولك : هذا ضوءٌ كريمٌ ، أي : هو غاية في قوته وإنارته ، فلو كان إنسانا لكان كريما شريفا(٦) ».

---

(١) راجع : أوضح المسالك/ ٤ : ٢٩٥.

(٢) الإنصاف/ ٧٤٥ مسألة (١٠٩).

(٣) العروض/ ١٣٩ ، وانظر : الجمل/ ٢٩٣.

(٤) الكامل/ ١ : ١٢٧ ، وانظر أيضا/ ٢ : ٢٥٤.

(٥) شرح التصريح/ ٢ : ٢٩٣، وهي الآية ٤٣ من سورة النور.

(٦) المحتسب/ ٢ : ١١٤.

وتوجيه ابن جني للقراءة يعني أنها ليست من مد المقصور ، وإنما من استعمال لفظ مكان لفظ لحاجة الدلالة إلى ذلك ، وكذلك فعل في قراءة الحسن : ﴿إن قَتْلهم كان خطاءً كبيراً[٧]﴾ بالمد حيث قال : « أما خِطاء فاسمٌ بمعنى المصدر والمصدر من أخطأتُ : إخطاء ، والخطاء من أخطأت كالعطاء من أعطيت[٨] »، وهذا يعني أن ابن جني في صف المانعين لمد المقصور .

ويبدو أن أبا تمام كان على علم برجْحان كفة المانعين لمد المقصور في الشعر ، فلم ترد في شعره سوى لفظة واحدة مما عُدَّ من هذا القبيل ، هي لفظة (ظماء) التي وردت أربع مرات في الأبيات التالية[٩] :

١- يَكفِيكهُ شوقٌ يطيل ظَماءَهُ	فإذا سقاه سقاه سَمَّ الأَسْوَدِ
٢- هذا أمينَ اللهِ آخرُ مصدرِ	شجيَ الظَّماءُ به وأولُ مَوْرِدِ
٣- أمحمدُ بنَ سعيدِ ادَّخِرِ الأَسَى	فيها رُواءُ الحرّ يوم ظَمائه
٤- قد كدتُ أن أنسى ظَماء جوانحي	من بُعد شُقّةِ موردى عن مصدري

وقد نقل التبريزي عن أبي العلاء أن أبا تمام « مد الظماء وهو مهموز مقصورٌ وذلك جائز ، إلا أن ترك المد أحسنُ ، وهو في الشعر أسْوَغُ منه في الكلام المنثور. وقد روى عن بعض القراء أنه كان يقرأ : ﴿خطاءً كبيرا﴾ بالمد ، وهذا يحمل على أنه لما اضطر زاد الألف[١٠] » ، ثم نقل عنه في موضع آخر أنه « مدّ الظماء وهو مهموز مقصور ، يقال : ظمأ مثل خطأ ، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع ، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه[١١]. »، في حين علق التبريزي نفسه على البيت الرابع مما سبق بقوله : « والأشبه أن يكون مد الظماء لأنه تكرر في شعره ممدودا ، وذلك ردئ ؛ لأنه قليل في المستعمل ، ولو روى : ظِمأ جوانحي [كذا ، ولعل المقصود : ظِماء] لكان وجها ، وهو أشد مبالغة من الرواية الأخرى[١٢] ».

(٧) سورة الإسراء : الآية ٣١.

(٨) المحتسب/ ٢ : ٢٠.

(٩) ديوانه/ ٢ : ٤٣ ، ٥٤ ، ٤ : ٣٧ ، ٤٥٦.

(١٠) السابق/ ٢ : ٥٤ ، ٥٥.

(١١) السابق/ ٤ : ٣٧.

(١٢) السابق/ ٤ : ٤٥٦.

لكنا - من جانب آخر - نرى بعض مصادر اللغة تُورد الظمأ والظماء على أنهما مصدران واردان للفعل ظمئ[١٣] ، كما قال ابن منظور : « فأما الظمأ مقصور: مصدر ظمئ يظمأ ، فهو مقصور ، ومن العرب من يمد فيقول : الظّماء ، ومن أمثالهم : الظَّماءُ الفادح خيرٌ من الرّيّ الفاضح[١٤] »، وبهذه الرواية يكون أبو تمام مستعملا اللفظة على ما استعملها عليه بعض العرب من المد ، ولا يكون في شعره مد مقصور ، كما رأى أبو العلاء والخطيب التبريزى ، ويكون استعماله هذا دليلا من أدلة على علمه باللغة وكلام العرب كما قال عنه الآمدى[١٥] :

ويلاحظ - فى نهاية الحديث - أن (الظمأ) ؛ ليس من (المقصور) المتعارف عليه بين النحاة ، وهو الذى حرف إعرابه ألفٌ لازمة ، يقول المبرد : « وأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة ، وذلك نحو : مَغْزَى ؛ لأنه مَفْعَل[١٦] » ، كما يقول : « إذا كان الاسم مقصورا فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، إنما هي منقلبة من ياء أو واو أو تكون زائدة[١٧] » ، ويطلق عليه كل من سيبويه وابن السراج مصطلح (المنقوص(١٨)) ، ولكن (الظمأ) يُعد - بحكم الصحة والاعتلال - من المهموز اللام ، وهو يعامل معاملة الاسم الصحيح ، فتظهر عليه جميع الحركات الإعرابية ، ومن ثَمَّ فالحديث عن القصر فيه معنيٌّ به تقصير الحركة في مقابل مدّها في (الظَّماء) ، وبذا تخرج اللفظة من طريق أخرى من باب مد المقصور الذي هاجمه النحاة ، أو على الأقل مال جمهورهم إلى عدم جوازه .

---

(١٣) لسان العرب : (ظمأ)/ ١ : ١١٠، والقاموس (ظمئ)/ ١ : ٢٣.

(١٤) اللسان : (ظمأ)/ ١ : ١١٢.

(١٥) الموازنة/ ١٩.

(١٦) المقتضب/ ٣ : ٧٩.

(١٧) السابق/ ١ : ٢٥٨.

(١٨) الكتاب/ ٣ : ٣٨٦ ، والأصول/ ٢ : ٤١٥.

الشآم

هذه اللفظة مما أورده الحريريّ على أنه من (أوهام الخواصّ) حيث قال :

«ويقولون : دخلتُ الشآم ، وهو غلط قبيح وخطأ صريح ؛ لأن اسم البلد : الشَّأْم ، ولفظه مذكر ، والدليل على هذين الأمرين قول الشاعر :

يقولون إن الشأْمَ يقتلُ أهله | فمَنْ لِيَ إن لم آتِهِ بخلودِ[1] »

وقد وردت هذه اللفظة على هذا الوزن في شعر أبى تمام ست مرات هي[2] :

١ - فأقرَّ واسطةَ الشآم وأنشرتْ | كفّاه جُوداً لم يزلْ مرموسا
٢ - الشرق غربٌ حين تلحظ قَصْدَهُ | ومخالفُ اليمن القصيِّ شآمُ
٣ - ولعمري لقد كُفيتُ لك الدَّعْـ | ـوةَ إذْ كنتُ شاتيا بالشآمِ
٤ - أرواحُنا في مكان واحد وغَدَتْ | أبدانُنا في شآمٍ أوخراسانِ
٥ - قد ثَقَّفَتْ منه الشآمُ وسهّلَتْ | منه الحجازُ ورقَّقَتْه المشرقُ
٦ - هُمُ قوَّموا دَرْءَ الشآم وأيقظوا | بنجد عيون الحرب وَهْيَ هواجعُ

وقد علق التبريزي على هذا الاستخدام بقوله : « وقد تردّد مجيئ الشآم في شعر الطائي على فَعَال ، وقد جاء ذلك في الشعر القديم ، إلا أنه شاذ[3] ».

أما ابن بري فعلق على قول الحريري السابق بقوله : « جاء الشآم لغة في الشام ، قال مجنون بنى عامر :

وخُبِّرْتُ ليلى بالشآم مريضة | فماذا ترى تعني وأنت صديقُ
سقي اللهُ مرضى بالشآم فإنني | على كل شاكٍ بالشآم شفيقُ

---

(١) درة الغواص/ ١٤٧ ، وانظر : تهذيب الخواص/ ٣٤ أ.

(٢) ديوانه/ ٢ : ٢٦٨ ، ٣ : ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٣٣٥ ، ٤ : ٤٠١ ، ٥٨٩.

(٣) السابق/ ٣ : ١٥٤.

وقال النابغة :

على إثْر الأدلة والبغايا ... وخفق الناجيات من الشآم

وقال أبو اللحام الثعلبي :

تركتُ مخيرجانَ وراء ظهري ... وسرتُ من العراق إلى الشآم

وقال الفرزدق :

أبلغ معاوية الذى سمّيته ... أمر العراق وأمر كل شآم

وقال أبو الأخزر الحماني :

قاد الجياد أشهر السهام

من ديرصفّين إلى الشآم

وقال محمد [أبو عبد الله ، محمد بن ظفر] : لم يبلغه جوازها ، وقد روينا ذلك ، وفيه ثلاث لغات فصحي هي الشّأم بالهمز ، ثم الشام ، ثم الشآم مسموع[4]».

ويقول ابن منظور : « والشّأم : بلاد تذكر وتؤنث ، وقد جاء الشآم لغة في الشّأم[5] ».

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام لم يزد على أن استخدم لغة واردة من لغات ثلاث وردت في الكلمة .

أما قوله[6] :

لمّا دعوتهمُ لأخذ عهودهم ... طار السرورُ بمُعْرِقٍ وشآم

فالكلمة في صيغة النسب ، قال سيبويه : « ومما جاء محدودا عن بنائه

---

(٤) حواش على درة الغواص/ ٢٧ ب.

(٥) لسان العرب : (شأم)/ ١٥ : ٢٠٨.

(٦) ديوانه/ ٣ : ٢٠٦.

محذوفة منه إحدى الياءين : ياءَيْ الإضافة . قولك في الشَّأم : شآم ، وفي تهامة : تَهامٍ ، ومن كسر التاء قال : تِهامِيٌّ ، وفي اليمن : يمانٍ[(٧)] ».

بيد أن أبا تمام استعملها منسوبة في شكل آخر ، فقال :

ووسـيلتي فـيـه إليك طريفـةٌ شـامٍ يدين بحُبِّ آل محـمـدِ

« وشام : أراد شآمٍ ، فحذف الهمزة ، والسبيل إلى حذفها أنه خففها فقربت من الساكن فحذفها : لأن الألف لما لقيتها كانتا كالساكنين لما التقيا ، وقد يمكن أن يقال : أراد شاميا ، فحذف إحدى ياءى النسب ، والقول الأول أجود ؛ لأن حذف إحدى هاتين الياءين قليل ، وإنما يجيء في أشعار ضعيفة كما أنشدوا :

يا عـينُ بكّي لي أبا عـمـرو أودى الحـواري الواريُ الذكـرِ

وإنما هو الحواريُّ مشدد[(٨)] ».

واستجادة التبريزي للوجه الأول راجعة إلى كون تخفيف ياء النسب مما تقتضيه لغة الشعر[(٩)] . والقول بتخفيفها هنا يعني تخفيفها قبل أن تستعمل في البيت : لأنه لو استعملها على التخفيف في البيت لقال :

شامِيْ يدين بحب آل محمد

ولما انكسر وزن البيت .

ولكن المراد استعمالها استعمال المنقوص قبل استعمالها في البيت ، ومن ثم تحذف ياؤها في حالة الرفع كقاضٍ . فيكون في هذا إخلالٌ كبير بالصيغة لحذف الياءين كلتيهما . أما الوجه الأول فليس فيه سوى التخفيف الذي أدى إلى الحذف .

ولعل أبا تمام استعملها (شأمٍ) على تلك الصيغة التي حذر منها الجوهري ،

---

(٧) الكتاب/ ٣ : ٣٣٧ ، وانظر أيضا : المقتضب/ ٣ : ١٤٥ ، وشرح الشافية/ ٢ : ٨٣ ، وكشف المشكل/ ٢ : ٥٣ ، والصحاح (شأم)/ ٥ : ١٩٥٧.

(٨) ديوان أبي تمام/٢ : ٥٥.

(٩) راجع : كنز المعاني : لوحة ١٥ ، وبحر العوام/ ١٦١ ، ١٦٢.

وتبعه في ذلك ابن منظور ، فقد قال الجوهري : « الشأم : بلاد ، يذكر ويؤنث ، ورجلٌ شَأْمِيٌّ ، وشآم على فعالٍ ، وشآميٌّ أيضا حكاه سيبويه ، ولا تقل : شَأْم . وما جاء في ضرورة الشعر فمحمولٌ علي أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد[١٠] ».

أفيكون أبو تمام قد اقتصر من النسبة على ذكر البلد ؟.

أمرٌ واردٌ ، ويكون تخفيف الهمزة في الكلمة إما راجعا إلى خط النسّاخ الذين تركوا الهمزة ، وإما تخفيفا آخر من أبى تمام للهمزة الساكنة المسبوقة بحركة.

وأيّا ما كان التوجيه فإن لأبى تمام من لغة الشعر وتوجيه اللغويين ما يسوّغ له استعماله اللفظة على الوجه الذي أوردها عليه.

---

(١٠) الصحاح : (شأم)/ ٥ : ١٩٥٧ ، وانظر : لسان العرب : (شأم)/ ١٥ : ٢٠٨.

القلب المكانيّ

المقصود بالقلب المكاني تقديم بعض حروف الكلمة على بعضها الآخر ، «وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلا ؛ نحو امْضَحَلّ واكْرَهَفّ في : اضْمَحَلّ واكْفَهَرّ ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوّه ، كناء يناء في : نأى ينأى ، وراء في رأى .... وقد يُقدم متلو الآخر على العين نحو: طَأْمَنَ ، وأصله : طمْأنَ ؛ لأنه من الطمأنينة ، ومنه : اطمأن يطمئن اطمئنانا ، وقد تقدم العين على الفاء كما فى : أَيِسَ وجاه وأَيْنُق والآراء والآبار والآدُر ، وتقدم اللام على الفاء كما في : أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما فى الحادي ، وأصلها : الواحد(١) ».

وقد ورد القلب المكاني في شعر أبي تمام ثماني مرات محصورا في أربع كلمات ، إذ وردت إحدى الكلمات في خمسة أبيات من قصائد متفرقة .

الكلمة الأولى : راءَ بمعنى رأى ، وقد استعملها على القلب في اسم المدينة : سُرَّ مَنْ رأى ، فأوردها هو (سُرَّ مَنْ راءَ) حيث قال(٢) :

لاقى الحِمامَ بسُرَّ مَنْ راءَ التى ... شهدتْ لمصرعه بصدق الفالِ

وقد كان بإمكان أبي تمام أن يوردها (سُرَّ من رأى) على الأصل ، مستخدما في ذلك زحافا واردا في بحر (الكامل) ، وهو المسمى بالوقْص ، وهو حذف الثاني المتحرك ، فتصيير التفعيلة به (مفاعلن)(٣) . بيد أن هذا الزحاف ثقيل على النفس تنبو عنه الأذن ، وينبو عن الموسيقى في بحر الكامل المنساب الرائق ، ومن ثَمَّ آثر أبو تمام إمكانية القلب المكاني حفاظا على نغمة الكامل وتجنبا لقبيح الزحاف.

---

(١) شرح الشافية/ ١ : ٢١ ، ٢٢.

(٢) ديوانه/ ٣: ١٤٤.

(٣) انظر : نهاية الراغب/ ٢٠٨ – ٢١١.

الكلمة الثانية : واءٍ بمعنى وَأْى ، أى : وَعْد ، في قوله(٤) :

ومـالي شـفـيعٌ غـيـر نفـسك إنني ... ثكلْتُ من الدنيـا على حُـسْن وائهـا

وهذا البيت آخر مقطوعة من سبعة أبيات يقول في مطلعها :

أيا زينةَ الدنيـا وجـامعَ شـملهـا ... ومَنْ عـدلُه فـيـهـا تمـام بهـائهـا

وهي من قافية الهمزة المكسورة ، والهاء وصل ، والألف خروج ، ولو استعمل أبو تمام كلمة (وَأْى) على أصل الترتيب لكانت قافية البيت : (على حُسْن وَأْيِها) فيكون حرف الروى هو الياء ، ومن ثم كان استعمال الصيغة الأخرى هو المخرج من هذا المأزق .

الكلمة الثالثة : راءٍ مقلوب رَأْيٍ في قوله(٥) :

وإذا رأيت أسى امـرئ أو صَـبْـرَهُ ... يومـا فـقـد عـاينْتَ صـورة رائه

ويقال في قافية هذا البيت ما قيل في قافية سابقه .

لكن لأبي العلاء على هذا البيت تعليقا نقله عنه التبريزي هو قوله : « هذا شيءٌ استعمله الطائي وغيره ، فأما مذهب سيبويه في ذلك فإذا حُمل عليه كان كالعيب : لأنه لا يجعل همزة (حوبائه) وما كان مثلَها - إذا خفّف - فى هذا الموضع ياءً خالصة ، ولكن يكون بين بين ، وياء (راية) ياءٌ خالصة لا يجوز قلبها إلى الهمزة في هذا الموضع فيقع الاختلاف في الروي . فأما غير سيبويه فلا يبعد في مذهبه أن يجعل همزة حوبائه ومثلها - إذا خفّف - ياءً ، وهو مذهبٌ ضعيف ، ونحوٌ من ذلك ما جاء في شعر أبي النجم لأنه قال :

هل تعرف الربعَ عفَتْ جواؤُهْ

وقال فيها :

وعـزَّ شأوَ المغربين شاوه

---

(٤) ديوانه/ ٤ : ٤٤٢.

(٥) السابق/ ٤ : ٣٨.

فواو (شأوه) لا يجوز أن يُهمز ، وهمزة (جواؤه) لا يجوز أن تجعل واوا خالصة[٦] ».

وكلام أبى العلاء السابق - على ما فهمت - ينطلق من كون (رائه) هي بعينها (رأيه) دون قلب ، فخففت الهمزة الأولى ، وهمزت الياء ، بدليل مقارنتها بـ (راية) - فيما أورده سيبويه - لكننا نظرنا إليها على أنها مقلوب رَأْى ، فصارت رَيَأ ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فصارت : راء ، فالهمزة أصلية لا منقلبة ، وهي عين الكلمة .

الكلمة الرابعة : وهي التي تكرر ورودها خمس مرات في شعر أبي تمام ، كلمة (الألَى) مقلوب الأُوَل ، في الأبيات التالية[٧] :

١ - من أجل ذلك كانت العربُ الألَى	يدعون هذا سؤددا محدودا
٢ - وأوباشُها خُزْرٌ إلى العرب الأُلى	لكيما يكون الحرُّ من خَوَل العَبْدِ
٣ - أن لَستَ نِعْمَ الجارُ للسُّنَن الأُلى	إلا إذا ما كنتَ بئسَ الجارُ
٤ - فكأنّ طَسْماً قبلُ كانوا جيرةً	بك والعماليقَ الأُلَى وجديسا
٥ - أتغدُو به في الحرب قبل اتّغاره	وفي الخطب قد أعيا الأُلَى مصمئلُه

وقد صرّح التبريزى بأنه يريد الأُولَ ، فقلب[٨] ، كما نقل عن أبى العلاء قوله: « وقد كثر في شعره الأُلَى بمعنى الأُوَل[٩] ».

وأبو تمام ليس مبتدعا لهذا الاستعمال ، وإن أكثر منه ، فقد سبقه إلى ذلك عبيد بن الأبرص في قوله[١٠] :

فاتَّبَعْنا ذات أُولانا الأُلَى الـ	ـمُو قدى الحرب ومُوفٍ بالحبالِ

---

(٦) السابق/ ٤ : ٣٨.

(٧) السابق/ ١ : ٤٢٦ ، ٢ : ١٢١ ، ١٧٤ ، ٢٦٣ ، ٣ : ١٤٧.

(٨) السابق/ ١ : ٤٢٦.

(٩) السابق/ ٢ : ٢٦٣.

(١٠) ديوان عبيد/ ١٢٢.

وقد ورد في (لسان العرب) : « وأما قول عبيد بن الأبرص [وذكر البيت السابق] فإنه أراد الأُوَل ، فقلب ، وأراد : ومنهم مُوفٍ بالحبال ، أي : العهود. فأما ما أنشده ابن جني من قول الأسود بن يعفر :

* فألحقتُ أُخْراهم طريقَ أُلاَهُمُ *

فإنه أراد : أُولاهم ، فحذف استخفافا ، كما تحذف الحركة لذلك في قوله :

* وقد بداهَنْك من المئزرِ *

ونحوه[١١] ».

والقلب في الكلمات معدودٌ عند بعض العلماء من سنن العرب ، بيد أن بعض النحاة أرجع كثيرا من نماذج القلب إلى كونها لغات ، وأنكر بعضهم القلب مطلقا ، لكن جمهور العلماء على الاعتداد بوجود القلب في اللغة ، وإن اختلف الاعتراف به من مثال لآخر[١٢] . قال أبو جعفر النحاس عند شرحه قول زهير :

لدي أسدٍ شاكي السلاح مقذَّفٍ　　　له لِبَدٌ أظفاره لم تُقَلَّمِ

«شاكي السلاح ، بمعنى شايك ، ثم أخر الياء ، كما قال الله عز وجل : ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هارٍ فانْهَار به[١٣]﴾ ، أي : هائر ، وهذا القلب الصحيح عند البصريين . وأما ما يسميه الكوفيون (القلب) نحو : جبذ وجذب ، فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنما هما لغتان ، وليس بمنزلة شاكٍ وشايك . ألا تراه قد أخّر الياء في قوله : شاكي السلاح .... الخ[١٤] ».

أبو تمام - إذن - سائرٌ في استعمالاته السابقة على مذهب في العربية مقبول ، وصيغه التي أوردها لها ما يسوّغها من آراء اللغويين وأقوال الفصحاء .

---

(١١) لسان العرب : (وأل)/ ١٤ : ٢٤٢.
(١٢) انظر : المزهر/ ١ : ٤٧٦ - ٤٨١.
(١٣) سورة التوبة : آية ١٠٩.
(١٤) شرح القصائد التسع/ ٣٣٩، ٣٤٠.

تنوين الممنوع من الصرف ، وعدم تنوين المصروف

ورد صرف الممنوع من الصرف في التراث العربي شعره ونثره ، وقد قصره بعض النحاة على لغة الشعر ، في حين « أجاز قومٌ صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ، وزعم قومٌ أن صرف مالا ينصرف لغةٌ[1] ».

وبعيدا عمّا ورد من كلمات مجرورة بالكسرة على الأصل في قوافي الأبيات مما يعني بالضرورة أنها عوملت معاملة المصروف ، مثل : شوساءِ - عذراءِ - صمّاءِ - شعواءِ - صنعاءِ . في القصيدة الأولى من الديوان فقط(٢) . وغيرها كثير في قوافي قصائد أخرى ، نقدم إحصاء لما ورد في حشو الأبيات من كلمات مصروفة كان حقها المنع من الصرف :

* ١٣٢ كلمة من صيغ منتهى الجموع . ليس فيها سوى لفظة واحدة بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وهي كلمة (أعاجيب) في قوله[3] :

وحادثاتِ أعاجيبٍ خَساً وزَكاً ... ما الدّهرُ في فعلها إلا أبو العجب

* ٥٥ كلمة من الأعلام .

* ١٨ كلمة من وزن (أَفْعَل) وصفا .

* كلمة واحدة منتهية بألف التأنيث الممدودة ، وهي كلمة (صحراء) في قوله[4] :

ما إن سمعتُ ولا أراني سامعا ... أبدا بصحراءٍ عليها بابُ

---

(١) الأشموني/ ٣ : ٢٧٥ .

(٢) راجع : الديوان/ ١ : ١٤ - ١٩.

(٣) السابق/ ٤ : ٥٤٧.

(٤) السابق/ ٤ : ٣١١.

* كلمة واحدة فيها الوصفية مع العدل (وزن مَفْعَل) في قوله[٥] :

يظلُّ سراةُ القوم مَثْنَى وَمَوْحَداً نشاوَى بعينيها كأنهم شَرْبُ

فيكون مجموع ما ورد من هذا القسم في شعر أبى تمام مائتين وسبع كلمات ، استأثرت صيغة منتهى الجموع بنحو أربع وستين في المائة من نسبة الورود ، وهو ما يزكى قول من أجازوا صرف هذا النوع من الجموع اختيارا ، غير قاصرين ذلك على ضرورة الشعر .

أما العكس وهو عدم تنوين المصروف في لغة الشعر فأجازه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز(٦). « وعن أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب أنه أجاز ذلك ، وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا ، وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ، ومنعه مع غيرها ، ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم ، وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ، ولم يفرق بين العلمية وغيرها »[٧] .

وقد ورد المصروف غير منون في شعر أبى تمام ثمانى مرات في ست كلمات بالتحديد هي : كلب : اسم قبيلة (وردت مرتين[٨]) ، ودُلف : علَماً[٩] ، وصلتان[١٠]، وقُدْس (وردت مرتين[١١]) ، وتسنيم[١٢] ، وعُريان[١٣] .

---

(٥) السابق/ ١ : ١٨٨.

(٦) راجع : الإنصاف/ ٤٩٣ المسألة (٧٠).

(٧) شرح التصريح/ ٢ : ٢٢٨.

(٨) ديوانه/ ٤ : ٣٨٧ ، ٤٠٢.

(٩) السابق/ ٢ : ٣٧٤.

(١٠) السابق/ ٢ : ٤١٢.

(١١) السابق/ ٣ : ٢٠٤ ، ٤ : ١١٧.

(١٢) السابق/ ٤ : ٤٨٣.

(١٣) السابق/ ١ : ٤١٨.

وكل من كلب ودُلَف وقُدس أعلامٌ لاشك فى علَميتها ، فَمَنْعُ تنوينها يُوجَّه على مذهب من يجيز ذلك في العلم بتوافر عنصر العلمية وحده.

وكلمة (تسنيم) التى وردت في قوله(١٤) :

فـاَجـاَتْنا كَـدْراءُ لم تُسْبَ مِنْ تَسْـ ... ـنيمَ جـريالُهـا ولا سلسـبيلِ

عاملها بعض العلماء معاملة العلم حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿ومزاجُهُ من تسنيم * عينا يشْربُ بها الْمُقرّبون (١٥)﴾ ، وبذا تكون أربع كلمات من ست مما استعمله أبو تمام ممنوعا من الصرف في شعره من الأعلام ، « وقد يكون من أسباب ذلك الخلطُ بين الأعلام المصروفة والممنوعة من الصرف ، وقد يؤكد هذا ما يراه بعض المستشرقين من أن الأسماء المصروفة كانت في مرحلة سابقة غير منونة ، والأسماء الممنوعة من الصرف كانت في مرحلة سابقة مسكنة الأواخر ، ثم حدث تطورٌ بأن نُونت الأسماء التي لم تكن منونة ، وحُركت دون تنوين الأسماءُ التي كانت مسكّنة ، وهو فرض لَم تثبت صحته بعدُ ، ولكنه قابلٌ للتحقيق(١٦) ».

أما (صلَتان) فصفه على وزن (فَعَلان(١٧)) ، وليست من الممنوع من الصرف ، ولم يكن ممكنا أن تُصرف في قوله(١٨) :

صلتـانُ يبسـط إن رَدَى أو إن عـدا ... في الأرض باعـا منه ليس بضـيّق

لأن (صلتانُ يَبْ) يقابل (مُـتَـفـاعلن) في بحـر (الكامل) ، وتنوين الكلمة يخل بموسيقاه ، إذ يترتب عليه زيادة ساكن .

---

(١٤) السابق/ ٤ : ٤٨٣.

(١٥) سورة المطففين : الآيتان ٢٧ ، ٢٨. وانظر في القول بعلمية (تسنيم) : الكشاف/ ٤ : ٢٣٣ ، وإملاء ما منّ به الرحمن/ ٢ : ١٥٢.

(١٦) ظواهر نحوية/ ٩٥.

(١٧) الصلتان من الخيل : النشيط الحديد الفؤاد. انظر الصحاح (صلت)/ ١ : ٢٥٦.

(١٨) ديوانه/ ٢ : ٤١٢.

تتبقى كلمة (عريان) في قوله[١٩] :

عُـــريانُ لا يكبـــو دليلٌ من عـــمىً ... فـيـــه ولا يبـــقي عليـــه شـــهـــودا

والكلمـة - في الأصل - مصروفـة ؛ لأن مـا كـان على فُعْـلان فـمؤنثه فُعْلانة بالتاء[٢٠] ، وكل مزيد بالألف والنون ولا يكون مؤنثه على فَعْلَى فحكمه الصرف[٢١] ، « وترك صرف عريان للضرورة ؛ كأنهم شبهوه بالصفات على فَعْلان ، إذ كان في عدتها من الحروف والحركات ، وإنما يخالفها بالضمة[٢٢] ».

أمّا قول أبي تمام[٢٣] :

لقـد أخـذَتْ من دار مـاويّةَ الحـقْبُ ... أنُحْلُ المـغـانـي للبِلَى هي أم نَهْبُ؟

والذي حذف فيه التنوين من (نُحْلٌ) ، فهو حذف لالتقاء الساكنين ، كما حدث في قراءة قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بدون تنوين (أحد[٢٤]) ، وقراءة قوله تعالى : ﴿وقالت اليهود عزيرُ ابن اللهِ﴾ بدون تنوين (عزير[٢٥]) ، وحدوث الظاهرة في القراءات القرآنية مسوّغٌ كافٍ للقول بأنها لا تقتصر على لغة الشعر ، مما دعا ابن جني أن يقول : « فأما حذف التنوين من عزير فيمن جعل ابنا خبرا عنه فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياساً[٢٦] »، وبعد أن أورد نماذج كثيرة لهذه الظاهرة قال : « وإنما جاز حذف التنوين من هذه الأسماء في هذه

---

(١٩) ديوانه/ ١ : ٤١٨.

(٢٠) الصحاح : (عرا)/ ٦ : ٢٤٢٤.

(٢١) راجع : الكتاب/ ٣ : ٢٠٥ ، ٢١٦.

(٢٢) ديوان أبي تمام/ ١ : ٤١٨.

(٢٣) السابق/ ١ : ١٨٤.

(٢٤) هي قراءة نصر بن عاصم وأبي عمرو ، ورويت عن عمر رضي الله عنه ، كما في المختصر/ ١٨٢ ، وذلك في سورة الإخلاص : الآيتان الأولى والثانية.

(٢٥) سورة التوبة : آية ٣٠ ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة ، وأبي عمرو في رواية. السبعة/ ٣١٣.

(٢٦) سر صناعة الإعراب/ ٥٣٣.

الأماكن ، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين ، لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قدمنا ذكره ، فكما يحذفن لالتقاء الساكنين في نحو : رمَى القومُ ، وقاضى البلد ، ويدعو القومُ ، كذلك حُذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو مراد ، يدلك على إرادته أنهم لم يجرُّوا ما بعده بإضافته إليه[٢٧] ».

---

(٢٧) السابق/ ٥٣٦.

جموع التكسير

استعمل أبو تمام جموع التكسير - فى الأعم الأغلب - على الأوجه التي استُعملت بها في التراث العربي شعره ونثره ، وعلى ما تقضى به القواعد التي قال بها النحاة من قبله ومن بعده. بيد أن فى شعره استعمالات خاصة نتعرض لها فيما يلي :

أ - جموع غير قياسية ، وغير مسموعة : ويتمثل ذلك في جمعه حائضا على حُيُض في قوله[1] :

لولا صبابةُ عِرضٍ وانتظارُ غدٍ | والكظمُ حَتْمٌ علىَّ الدهرَ مفترَضُ
لَمَا فككْتُ رقابَ الشعر عن فِكَرى | ولا رقابَهُمُ إلا وهم حُيُضُ

والأصل في (فاعل) صفة للمؤنث أن يُكسَّر على (فواعل) كحوائض ، أو (فُعَّل) نحو : حُيَّض[2]، أما (فعَل) فيطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كصبور وغفور، وفي اسم رباعي بمدة قبل لام غيز معتلة مطلقا ، أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا ، نحو : أتان وأُتُن ، وحمار وحُمُر ، وقضيب وقُضُب ، وكثيب وكُثُب . وشذ عُنُن في جمع عنان للتضعيف[3] .

وهذا الجمع الذي استعمله أبو تمام لم يرد في نص آخر على حد علمي ، ولعله جمعٌ لبناء آخر خُصَّ به المذكر هو (حَيُوض) ، وهو من الأبنية التي تُجمع هذا الجمع ، ولا يقلل ذلك من قيمة الإشارة التي أرادها أبو تمام من وصف حساده بما يخص النساء ، استهزاء بهم وحطًا من قدرهم ، فليس الوصف خصوصية البنية الصرفية ، ولكنه خصوصية المادة اللغوية .

---

(١) ديوانه/ ٤ : ٤٦٦.

(٢) الأصول/ ٣ : ١٦.

(٣) أوضح المسالك/ ٤ : ٣١٢ ، ٣١٣.

ب – **جموع غير قياسية مسموعة** : ويتمثل ذلك في ثلاثة جموع

أولها : جمع نَدًى على أَندِية في قوله[٤] :

إذا درجَتْ فيه الصَّبا كفكفتْ لها — وقام يُباريها أبو الفضل جعفرُ
بسَيْبٍ كأن السَّيْبَ من ترنُّؤيه — وأنديةٍ منها ندى النوء يُعصَرُ

والأصل في (أفْعِلة) أن يكون جمعا « لاسم مذكر رباعي بمدة قبل الآخر ، نحو: طعام ، وحمار ، وغراب ، ورغيف ، وعمود. والتزم في فَعال وفِعال مضعَّفَى اللام أو معتلَّيْها كبتات وزمام وقباء وإناء[٥] » ، أما الندى فيُجمع على أنداء ، وجمعه على أندية شاذٌّ ، وقد سمع في قول الشاعر[٦] :

في ليلةٍ من جمادى ذات أنديةٍ — لا يُبصر الكلبُ من ظلمائها الطُنُبا

والجمع الثاني : جمع حاجة على حوائج في قوله[٧] :

أتعتعُ في الحوائج إنْ خِفافاً — غدوتُ بها عليك وإنْ ثِقالا

وقد وجهه الجوهري على أنهم « كأنهم جمعوا حائجة، وكان الأصمعى ينكره ، ويقول : هو مُوَلَّدٌ ، وإنما أنكره لخروجه عن القياس ، وإلا فهو كثير في كلام العرب[٨] ».

وليس هناك شك في صحة (حوائج) ، إذ وردت في قول الرسول ﷺ : «استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها » ، وقوله : « اطلُبوا الحوائج إلى حسان الوجوه » ، وحكي سيبويه : تنجّز فلان حوائجه[٩] ، وورد استعمالها في قول الأعشى[١٠] .

---

(٤) ديوانه/ ٢ : ٢١٥.
(٥) أوضح المسالك/ ٤ : ٣١٢.
(٦) الصحاح : (ندا)/ ٦ : ٢٥٠٧.
(٧) ديوانه/ ٣ : ١٤٩ ، ٤ : ٤٨٢.
(٨) الصحاح : (حوج)/ ١ : ٣٠٧ ، ٣٠٨.
(٩) الكتاب/ ٤ : ٧٣.
(١٠) ديوانه/ ٢٨٩.

الناس حولَ قبابه ... أهل الحوائج والمسائل

وقول الفرزدق[١١] :

ولي ببلاد الهند عند أميرها ... حوائج جماتٌ وعندي ثوابُها

وقول الشماخ[١٢] :

تقطّع بيننا الحاجات إلا ... حوائج يعتسفْنَ مع الجرىً

ولكن الجمع غير سائر على القياس ، فقياس جمع حاجة : حاجٌ وحِوَجٌ[١٣] ، لكن المسموع أكثر استعمالا وأقرب إلى أذن المتلقى من المقيس .

والجمع الثالث : أحاظٍ في جمع (حَظّ) في قوله[١٤] :

بأحاظي الجدود ، لابَلْ بِوَشْك الْـ ... ـجَدِّ ، لا بَلْ بسُؤْدَدِ الأجدادِ

وقوله[١٥] :

فتىً هزَّ القنا فحوى سناءً ... بها لا بالأحاظي والجدودِ

« الأحاظي : جمع حظ على غير قياس ، كأنهم جمعوا حظا على أَحُظٍّ وجمعوا أَحُظاً على أحاظّ ، ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف ؛ لأنها أخف ، وفروا مع ذلك من جمع بين ساكنين ، ولو قيل إن (أحاظّ) مأخوذ من الحُظْوة لكان قولا حسنا ؛ لأنه يجوز أن يقال : حِظْوَة وأحُظّ على القياس ، كما قالوا : نِعْمة وأَنْعُم ثم تجمع أَحُظّ على أحاظٍ ، قال :

وليس الغني والفقرُ من حيلة الفتى ... ولكن أحاظٍ قُسِّمتْ وجدودُ

وأضاف الأحاظى إلى الجدود لاختلاف اللفظين[١٦] ».

---

(١١) ديوانه/ ٧٩.

(١٢) ديوانه/ ٤٦٣.

(١٣) راجع : الكامل/ ١ : ١٦٥ ، ١٦٦.

(١٤) ديوانه/ ١ : ٣٧٠.

(١٥) السابق/ ٢ : ٣٦.

(١٦) السابق/ ١ : ٣٧٠.

جـ- جموع قياسية غير مسموعة : ويتمثل ذلك في جمع صبيّ على (أصْبِيَة) في قوله[١٧] :

حـــواقلةٌ وأصْـــبِـــيَـــةٌ ترامتْ بهم بِيــدُ الدَّخــالةِ والسُّــهــوبِ

قال ابن السراج : « لم يقولوا في صبيّ : أصْبِية ، اسْتغنوا بصِبْيَة[١٨] ».

وكذلك جمع زينب على (زيانب) في قوله :

وإن بكرتْ في ظُعْنهم وحــدوجــهــم زيانب من أحـــبـــابنا وعـــواتِكُ

والذي علق عليه التبريزي بقوله : « الزيانب : جمع زينب ، هكذا يوجب القياس. فأما الشعر القديم فقلما يوجد فيه الزيانب »[١٩] . وقد أورد الحيدرة اليمنى هذا الجمع ، بيد أنه لم يقدم عليه شاهدا[٢٠] .

د- استعمالات لجموع لها ما يسوغها من أقوال النحاة : ويتمثل ذلك في ثلاثة جموع :

أولها : جمع (بُشّرَى) على (بُشَر) في قوله[٢١] .

لو تكشــفــون نِقَــابَهــا ســبــقَــتْ منكم إلىَّ بِبَـــيْنهــا البُـــشَـــرُ

والأصل في (فُعَل) أن يطرد في نوعين : فُعْلة بضم الفاء اسما ، نحو : غُرفة وغُرف ، فإن كان صفة لم تُجمع هذا الجمع ، ومن ثم شذذوا جمع بُهْمَة على : بُهم . وفُعْلى أنثى أَفْعَل نحو : كُبْرَى وكُبَر ، فإن لم يكن أنثى أفعل لم يُجمع ، و (بُشْرَى) ليست أنثى (أفعل) . بيد أنه نقل عن الفراء أنه يقيس هذا الجمع في (فُعْلَى) مصدرا ، نحو : رُجْعَى[٢٢] ، وبهذا يكون جمع (بُشْرَى) على (بُشَر) مقيسا على مذهب الفراء .

---

(١٧) السابق/ ٤ : ٥٦٠.

(١٨) الأصول/ ٣ : ٦.

(١٩) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٤٥٧.

(٢٠) كشف المشكل/ ١ : ٢٦٩.

(٢١) ديوانه/ ٤ : ٣٥٤.

(٢٢) راجع : الأشمونى/ ٤ : ١٣٠.

ثانيها : جمع (بَدْرة) على (بُدور) في قوله[٢٣] :

أُهينَ له مــا في البــدور وأُكْــرِمَتْ ۰ لديهم قـوافـيـهـا كـمـا يُكرم الوفـدُ

و (فَعْلة) - كما يقول ابن يعيش - : « إذا أردت الكثير كسَّرْتَه على (فِعال) ، وذلك : قَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفان ، وصحفة وصحاف ، هذا هو الباب ، وقد يجئ على (فُعُول) ، قالوا : بَدْرة وبدور ، ومَأنة ومُؤُون ، والمأنة : أسفل البطن ، أدخلوا فُعولا على فِعال : لأنهما أختان ، كما دخلت عليها في جمع فَعْل ، نحو فَلْس وفلوس ، إلا أن فُعولا في جمع فَعْلة قليل ، وفي جمع فَعْل كثير[٢٤] ».

ثالثها : جمع (لَبيس) على (لُبُس) في قوله[٢٥] :

خـلائقُ فـيـه غـضـةٌ جُـدُدٌ ۰ لـيـسـتْ بمنهـوكـةٍ ولا لُبُسِ

« وفَعيل إذا كان بمعنى مفعول فليس بابه أن يُجمع على فُعُل ، ولكنه قد يدخل الباب على الباب ، كما قالوا : قتيل وقُتلاء ، وأسير وأسراء ، وإنما القياس : قَتْلَى وأسْرَى[٢٦] ».

لكن فُعُل يطرد في فَعول بمعنى فاعل ، كصُبُر جمع صَبُور ، وفي اسم رباعى بمدة قبل لامه غير معتلة مطلقا ، أو غير مضاعفة إذا كانت المدة ألفاً[٢٧] .

أما فَعيل بمعنى مفعول فبابه أن يُكسَّر على فَعْلَى كجرحَى وقَتْلَى ، ولا يُجمع جمع التصحيح[٢٨] . ولكن الرضى الاسترابادي يعلق على ذلك بقوله : « وليس يُجمع كل فَعيل بمعنى مفعول على فَعْلَى ، بل إنما يُجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات والمكاره التي يُصاب بها الحي ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتى أيضاً لغير (فَعيل) المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى شئَ

(٢٣) ديوانه/ ٢ : ٩٥.
(٢٤) شرح المفصل/ ٥ : ٢١.
(٢٥) ديوانه/ ٢ : ٢٤٠.
(٢٦) السابق : الصفحة والجزء أنفسهما.
(٢٧) انظر : شرح التصريح/ ٢ : ٣٠٥.
(٢٨) انظر : شرح المفصل/ ٥ : ٥١.

منه بغير هذا المعنى لم يُجمع هذا الجمع ، نحو : رجل حميد ، ومنه : سعيد في لغة من قال : سُعِد - بضم السين ، على بناء ما لم يُسَمَّ فاعله - ، وكذلك لا يقال (فَعْلَى) في جمع ما انتقل إلي الاسمية من هذا الباب ، و هو ما دخله التاء ، كالذبيحة ، والأكيلة ، والضحية ، والنطيحة ... ألخ »[٢٩] .

ويهمنا من نص الرضى السابق استثناؤه ما انتقل إلي الاسمية من هذا الباب، وهو ما دخله التاء . ولا أرى أبا تمام إلا قد جمع (لَبيسة) اسما ، فصارت بذلك مثل جمع صحيفة على صُحف ، ونجيبة على نُجُب .

هـ - **جموع يبدو أنها محرّفة :** ويتمثل ذلك في قوله[٣٠] :

بَزَّ التحيةَ من لخْمٍ فلامَلِكُ ... مُتَوَّجٌ في عَماماتٍ ولا عَمَمِ

« قيل : عمامات جماعات ، والمعروف في أسماء الجماعات : عماعم ، وأنشد يعقوب في ذلك :

سالتْ بنا من حِمْيَرَ العماعمُ

وقول هذا القائل : (العمامات : الجماعات) لا أعرفه ، فإن كان أبو تمام سمعه فهو صحيح ، وإلا فلعله تحريفٌ وقع في شعره ، ولو روى : زرافات لكان وجها ولكن تُتّبع الرواية[٣١] ».

ولم تورد كتب اللغة سوى (عماعم) بمعنى الجماعات[٣٢] .

و - **استعمال خاص بلغة الشعر :** ويتمثل ذلك في قوله[٣٣] :

فأُبْتُ بنُعْمَى منه بيضاءَ لَدْنَةٍ ... كثيرةِ قَرْحٍ في قلوب الحواسدِ

(٢٩) شرح الشافية/ ٢ : ١٤١ ، ١٤٢.
(٣٠) ديوانه/ ٣ : ١٩٣.
(٣١) السابق نفسه.
(٣٢) راجع مادة (عمم) في الصحاح/ ٥ : ١٩٩٣ ، واللسان/ ١٥ : ٣٢٣.
(٣٣) ديوانه/ ٢ : ٦.

فظاهر الاستعمال إرادة التذكير ، والحواسد جمع حاسدة ، وجمع حاسد : حُسّاد . ومن أجل ذلك اندفع التبريزي يسوغ له استعماله ، فجوز أن يكون المعنى : نساء الحساد ، ثم عاد إلى القول بأنه يمكن حمل المذكر على المؤنث في الشعر ، فيقال للعذال : عواذل ، وللعواد : عوائد ، ورأى أن الأجود أن يكون المقصود بالحواسد : جماعة حاسدة[٣٤] ».

وجمع (فاعل) على (فواعل) في الشعر مما ورد قبل أبي تمام واستساغه النحاة ، قال المبرد : « فلما كان جمع فاعلة : فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع ، ولو احتاج إليه شاعر لرده إلى الأصل ، فجمعه على فواعل ، ألا تراهم قالوا في جمع فارس : فوارس ، إذ كان مثل هذا مُطَّرَحاً فيه المؤنث ، وكذلك : هالك في الهوالك ، لما أردت الجنس كله . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتهم ... خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار» [٣٥]

ويرى صديقنا الدكتور محمد حماسة « أن الفرزدق عمد في هذا المقام إلى هذه الصيغة عمدا ، فهو يصف الرجال عند رؤية يزيد بالذلة والانكسار ، وتنكيس الأبصار ، وتنكيس الأبصار مما كانت تفعله النساء المحتشمات عند رؤية الرجال ذوى المهابة والقَدْر ، فلعل الفرزدق كان يريد الإشارة إلى شئ من هذا عندما استخدم (نواكس) جمعا لناكس وصفا للرجال في هذه الحالة ، وكأنه جعلهم نساء عن طريق استخدام الصيغة التى تستخدم لهن[٣٦] ».

أفيكون أبو تمام قد عمد هو أيضا لاستعمال (الحواسد) المخصصة للنساء إشارة منه إلى نقصان قدر هؤلاء الرجال الذين قرّح الحقد قلوبهم وأدْمى أنفسهم ،

---

(٣٤) السابق نفسه.

(٣٥) المقتضب/ ١ : ١٢٠ ، ١٢١ ، وانظر : الكتاب/ ٢ : ٢١٧ ، ٣ : ٦٣٣ ، والكامل/ ١ : ٢٧٢، ٢ : ٢٨٣ ، وشرح الشافية/ ٢ : ١٥٣ ، ١٥٤ ، والخزانة/ ١ : ٢٠٤ وما بعدها.

(٣٦) ظواهر نحوية/ ١٧.

حتى إنهم لحقوا - بسبب هذه المنقصة - بطائفة النساء اللائى لا يقدرْن على مجاراة الممدوح ، فلا يملكن إلا أن يحسدْنه؟!!

رُبّما !!

لكن الذي لامراء فيه أن أبا تمام استعمل الصيغة على ما استعملها عليه من سبقه من الشعراء ، وأقرّه على استعمالها جِلّة النحاة مادام الاستعمال في إطار لغة الشعر .

ز- استعمال الجمع استعمال المفرد : وقد تمثل ذلك فى قوله[٣٧] :

فأُقسم لو سألْتِ دجاه عنّى ... لقد أنباكِ عن وَجْدٍ عظيمِ

فوحّد (الدجى) ، وهو جمع دُجْيَة[٣٨] ، « ولكن المحدثين يستعملونها في معنى الواحد ، وذلك جائزٌ يحمل على معنى الجنس ، كما قال :

* مثل الفراخ نُتفَتْ حواصلهْ *

فأما القياس فهو الجمع . فلو قال : (لقد أَنْبَتْك) لخرج إلى الوجه الذي تستعمله العرب ، ويجوز أن يكون الطائى قاله كذلك. قال الراعى النميري :

فجاءتْ إلينا والدجى مُرْجَحِنَّةٌ ... رَغُوثُ شتاءٍ قد تَقَوَّبَ عُودها» [٣٩]

والحمل على المعنى مما أقرته اللغة ، واستعمله الشعراء كثيرا.

وبسبيل مما سبق استعماله الجمع مرادا به الواحد ، لكن الفرق بينهما واضح فهو في (دجى) قد وحّد اللفظ وهو جمع ، ومن ثم أعاد الضمير عليه مفردا ، أما استعماله الجمع مرادا به المفرد فاللفظ على أصل استعماله ، فيمكن أن يعود الضمير عليه جمعاً ، بيد أن المراد به مفرد ، ويتمثل ذلك في قوله[٤٠] .

---

(٣٧) ديوانه/ ٣ : ١٦١.

(٣٨) راجع مادة (دجا) في الصحاح واللسان.

(٣٩) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٦١.

(٤٠) السابق/ ١ : ٣٣٤.

أبلغ محمدا الملْقِي كلاكلَهُ بأرض خُشَّ أمام القوم قد لُبجا

حيث جمع (كلكل) والمراد الواحد ، وقد نقل التبريزي تعليق أبى العلاء على هذا البيت بأن «التوحيد - لو أمكن - أحسن ، وإن احتمل ذلك ؛ لأن كل جزء من الكلكل يجوز أن يُسمى كلكلا ، ولا يمتنع أن يريد : كلاكل أصحابه ؛ لأنهم يتشبهون به ، وربما عني بالكلاكل صدره وغيره من الثقل(٤١) ».

وكذلك الشأن في قوله(٤٢) :

كُتبتْ له ولأوليه وراثة في اللوح حتى جفَت الأقلامُ

وقد علق المرزوقي على ذلك بأنه جمع القلم على مواقعه « كما تجمع الشمس على مطالعها ، وإن شئت قلت : لنيابته في الجرى عن أقلام كثيرة(٤٣) ».

والحق أن نيابة الجمع عن المفرد مما أقرته اللغة ، واعتبر فيها من أنواع المجاز ؛ ففي قوله تعالى : ﴿الَّذين قال لهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاس قدْ جمعُوا لَكُمْ فاخشوهم(٤٤)﴾ أريد بالناس رجلٌ واحد هو نعيم بن مسعود . وفي قوله تعالى: ﴿إن نَعفُ عن طائفة منْكُمْ نعذبْ طائفةً (٤٥)﴾ ، قال قتادة : كان رجلٌ من القوم لايمالئهم على أقاويلهم في الرسول ﷺ ، ويسير مُجانبالهم ، فسماه الله طائفة وهو واحد . وفي قوله عز من قائل : ﴿ إنَّ الَّذين ينَادُونك من وراءِ الْحُجُرات أكْثرهُمْ لا يعْقلُونَ (٤٦)﴾ قيل هو رجل واحد . وفي قوله سبحانه : ﴿بم يرجعُ المُرْسلُون(٤٧)﴾ جمع والمراد واحد ، دل عليه قولُه بعدُ : ﴿ارجعْ إليهم(٤٨)﴾ .

---

(٤١) السابق نفسه.
(٤٢) السابق/ ٣ : ١٥٨.
(٤٣) شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ ٦ .
(٤٤) سورة آل عمران : آية ١٧٣.
(٤٥) سورة التوبة : آية ٦٦.
(٤٦) سورة الحجرات : آية ٤.
(٤٧) سورة النمل : آية ٣٥.
(٤٨) سورة النمل : آية ٣٧. راجع في ذلك : تأويل مشكل القرآن/ ٢٨٢ - ٢٨٤.

يتبقى - فى نهاية الحديث عن جموع التكسير في شعر أبي تمام - الإشارةُ إلى أنه لم يخطئ في قوله(٤٩) :

فطحطحْتُ سداً سدُّ يأجوج دونه   من الهمّ لم يُفرغ على زُبْره قِطْرُ

فقد علق التبريزي على ذلك بقوله : « وجمع زُبرة على زُبْر ، وذلك جمعٌ غير معروف ، وإنما يقال : زُبْرة وزُبَر ، وكذلك جاء في القرآن(٥٠) ».

والحق أن أبا تمام استخدم الجمع الذي أشار إليه التبريزى ، وهو (زُبر) الذي ورد في قوله تعالى : ﴿ آتُوني زُبَرَ الْحديد(٥١) ﴾ ، بيد أنه سكّن العين استجابة لموسيقى الشعر ، وتسكين عين (فُعَل) مما جوزه اللغويون ، ومن ثم تناولنا هذه اللفظة مع غيرها من قبل تحت عنوان (تسكين المتحرك) .

---

(٤٩) ديوانه/ ٤ : ٥٦٩.

(٥٠) السابق نفسه.

(٥١) سورة الكهف : آية ٩٦ .

المشتقــات

كان استعمال أبي تمام للمشتقات في جملته محكوما - فى الأعم الأغلب - بما تفرضه اللغة من سنن ، وما تقتضيه القواعد من أصول ، وهو في المرات القليلة التى حاد فيها عن مقتضيات القواعد كانت له مسوغاته من سابق استعمال ، أو انتماء للهجة من اللهجات ، أو حَمْل صنيغة على صيغة ، وقلما وجد في شعره ما لم يُسبق باستعماله ، ومن نماذج ذلك :

أ - **صياغة أفعل التفضيل من غير الثلاثى بلا واسطة :** وذلك في قوله[1] :

صِيغَتْ له شِيمَةٌ غَرَّاءُ من ذهب   لكنها أَهْلَكُ الأشياء للذهب

والقياس : أشد إهلاكا .

وقد ورد مثل هذا الصوغ - عند غير أبي تمام - فى نماذج أخرى فُسِّرتْ على طرح الأحرف الزائدة ، يقول المبرد : « فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من : أعطى وأولى ، فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة ، والهمزة في أوله زائدة .... واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه : ما أفْعَلَه ، وذلك لأنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً ، وهذا مما لا يجوز ؛ لأن معناه إنما كمل بحروفه ؛ إذ كنّ كلهن أصولا ، وإنما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدل عليه من فعل غيره[2] ».

أما ابن مالك فيرى عدم الاقتصار على المسموع في صوغ فعل التعجب من وزن (أفعل) ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يُسمع على ما سُمع ، ما لم يمنع مانعٌ آخر[3] .

---

(١) ديوانه/ ١ : ١٢٠.

(٢) المقتضب/ ٤ : ١٧٨ ، ١٨٠.

(٣) شرح التسهيل/ ٣ : ٤٦.

لكنا - بالرجوع إلى مصادر اللغة - رأينا بني تميم تستعمل (هلك) بمعنى (أهلك) متعديا إلى المفعول ، يقول الجوهري : « وقال أبو عبيد : تميم تقول (هَلَكَهُ يَهْلِكُه هَلْكاً) بمعنى : أهلكه ، وأنشد للعجاج :

ومَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تعَرَّجا

يريد : مُهْلك ، كما قال : ليلٌ غاضٍ ، أي مُغْضٍ[٤] »

وبناء على هذه اللغة فلصياغة أبي تمام ما يسوغها ، ولعله كان مولعا بلهجة تميم في بعض استعمالاتها ، إذ سيظهر لنا في معالجتنا لقضايا النحو أنه في جل شعره - أو قل : كله - لا ينصب الخبر بـ (ما) النافية سائرا في ذلك على ما ورد عن هذه القبيلة ، ولذلك تعليل نذكره هناك ، إن شاء الله .

ب - صياغة أفعل التفضيل من المبنى للمجهول : وذلك في قوله[٥] :

فطلعةُ الشعر أَقْلَى في عيونهم وفي صدورهم من طلعة الأَسَدِ

وقد علق التبريزي على هذا البيت قائلا : « وإنما يُبْنَى ذلك اللفظ من فعل الفاعل ، تقول : هذا أقلى من زيد لفلان ؛ لأنه يأخذه من : قلاه يقليه إذا أبغضه ، وكذلك تقول : ما أقلاك للشر ، ومستحيل أن يُبني هذا اللفظ من فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، لا يحسن أن يقال في قوله (ضُرِبَ زيدٌ) إذا أردت أن تتعجب من كثرة ما ضُرب : ما أَضْرَبَ فلانا ، وإذا تُؤُمِّل هذا المعنى عُلم أن الطائي لم يُرد إلا المفعول، إلا أنهم قد جاءوا بأشياء يتأول لها وجوه. ومن ذلك قولهم : ما أَلْوَمَهُ ، أى أَحْمَلَه للائمة وكذلك : أنت أَلْوَمُ من فلان ، أي أحقُّ باللائمة ، وهذا يُحمل على أنهم بنوه على مثل قولك : فلانٌ لائم ، أى : ذولوم ، كما يقال : فلان تامرٌ ، أي ذوتَمر ، ولا يمكن أن يحمل بيت الطائي على أن الشعر يقليهم ، أي يبغضهم ؛ لأنه إذا بغضهم فهم له مبغضون[٦] ».

---

(٤) الصحاح : (هلك)/ ٤ : ١٦١٦ ، وانظر نفس المادة في لسان العرب/ ١٢ : ٣٩٤ ، ٣٩٥.

(٥) ديوانه/ ٤ : ٣٣٨.

(٦) السابق/ ٤ : ٣٣٨ ، ٣٣٩.

وقد وقف ابن مالك في جانب إجازة صوغ (أَفْعَل) من فعل المفعول ما لم يحدث لبس ، يقول : « وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل ، نحو : ما أجَنَّهُ ، وما أَبْخَتَه ، وما أشغَفَه ، وهذا الاستعمال في (أفعل) التفضيل أكثر منه فى التعجب كأزْهَى من ديك ، وأَشْغَل من ذات النحيين ، وأَشْهَر من غيره ، وأَعْذَر ، وأَلْوَم ، وأَعْرَف ، وأَنْكَر ، وأَخْوَف ، وأَرْجَى ، من : شُهِر ، وعُذِر ، وليمَ ، وعُرف ، ونُكِرَ ، وخِيفَ ، ورُجىَ ، وعندي أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر[٧] ».

فإذا أخذنا مبدأ أمن اللبس مسوغا لجواز صوغ (أَفْعَل) من فعل المبنى للمفعول كما طرحه ابن مالك ، وجدنا أبا تمام بصياغته غير خارج عن هذا الضابط فليس في بيته التباسٌ بين فعل الفاعل وفعل المفعول ، فطلعة الشعر مقليّةٌ في عيونهم وصدورهم لا قالية ، و (طلعة الأسد) وهو المفضَّل عليه معضِّدٌ آخرُ لإزالة الإلباس ؛ لأنها مَخُوفةٌ لا خائفة ، ومن أجل هذا قال التبريزى في تعليقه على البيت: « وإذا تُؤمِّل هذا المعنى عُلم أن الطائي لم يُرد إلا المفعول » !!

ج- **إيراد صيغ غير مستعملة :** وقد تمثل ذلك فى نموذجين :

الأول : في قوله[٨] :

من المعطيات الحسنَ والمؤتياته ... مُجَلْبَبَةً أو فاضلا لم تُجَلْبَبِ

حيث صاغ (فاضلا) من (فُضُل) ، والمرأة الفُضُل : التى في ثوب واحد ، فإن كان قال (فاضلا) وهو يقصد هذا فهي كلمة لا تُعرف في كلام المتقدمين - علي حد ما نقل التبريزى عن أبى العلاء - ، وإنما المعروف : تفضّلت المرأة ، إذا كانت فُضُلا ، كما قال امرؤ القيس :

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها ... لدى السِّتْر إلا لِبْسةَ المتفضِّلِ

(٧) شرح التسهيل/ ٣ : ٤٥ ، وانظر : التسهيل/ ١٣١ ، وحاشية الصبان/ ٣ : ٤٤.

(٨) ديوانه/ ١ : ١٥٦.

ثم قال أبو العلاء : « ولو رُويت (ناصلا) لكان المعنى صحيحا واللفظ مستعملا ، كأنها نصلت من اللباس ، أي : خرجت منه[٩] ».

والثاني : في قوله[١٠] :

قَمَرٌ تَبَسَّمَ عن جُمانٍ نابتٍ　　　فظلِلْتُ أرمقه بعين الباهتِ

فباهت : اسم فاعل من (بهِت) بالكسر ، إذا دُهِشَ وتحيَّر . وعلى الرغم من كون الفعل واردا بهذه الصيغة ، كما ورد على (بَهُت) بضم الهاء ، فإن الأفصح منهما : (بُهِتَ) ، كما ورد في قوله عز وجل ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ[١١] ﴾ ، حيث قرأ الجمهور بالبناء للمجهول ، في حين قرأ اليماني ومجاهد : (فَبَهَتَ) بفتح الهاء ، وقرأ (فَبَهُتَ) - بفتح الباء وضم الهاء - أبو حيوة ، وذكره أبو معاذ[١٢] ، ومن ثم يقال : رجلٌ مَبْهوتٌ ، من (بُهِت) ، ولا يقال : باهت من (بَهَتَ) ، ولا بَهِيت من (بَهُتَ[١٣]) .

وواضح مما سبق أن أبا تمام قاس ما لم يسمع على ما سمع ، غير آبهٍ إلى عدم الورود ، فما دام الفعل واردا على صيغة المبنى للمعلوم ولو على قلة فصياغة اسم الفاعل منه - قياسا - جائزة ، فكأنه رجّح القياس على السماع .

ء - **استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها** : كاستعماله اسم المفعول في موضع اسم الفاعل في قوله[١٤] :

صلتانٌ أعداؤه حيثُ حَلُّوا　　　في حديث من عزمه مستفاضِ

حيث استخدم (مستفاض) في موقع (مستفيض) ، وهو ما خطّأه فيه الآمدي[١٥] .

---

(٩) السابق ، نفسه ، وانظر الصحاح (فضل)/ ٥ : ١٧٩١ ، ١٧٩٢.
(١٠) السابق/ ٤ : ١٧٧.
(١١) سورة البقرة : آية ٢٥٨.
(١٢) راجع : المختصر/ ١٦.
(١٣) راجع : مادة (بهت) في الصحاح/ ١ : ٢٤٤ ، واللسان/ ٢ : ٣١٧.
(١٤) ديوانه/ ٢ : ٣١١.
(١٥) الموازنة/ ٧٣.

بيد أن أبا العلاء وجد له في هذه الصيغة مخرجا إذ قال : « والقياس لا يمنع أن يقال : مستفاض ، وهو من فَيْض الماء ، فإذا قيل مستفيض فمعناه منتشر ، وإذا قيل مستفاض فمعناه منشور ، والفرضان متقاربان ، وقد يمكن أن يكون (استفاض الحديث) من : فوضت إليه الأمر ، وتكون الياء منقلبة عن الواو ، كما قيل : المستعين ، وهو من العون[16] » ، في حين احتج له المرزوقي بأنه « يقال : استفاض الحديث واستفاض الناس في الحديث ، وأفاضوا فيه ، وحديث مستفيض، ومستفاضٌ فيه ، ومُفاض . وإذا كان كذلك فمراد أبي تمام : في حديث من عزمه مستفاض فيه ، وهذا كما قال لبيد :

* الناطق المبروز والمختومُ *

يريد : المبروزبه : يقال : بُرزبه ، وأبرزه أي : أظهره ، فحذف به[17] ».

وعلى الرغم من اقتناعنا بوجاهة تخريج المرزوقي نسجل ما ورد في مصادر اللغة من أن « بعضهم يقول : استفاضوه ، فهو مستفاض[18] » وهو ما يمكن أن يكون تُكأة لأبي تمام في استعماله .

أما ما قاله أبو العلاء من إمكان كون (استفاض الحديث) من : فَوَّضْتُ إليه الأمر ، وتكون الياء في المستفيض منقلبة عن الواو ، كما في المستعين من العون ، فلا أعرف له مصدرا يؤازره ولا لغويا يناصره .

وكاستعماله (مُفعِل) بمعنى (مُسْتَفْعِل) في قوله[19] .

قرومٌ للمجير بهم أسودٌ ... ثكالٌ للأسود وللقروم

حيث استعمل المجير بمعنى المستجير .

ولم يشأ أبو العلاء أن يقبل هذه الصيغة إلا على أصل استعمالها، فيكون المجير هو الذى يجير ، وله في ذلك مخرجان : مخرج معنوي ، وهو أن المجير من

(١٦) ديوانه/ ٢ : ٣١١.

(١٧) السابق/ ٢ : ٣١١ ، ٣١٢.

(١٨) راجع مادة (فيض) في الصحاح/ ٣ : ١٠٩٩ . واللسان/ ٩ : ٧٧.

(١٩) ديوانه/ ٣ : ١٦٣.

أصحابهم أو ضيوفهم أو جيرانهم إذا أجار غيره أعزه بعز هؤلاء . ومخرج لفظي ، وهو جَعْل الباء في (بهم) بمعنى (مِنْ) ، ويكون العامل في (بهم) معنى اللام[٢٠] .

ولم يكن أبو العلاء بحاجة إلي كل هذا التعسف في التخريج ، إذ إن استعمال (استفعل) بمعنى (أفعل) واردٌ ، كما في قول الشاعر[٢١] :

وداعٍ دعا يا مَنْ يجيب إلي الندى . فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ
فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعل أبا المغوار منك قريبُ

فـ (فلم يستجبْه) بمعنى (فلم يجبه) ، واسم الفاعل منه (مستجيب) بمعنى (مُجيب) ، فلا ضير - إذن - من حدوث العكس في بيت أبي تمام.

وكاستعماله الفَعْلاء في موضع الفُعْلَى في قوله[٢٢] :

على كل رَوَّادِ المِلاط تهدَّمَتْ عريكتُه العَلْياءُ وانْضَمَّ حالبُهْ

وقد رأى أبو العلاء أن (العلياء) جيء بها كالمستعارة ، «وليس هذا من مواضع (العَلْياء) الممدودة ، ولكنه من مواضع (العُلْيا) في وزن (الفُعْلَى) ؛ لأنك لو قلت : تَهَدَّمَ سنامُه لقُلت الأعلى ، والفُعْلَى أنثى الأَفْعَل[٢٣] ».

فالعلياء - في مصادر اللغة - : كل مكان مشرف[٢٤] ، والعريكة : الطبيعة ، يقال : فلان ليّن العريكة ، إذا كان سَلِساً[٢٥] ، ولكنها في البيت - على ما ذكر التبريزى - معنيٌّ بها السَّنام . وليس للعلياء مذكرٌ حتى توصف به العريكة ، والموضع في النعت لصفة التفضيل . لكن أبا تمام استعمل (العلياء) في موضع (العُليا) كأنه يوحي بثبات الارتفاع لعريكة المنعوت دون غيره ، حتى إذا حدث التهدم لمثل هذا المرتفع الثابت الارتفاع كان ذلك أدَلَّ على ما رمى إليه الشاعر من شدة التهدُّم وقسوة الضمور .

(٢٠) السابق/ ٣ : ١٦٤.

(٢١) راجع : الأصمعيات/ ٦٩ ، وشعراء النصرانية/ ٧٤٧ ، ولسان العرب (جوب)/ ١ : ٢٧٥.

(٢٢) ديوانه/ ١ : ٢٢٩.

(٢٣) السابق/ ١ : ٢٣٠.

(٢٤) اللسان (علا)/ ١٩ : ٣٢٣.

(٢٥) الصحاح (عرك)/ ٤ : ١٥٩٩.

الأفعال وضمائمها

ربما كان هذا العنوان موحيًا بانتمائه إلى موضوعات الفصل الثاني الذي يدرس قضايا السياق ؛ لأن الأفعال ترتبط بضمائمها في سياق ، وهو إيحاءٌ له ما يسوّغه . بيد أن التعدي واللزوم - في كثير من صوره - مرتبطٌ بصيغة الفعل ، سواء أكان في سياق أم خارجه ، فضلا عن أن أغلب القضايا التى ستُعالج تحت هذا العنوان مما يخص الصيغة بعيدا عن سياقها ، ومن ثم أبحنا لأنفسنا أن ندرس هذه القضايا في فصل (البِنْيَة).

وليس في استعمال أبي تمام للأفعال ما يمكن أن يسجَّل خصيصة من خصائصه ، إلا استعماله صيغا قليلة الاستعمال وإن أجازها القياس ، أو تعدية بعض الصيغ بحرف الجر ، أو إيراد صيغ بمدلول لم تُعْرَفْ به ، وهاك التفصيل :

أ - تعدٍ قليل في الاستعمال جائزٌ في القياس :

من هذا الصنف فعلٌ لم أعثر عليه متعديا بصيغته تلك فيما بين يديّ من مصادر اللغة ، وذلك في قوله :

إذا ما غدا أَغْدَى كريمةَ ماله ... هَدِياً وإن زُفَّتْ لألأم خاطب

وقد علّق التبريزي على الفعل (أغدى) بقوله : « يُقال : غدا الشئُ ، وأغداه غيره ، جائزٌ على القياس ، وهو مفقودٌ في المسموع[1] ».

فأبو تمام طبّق على هذا الفعل ما هو معلومٌ في تصريف الأفعال من أن همزة التعدية تنقل الفعل درجة ، فإن كان لازما عدّته إلى واحد ، والفعل (غدا) لازمٌ فعدَّته الهمزة إلي مفعول ، لكنني لم أجد لتعديه أثرا في صحاح الجوهرى ، ولا المحكم

(١) ديوانه/ ١ : ٢١٢.

لابن سيده ، ولا لسان العرب ، ولا القاموس المحيط ، ولسان العرب من بينها لا يكاد يترك شاردة ولا واردة في المواد اللغوية التي يعالجها.

أما بقية الأفعال التي استعملها أبو تمام متعدية ، والمشهور في استعمالها اللزوم ، فسبعة أفعال ، هي (أشرَفَ) في قوله(٢) :

مــوكّــلا بيَــفــاع الأرض يُشْــرِفُــهُ ... من خفة الخوف لا من خفة الطَّرَبِ

وقد ورد في (لسان العرب) : « يقال أشرفتُ الشئَ : علوتُه ، وأشرفت عليه : اطلعت عليه(٣) ».

* و(أظْلَمَ) في قوله(٤) :

همــا أظلمــا حــالَيَّ ثمتَ أجْليــا ... ظلامَيْهمــا عن وجه أمردَ أشيبِ

وقد علق عليه أبو العلاء بقوله : « جعل (أظلم) ههنا متعديا ، وذلك قليل في الاستعمال ، وهو في القياس جائزٌ ، وهو على قياس من قال : ظَلِمَ الليلُ في معنى أَظْلَمَ ، فإن ادُّعِي أن أظلم ههنا غير متعد ، وأن (حالَيَّ) منصوب كانتصاب الظرف ، فإن قوله : (أجْلَيا ظلاميهما) يدفع ذلك ؛ لأنه عدَّى (أجليا) إلى الظلامين(٥) ».

وقد روى الجوهرى عن الفراء : ظَلِمَ الليلُ بالكسر ، وأظلم ، بمعنى(٦) ، وهذا يعنى أنه بالإمكان أن يُعدَّى (ظَلِم) بالهمزة ، وهذا ما فعله أبو تمام ، ويكون السياق هو الحكم بين اللازم والمتعدى من صيغة (أفعل) .

* و (أَقْبَلَ) في قوله(٧) :

أقبلْتَه فخمةَ جأواء لست ترى ... في نَظْمِ فُرسانها أَمْتاً ولاعوجا

---

(٢) السابق/ ١ : ٧٤.

(٣) اللسان (شرف)/ ١١ : ٧٣.

(٤) ديوانه/ ١ : ١٥٧.

(٥) السابق/ ١ : ١٥٧ ، ١٥٨.

(٦) الصحاح (ظلم)/ ٥ : ١٩٧٨.

(٧) ديوانه/ ١ : ٣٣٧.

وقدَ ورد في (الصحاح) : وأقبلْتُه الشئَ ، أي : جعلتُه يلي قُبالته[٨].

* و (أغاض) في قوله[٩] :

يومٌ أفــاضَ جــوًى أغــاض تعــزّيا   خــاض الهوى بحرَى حجاه المزيد

وقد علق عليه أبو العلاء بقوله : « أغاض : قليلة في الاستعمال ، وإنما يقال : غاض الماءُ ، وغاضه غيرُه ، ويجوز أن يكون الطائي سمع (أغاض) في شعر قديم ، وإن لم يكن قد سمع فالقياس يطلقه[١٠] ».

* و (نأى) في قوله[١١] :

مـا شـاهدَ اللبسَ إلا كـان مُـتَّضحـا   ولا نأى الحقَّ إلا كــان ملبــوســـا

وقد ورد في اللغة : « نأيتُه ونأيتُ عنه ، بمعنى[١٢] ».

* و (تراءى) في قوله[١٣] :

مــشَتْ قلوبُ أناس في صــدورهم   لمـا تَرَاءَوْكَ تمـشي نحـوهم قـدمـا

ولم يرد هذا الاستعمال في (الصحاح) ولا في (القاموس) . أما في لسان العرب فورد « في الحديث أن أبا البختري قال : تراءينا الهلالَ بذات عرق ، فسألنا ابن عباس فقال إن رسول الله ﷺ مَدَّهُ إلى رؤيته ، فإن أُغْمِي عليكم فأكملوا العدة. قال شمر : قوله (تراءينا الهلال) أي : تكلفنا النظر إليه ؛ هل نراه أم لا ؟ ، وقال ابن شميل : انطلق بنا حتى نُهل الهلال ، أي ننظر ، أي نراه ، وقد تراءينا الهلالَ ، أي نظرناه ..... وراءيتُه مراآة ورياء : قابلتُه فرأيتُه ، وكذلك : تراءيتُه ، قال أبو ذؤيب :

---

(٨) الصحاح (قبل)/ ٥ : ١٧٩٧.
(٩) ديوانه/ ٢ : ٤٦.
(١٠) السابق نفسه ، وانظر : الصحاح (غيض) / ٣ : ١٠٩٦.
(١١) ديوانه/ ٢ : ٢٥٧.
(١٢) الصحاح (نأى)/ ٦ : ٢٤٩٩.
(١٣) ديوانه/ ٣ : ١٧٠.

أبي اللهُ إلا أن يُقيدوك بعد ما تراءيتموني من قريب ومَوْدق

.... وفي حديث النبى ﷺ : «إن أهل الجنة ليتراءون أهل عليين كما ترون الكوكب الدري في كبد السماء . قال شمر : يتراءون أي : يتفاعلون ، أى : يرون ، يدل على ذلك قوله : كما ترون(١٤) ».

والحق أن استعمال هذا الفعل بصيغته تلك متعديا قد ورد بكثرة نسبية في الأحاديث النبوية الصحيحة ، ففي (ابن حنبل) وحده - على ما أحصيت - سبعة مواطن ، هي(١٥) : فإذا دخلت البيت وتراءيتَ سوادا في زاوية البيت فاضربْه - فخرج جواري نسائه يتراءيْنَها - فخرج أهل المدينة حتى إن العواتق فوق البيوت يتراءيْنه - وسألوه عن ليلة يتراءَوْنها في رمضان - إن أهل الجنة ليتزاورون . قال سريج : ليتراءَوْن فيها كما تراءون الكوكب الدرى- إن أهل الجنة ليتراءون فى الجنة كما تراءون ، أوترون الكوكبَ الدريَّ - احتبس علينا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى قَرْنَ الشمس .

* والفعل السابع والأخير (اختدع) في قوله(١٦) :

هي اختدعتْني والغمام ولم أكن بأول مَنْ أهدى التغافل للدَّجْنِ

وفي (القاموس) : « خدعه كمنعه خَدْعا ، ويُكسر : ضلَّه وأراد به المكروه من حيث لا يعلم كاختدعه(١٧) ».

بْ - صيغ متعدية بحروف الجر :

وهي قضية - فى ظاهرها - معاكسة للقضية السابقة . بيد أن بعض الأفعال التي استعملها أبو تمام متعدية بحرف الجر قال بها اللغويون ؛ كاستعماله (وزع) متعديا بالباء في قوله(١٨) :

---

(١٤) اللسان (رأى) ١٩ : ٧، ٨ ، ١٣.

(١٥) مسند ابن حنبل/ ٣ : ٦٥، ١٩٥، ٢٢٢، ٤٩٥، ٢ : ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٥ : ٢٤٣ بترتيب ورود النصوص.

(١٦) ديوانه/ ٤ : ٥٤١.

(١٧) القاموس (خدع)/ ٣ : ١٦.

(١٨) ديوانه/ ٢ : ٣٣٥.

لهـا أخـواتٌ قـبلهـا قـد سـمـعـتـهـا وإن لم تَزعْ بي مـدةً فـسـتـسـمعُ

والمشهور في (وزع) تعديه بنفسه[١٩] ، لكن تعديه بالباء أيضاً واردٌ ، قال ابن سيده : « وَزَعَهُ ، وبه ، يَزَع ويَزِعُ ، وَزْعاً : كفَّهُ[٢٠] ».

وكاستعماله (سمع) متعدية باللام في قوله[٢١] :

قـفوا جـدّدوا مِنْ عـهـدكم بالمـعـاهـد وإن هـي لم تـسـمـع لنشـدان ناشـد

وقـد ورد هذا الاسـتـعـمـال في أفـصـح الأسـاليب ، وهـو القـرآن الكريم ، قـال تعالى : ﴿ وقَالَ الَّذين كَفرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا القُرآن وَالْغَوْا فيه لعَلَّكُمْ تَغْلبُون[٢٢] ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وإن يَقُولُوا تَسْمع لقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ[٢٣] ﴾ ، وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - ، وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو : ﴿ لا يَسْمَعُون إلا الملأ الأعلى[٢٤] ﴾ .

وفي الصـحـاح : « يقال : تسـمَّعت إليـه ، وسـمـعتُ إليـه ، وسـمـعتُ له ، كله بمعنى[٢٥] ».

وفي (المـحكم) : « وسمع له : أطاع . وفي الخبـر أن عـبـد الملك بن مـروان خطب يومـا فـقـال : وَلِيَكم عُـمـرُ بن الخطاب وكـان فظا غليظا مـضـيِّـقـا عليكم ، فسمعتم له[٢٦] ».

ولعل هذا ما دفع الخطيب التبريزي إلى أن يقول : « الأجود أن تجعل (تسمع)

---

(١٩) انظر مادة (وزع) في الصحاح/ ٣: ١٢٩٧ ، والقاموس/ ٣ : ٩٦.

(٢٠) المحكم (وزع)/ ٢ : ٢٢٢، وانظر : اللسان (وزع)/ ١٠ : ٢٦٩.

(٢١) ديوانه/ ٢ : ٦٨.

(٢٢) سورة فصلت : آية ٢٦.

(٢٣) سورة المنافقون : آية ٤ .

(٢٤) سورة الصافات : آية ٨ ، وانظر : السبعة/ ٥٤٧.

(٢٥) الصحاح (سمع)/ ٣ : ١٢٣٢.

(٢٦) المحكم (سمع)/ ١ : ٣٢٠.

ههنا غير متعدية علي ما هي في قولهم : سمع له وأطاع ؛ لأنها إذا كانت متعدية فليس إدخال اللام بحسن[٢٧] ».

والحق أن لهذا الفعل في القرآن الكريم شكلا آخر يتعدى فيه بالباء ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ فلمَّا سمعت بمكْرهنَّ أرْسلت إليهن[٢٨] ﴾ ، ﴿ ما سمعْنا بهذا في الْملَّة الآخرة[٢٩] ﴾ ، ﴿ مَا سمعْنا بهذا في آبائنا الأولين[٣٠] ﴾ ، ﴿ وما سمعْنا بهذا في آبائنا الأولين[٣١] ﴾ ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على كون هذا الفعل - من بين أفعال اللغة - ذا طبيعة خاصة تؤهله لهذه التصرفات .

أما استعماله الفعل (قفا) متعديا بإلى في قوله[٣٢] :

وتقفُو إلى الجدوى بجدوى ، وإنما يروقُك بيتُ الشعر حين يُصَرَّعُ

فلم أجد له في مصادر اللغة أثرا ، ويبدو أنه ضمنه معنى فعل آخر ، ولعل هذا ما دفع التبريزى إلى قوله : « كأنه قال : تسير إلى العطاء بالعطاء ، أي تُتْبع أحدهما صاحبه ، ولولا ذلك لاحتاج إلى مفعول (تقفو). يقول : العطاء إنما يعجبك إذا كان على أثره مثْله ، كما أن البيت يروقك أن يكون مصرَّعا فيجيئ أحد المصراعين بعد الآخر ، وعلى أثره[٣٣] ».

ولم يقتصر استعمال أبي تمام للفعل المتعدي بنفسه متعديا بحرف الجر على الفعل السابق الذي لم نعرفه لغيره ، بل تجاوز ذلك إلى الفعل (اعلَمْ) في قوله[٣٤] :

واعلمْ بأنك إنما تُلقيهمُ في بعض ما حفروا من الآبار

---

(٢٧) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٦٨.
(٢٨) سورة يوسف : آية ٣١.
(٢٩) سورة ص : آية ٧.
(٣٠) سورة المؤمنون : آية ٢٤.
(٣١) سورة القصص : آية ٣٦.
(٣٢) ديوانه/ ٢ : ٣٢٢.
(٣٣) السابق نفسه.
(٣٤) السابق/ ٢ : ٢٠٦.

والفعل (أراد) في قوله[٣٥] :

أراد بأن يحوي الرغيبات وادعٌ ... وهل يَفْرِسُ الليثُ الطُّلى وَهْو رابضُ

وقوله[٣٦] :

أردْتِ بحيث لا تُعصى الليالي ... بأن يُعصى الندى وبأن تُطاعي

والفعل (حاول) في قوله[٣٧] :

فَلَبُّ الحزمَ إن حاولتَ يوما ... بأن تسطيعَ غيرَ المستطاعِ

والفعل (ذكر) في قوله[٣٨] :

وما ذكر الدهرُ العبوسُ بأنه ... له ابنٌ كيوم السبت إلا تبسّما

والفعل (تبيَّنَ) في قوله[٣٩] :

تَبَيَّنُ في إشراقه وهو نائمٌ ... بأن الندى في روحه غير نائم

ويلاحظ أن خمسة الأفعال قد تعدت إلى المفعول بالباء وحدها من بين حروف الجر ، وقد تناول ابن هشام أمثال هذه المواضع على أنها من زيادة الباء في المفعول لإفادة التوكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ولا تُلقُوا بأَيْديكُمْ إلى التَّهْلُكَة[٤٠]﴾ ﴿وهُزي إليك بجذعِ النَّخلة [٤١]﴾ ، ﴿فليَمْدُدْ بسببٍ إلى السَّماءِ [٤٢]﴾ ، ﴿ومن يُردْ فيه بإلحاد [٤٣]﴾ ، وقول الراجز :

---

(٣٥) السابق/ ٢ : ٢٩٧.

(٣٦) السابق/ ٢ : ٢٢٩.

(٣٧) السابق/ ٢ : ٣٣٧.

(٣٨) السابق/ ٢ : ٢٤٣.

(٣٩) السابق/ ٤ : ١٣٢.

(٤٠) سورة البقرة : آية ١٩٥.

(٤١) سورة مريم : آية ٢٥.

(٤٢) سورة الحج : آية ١٥.

(٤٣) سورة الحج : آية ٢٥.

نحن بنوضبة أصحاب الفلج

نضربُ بالسيف ونرجو بالفرج

وقول الراعي :

هن الحرائرُ لاربّاتُ أخْمِرَةٍ   سود المحاجر لا يقرأنَ بالسُّوَرِ

وإن خُرّجت بعض هذه الشواهد على التضمين ، كأن يضمن (تُلقوا) معنى (تُفْضوا) ، و (يُريد) معنى (يَهُمُّ) ، و (يقرأن) معنى (يتبركْن) .... الخ، أو على حذف المفعول : أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم[٤٤] .

وما ورد عن ابن هشام يعني - فيما يعنيه - أن أبا تمام لم يبتدع أسلوبا ، ولم يخرق قاعدة ، وإنما سلك طريقا مسلوكة ، وسار في مسار مطروق ، لكنه - على الرغم من ذلك - يمثل ظاهرة في شعره .

جـ- أفعال وردت بغير مدلولها المعروف :

وردت في شعر أبي تمام أربعة أفعال خرجت عن مدلولها المتعارف عليه في أمثال هذه الصيغ الفعلية . **وأول هذه الصيغ** صيغة (فاعل) غير دالة على المشاركة في قوله[٤٥] :

قد كابرَ الأحداثَ حتى كذَّبَتْ   عنه ، ولكن القضاء يُكابِرُهْ

« وأصل المكابرة أن تكون بين اثنين يفعل كل واحد منهما بالآخر كبيرا من الأمر ، كما أن المقاتلة أن يطلب كل واحد منهما قتل صاحبه ، والناس اليوم يستعملون المكابرة في إنكار الحق فيقولون : كابر فلانٌ فلانا ، إذا كان له عليه مالٌ فجحده ، أو قال قولا فادعى المنكرُ غيرَه ، وأصله ما تقدم[٤٦] ».

ولم ترد صيغة هذا الفعل بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر اللغة ،

---

(٤٤) انظر : مغني اللبيب/ ١ : ١٠٠ ، ١٠١.

(٤٥) ديوانه/ ٢ : ٢١٢.

(٤٦) السابق. نفسه.

ويبدو أنه استعمال ناتج عن تطور الدلالة لصيغة (فاعل) ، قياسا على أفعال أخرى جاءت فيها (فاعل) غير دالة علي المشاركة ، مثل قوله تعالى : ﴿قاتَلَهُمُ اللهُ[٤٧]﴾ ، وقولنا : سامحك الله ، وما ورد في مسند ابن حنبل عن ابن عباس : « كان فلانٌ رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة ، قال : فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن ...[٤٨] »، و « أن النبى ﷺ رأى الفضل بن عباس يلاحظ امرأةً يوم عرفة....[٤٩]».

وتطور الصيغ دلاليا أمرٌ تقره اللغة ، واستعمال الفعل (كابر) بمدلوله الذي استعمله به أبو تمام هو الذي يشيع الآن على ألسنة مثقفي زماننا .

الصيغة الثانية : صيغة (تَفَاعَلَ) في قوله[٥٠] :

لمَّا لَقُوكَ تواكلوكَ وأعذروا ... هرباً فلم ينفعْهم الإعذارُ

والأصل في التواكل اتكال كل طرف على الآخر ، يقال : « تواكل القوم ، أي اتكل بعضهم على بعض ، وفي حديث الفضل بن العباس وابن ربيعة : أتياه يسألانه السقاية فتواكلا الكلامَ ، أي اتكل كل واحد منهما على الآخر فيه[٥١] ».

أما الفيروز ابادي فيروى : « تواكله الناس : تركوه[٥٢] » ، وهو المعنى الذي استعمل أبو تمام الفعلَ به : أي لما لقوك تركوك وأعذروا هربا. يؤيد هذا الفهم ما نقله التبريزي عن الصولي من أن المعنى « وكلك هذا إلى ذاك ، وذاك إلي هذا ، وفزعوا منك[٥٣] ».

الصيغة الثالثة : (افْتَعَلَ) دالة على المطاوعة في قوله :

لم تَرْعَ لي حُرَقاً بقلبي قد مضتْ ... لو لم يذدْها الدمع عنها لا شتوى

(٤٧) سورة التوبة : آية ٣٠.
(٤٨) مسند ابن حنبل/ ١ : ٣٢٩.
(٤٩) السابق/ ١ : ٣٥٦.
(٥٠) ديوانه/ ٢ : ١٧٠.
(٥١) اللسان : (وكل)/ ١٤ : ٢٦٢.
(٥٢) القاموس (وكل)/ ٤ : ٦٧.
(٥٣) ديوان أبي تمام/ ٢ : ١٧.

وقد علق التبريزي بقوله : « لا شتوى هو افتعل ، وأفعال المطاوعة تجيء على انفعل بالنون في الأكثر ، يقال : شويتُ اللحم فانشوى ، وهذا إجماعٌ من أهل اللغة ، وذكر سيبويه : شويت اللحم فاشتوى[٥٤] ».

وقال ابن منظور : « وشوى اللحم شيّاً ، فانشوى واشتوى ، قال الجوهرى : ولا تقل : اشتوى ، وقال :

قد انشوى شواؤنا المُرَعْبَلُ

فاقْتَرِبُوا إلى الغداءِ فكُلُوا

قال ابن بري : وأجاز سيبويه أن يقال : شويت اللحم فانشوى واشتوى[٥٥] ».

وأود – في البداية – أن أنفي ذكر سيبويه لهذه الصيغة بهذا المدلول الذي أورده التبريزي وابن بري وابن منظور ، فما ذكره سيبويه تحت عنوان (هذا باب موضع افتعلت) هو : « تقول : اشتوى القوم ، أى : اتخذوا شواءً ، وأما شويت فكقولك : أنضجتُ .... وأمّا قولك : حبسته فبمنزلة قولك : ضبطته ، وأما احتبسته فقولك : اتخذته حبيسا ، كأنه مثل : شوى واشتوى[٥٦] ».

اشتوى عند سيبويه – إذن – بمعنى : اتخذ شواء ، وليست دالة على المطاوعة كما رُوى عنه .

وليس لأبي تمام– فيما أرى – مسوغٌ لهذا الاستعمال إلا استعمال الصيغة على أصل دلالتها ، يقول ابن الحاجب في معاني (افتعل) : «وافتعل للمطاوعة غالبا ، نحو: غممتُه فاغتَمَّ ، وللاتخاذ نحو : اشتوى ، وللتفاعل نحو : اجتوروا ، وللتصرف نحو : اكتسب[٥٧] ».

فإذا كان (افتعل) يأتى للمطاوعة ، غالباً – كما قال ابن الحاجب – وبقية الدلالات تأتي تبعا ، فقد جاء أبو تمام – إذن – بالصيغة على أصل معناها .

---

(٥٤) السابق/ ٤ : ١٤٩.

(٥٥) اللسان (شوا)/ ١٩ : ١٧٧، وانظر : القاموس (شوى)/ ٤ : ٣٥٢.

(٥٦) الكتاب/ ٤ : ٧٣ ، ٧٤.

(٥٧) شرح الشافية/ ١ : ١٠٨.

أما الصيغة الرابعة : والأخيرة فهي صيغة (استَفْعَل) في قوله[٥٨] :

وإذا الثغور استنصرتْهُ شبا القنا   أرْوَى الشبا من ثُغْرةٍ ووريد

فالأصل في (استنصر) : طلب النصر ، يقال : « استنصره على عدوه ، أي سأله أن ينصره عليه[٥٩] » ، ومعنى هذا - كما فهم التبريزي - أن يتعدى الفعل إلى المستنصَر بنفسه وإلى المستنصَر عليه بحرف الجر ، لكن أبا تمام قد عدَّى الفعل بنفسه إلى المفعول الثاني ، وأراد به - إلى جوار ذلك - سؤال الإنصار ، أي طلب الأمر بالنصر ، « يقال : استنصرتُ فلانا غلامَهُ ، أى : سألته أن يُنْصِرني إياه ، أي : يأمره بنصرتي ، وكذلك استنصرتُه مالَه ، أي : سألته أن يمدّني به ، ويكون السين فيه لسؤال الإنصار ، دون النَّصر والنُّصرة[٦٠] ».

وأرى في البيت الأخير غير ما رآه التبريزي ، فلم لا يكون الفعل على أصل استعماله من طلب النَّصر؟ ، ويكون (شبا القنا) بدل اشتمال من الهاء في (استنصرته) على نيّة الضمير ، أو كون (ال) في (القنا) نائبة مناب الضمير ، أى : وإذا الثغور استنصرتْ شبا قناه أروى الشبا من ثغرة ووريد ؟

أعتقد أن الفهم بهذا التخريج أقرب إلى منطق اللغة، وأيسر في تقبل المعنى، ولا يكون أبو تمام - بهذا الفهم - قد حمَّلَ الصيغة معنى غير المعنى الذي عُرفت به بين اللغويين .

ء - صيغ غير مستعملة :

يستعمل أبو تمام - أحيانا - صيغا لأفعالٍ من مواد لغوية معروفة ومتناولة ، بيد أن الصيغ التى يأتى بها لا يكون لها رصيد استعمالي في كلام غيره. ومن ذلك قوله[٦١] :

لعمري لقد حَرَّرْتَ يومَ لقيته   لَوَ انَّ القضاءَ وحده لم يُبَرّدِ

---

(٥٨) ديوانه/ ٢ : ١٤٥.

(٥٩) راجع مادة (نصر) في الصحاح/ ٢ : ٨٢٩، واللسان/ ٧ : ٦٦، والقاموس/ ٢ : ١٤٨.

(٦٠) ديوان أبي تمام/ ٢ : ١٤٥.

(٦١) السابق/ ٢ : ٢٥.

فاستعمال (حرّر) من الحرارة - بدليل المقابلة بالبرودة - مما لم أجد له إشارة فيما اطلعت عليه من مصادر اللغة.

وكذلك الأمر في قوله[٦٢] :

جارَي إليه البينُ وصلَ خريدةٍ ماشَتْ إليه المطلَ مَشْيَ الأكْبدِ

حيث استعمل صيغة (فاعل) من (مشى) .

ولأبى تمام من المقابلة المعنوية في البيت الأول ما يسمح بهذا الصوغ القياسي ، فصيغة (فَعَّل) واردةٌ ، لكن المراد منها لم يكن ليُفهم إلا بإيراد (لم يبرد) في آخر البيت حتى يفهم أن (حررت) من الحرارة لا من التحرير . أما في البيت الثانى فالمقابلة لفظية ، فقد « جاء بماشَى ؛ لأنه ضدُّ جارَي[٦٣] ».

هـ- مآخذ عليه يصححها اللغويون :

أما المأخذ الأول ففي قوله[٦٤] :

له جلالٌ إذا تسربَلَهُ أكسبه البأوَ غير مكتسبه

حيث رأي المرزوقي أن « أكسبه : لغة مسترذلة ، والفصحى هي : كسبه كذا[٦٥] ».

وقدسوت بعض المصادر بين اللغتين ، قال الفيروزابادي : « وكسبه : جمعه ، وفلانا مالا ، كأكسبه إياه ، فكسبه هو[٦٦]، و « قال ابن المستوفى : وإذا جاز أكسبه بالألف فهو أحسن في السمع ، وإذا كان الشاعر يستعمل في شعره ما تدعوه الضرورة إليه مما ليس بمستعمل ، فأن يُستعمل ما ورد به النقل أولى[٦٧] ».

---

(٦٢) السابق/ ٢ : ٤٤.
(٦٣) السابق نفسه.
(٦٤) السابق/ ١ : ٢٧٧.
(٦٥) شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ ٦٣.
(٦٦) القاموس (كسب)/ ١ : ١٢٨.
(٦٧) ديوانه/ ١ : ٢٧٧ (حاشية المحقق).

وما أورده ابن المستوفى يمكن أن يكون مسوغا له وجاهته لاستعمال (أكسب) -على فرض استرذالها - ، فالحسن في السمع وسلامة الموسيقى كلية مطلب أسمى يطمح إليه أي شاعر ، فضلا عن شاعر كأبى تمام ، ناهيك إن كان هذا الحسن ناتجا عن غير مجاوزة للصوغ ، وإنما جاء عن طريق استعمال ما أقره اللغويون.

والمأخذ الثانى في قوله[٦٨] :

أقْرى السلام معرّفا ومحصّبا   من خالد المعروف والهيجاء

فمما رآه الزبيدي من لحن العامة قولهم : « أقر فلانا السلام ، والصواب : اقرأ عليه السلام فأما أقرئهُ السلام فمعناه : اجعلّه أن يقرأ السلام ، كما يقال : أقرأته السورة ، وقد غلط حبيب في قوله :

أقرى السلام معرّفا ومحصّبا   من خالد المعروف والهيجاء

والصواب ما أنشده أبو على :

اقرأْ علي الوشَلِ السلامَ وقُلْ له :   كلُّ المشارب مُذْ هجرتَ ذميم[٦٩] »

وليس الحق مع الزبيدي فيما أخذه على أبى تمام ، فقد أوردت اللغة : قرأ عليك السلام وأقرأَكَ السلامَ بمعنى[٧٠] ، « وفي الحديث أن الربَّ عز وجل يقرئك السلام ، يقال : أقرئْ فلانا السلام ، واقرأ عليه السلامَ ، كأنه يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده »[٧١] .

فأبو تمام - إذن - يستخدم في الفعل ما سُبق إلى استخدامه ، وهو ما قبله اللغويون ، وورد به الحديث الشريف.

---

(٦٨) السابق/ ١ : ٩.
(٦٩) لحن العامة/ ٢٠٢ ، ٢٠٣.
(٧٠) راجع مادة (قرأ) في الصحاح/ ١ : ٦٥، واللسان/ ١ : ١٢٥.
(٧١) النهاية في غريب الحديث والأثر : (قرأ)/ ٤ : ٣١.

الصوغ من أسماء الذات الجامدة

الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ، وبالتحديد : من أسماء الأجناس المعنوية ، وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ؛ كاستحجر الطين : من الحجر ، واستَنْوَقَ الجملُ : من الناقة ، وأورقت الأشجار : من الورق ، وفَلْفَلْتُ الطعامَ : من الفلفل ؛ « لأن اشتقاق العرب من الجواهر قليلٌ جد[1] ».

وقد صاغ أبو تمام من الجواهر عشرة أفعال وأربعة مشتقات ، وهو عدد ليس بهيِّن إذا ما وُزن بقلة اشتقاق العرب من الجواهر .

فهو يبني الفعل من (القَلَنْسُوَة) في قوله[2] :

كأنهم ، وقَلَنْسِي البيض فوقهمُ ... يومَ الهياج ، بدورٌ قُلْنِسَت شُهُبا

وقوله[3] :

مثلُ البدورِ تُضيءُ إلا أنها ... قد قُلْنِسَتْ من بيضها بنجوم

كما يبنيه من (فرعون) في قوله[4] :

جَلَّيْتَ والموتُ مُبْدٍ حرَّ صفحته ... وقد تفرعَنَ في أوصاله الأجَلُ

وعلق على ذلك أبو العلاء - فيما نقله التبريزى عنه - قائلا : « وتفرعَنَ كلمةٌ ليست بالعربية المحضة ، وذلك أنهم لما كانوا يسمّون الجبابرة الفراعنة ، تشبيها بفرعون موسى ، حُملت الكلمة على ذلك ، فقيل تَفَرْعَنَ ، أي : صار كأنه من الفراعنة، واستعار الطائي ذلك للأصل[5] ».

---

(١) المزهر/ ١ : ٣٥ ، وانظر : شذا العرف في فن الصرف/ ٧٠.

(٢) ديوانه/ ١ : ٢٤١.

(٣) السابق/ ٣ : ٢٦٤.

(٤) السابق/ ٣ : ١٦.

(٥) السابق نفسه.

وبني الفعل من (القرطاس) في قوله[٦] :

إذا آملٌ ساماه قرطَسَ في المنى   مواهبَه حتى يومِّل آملُهْ

وقوله[٧] :

قرطستُ عشرا في مودته   في مِثْلها من سرعة الطلبِ

ومن (الأسد) في قوله[٨] :

تضاءل الجودُ مُذْ مُدَّتْ إليه يدٌ   من بعض أيدي الضنى واستأسَدَ البَخَلُ

ومن (تهامة) و (العراق) في قوله[٩] :

لولاه لم تكن النبوة تَرْتَقِي   شرفَ الحجاز ولا الرسالةُ تُتْهِمُ
ولذاك أعرقت الخلافةُ بعد ما   عَمِرَتْ عصورا وهي عِلْقٌ مُشْئِمُ

« يقال (أعرق الرجلُ) إذا أتي العراق ، (وأشأمَ) إذا أتي الشام[١٠] ».

ومن (حضرموت) في قوله[١١] :

حضرمتُ دهري وأشكالي لكم وبكم   حتى بقيتُ كأني لستُ من أُدَدِ

ومن (الخندق) في قوله[١٢] :

سِرْ أين شئتَ من البلاد فإنّ لي   سُوراً عليك من الرجال يُخَنْدَقُ

ومن (الكَشخان) في قوله[١٣] :

---

(٦) السابق/ ٣ : ٢٩.
(٧) السابق/ ٤ : ١٦٥.
(٨) السابق/ ٣ : ٥٣.
(٩) السابق/ ٣ : ١٩٥.
(١٠) السابق/ ٣ : ١٩٦.
(١١) السابق/ ٤ : ٣٣٧.
(١٢) السابق/ ٤ : ٤٠٠.
(١٣) السابق/ ٤ : ٤٠٥.

لم يُسَوِّدْ وَجْهُ الوصال بوسم الـ   حُبِّ حتى تَكَشْخَنَ العُشّاقُ

و « الكشخان : الدّيّوث ، وهو دخيل في كلام العرب ، ويقال للشاتم : لا تكْشَخْ فلانا ، قال الليث : الكشخان ليس من كلام العرب ، فإن أُعرب قيل : كِشخان ، على فِعْلال. قال الأزهري : إذا كان الكشخ صحيحا فهو حرف ثلاثي ، ويجوز أن يقال : فلانٌ كشخان ، على فعلان ، وإن جعلت النون أصلية فهو رباعي ، ولا يجوز أن يكون عربيا : لأنه يكون على مثال فَعْلال ، وفعلال لا يكون في غير المضاعف ، فهو بناء عقيم فافهمه ، والكشخنة مولدة وليست عربية(١٤) ».

وبني الفعل من (الفِرْزان) ، وهو أعجمي ، في قوله(١٥) :

افَعِشْتَ حتى عِبْتَهُمْ قُلْ لي متى   فُرزنْتَ ، سرعة ما أرى يا بيدقُ

وقد ورد في (القاموس) : « وفِرْزان الشطرنج بالكسر : مُعَرَّب فَرْزين بالفتح(١٦) ».

كما بنى أبو تمام المشتقات من (الشأم) ، و (الكوفة) ، و (دمشق) ، و (بغداد) في قوله(١٧) :

ولذاك أعرقت الخلافةُ بعد ما   عَمِرَتْ عصورا وهي عِلْقٌ مُشْئِمُ

وقوله(١٨) :

نيطتْ قلائد عزمه بمحبِّرِ   متكوِّفٍ مُتَدَمْشِقٍ متبغْدِدِ

وعلى الرغم مما قيل من ندرة الصوغ من أسماء الأجناس المحسوسة في العربية ، فإن الاجتراء على هذا الصوغ والتكثُّر منه مهمة الأديب الطُّلَعة الذى يسبق عصره في ارتياد المجاهيل لاستخراج صيغ غير مستعملة يجيد وضعها في موضعها المناسب من شعره أو نثره ، فتجرى على الألسن ، وتستحسنها الطباع ،

---

(١٤) اللسان (كشخ)/ ٤ : ١٨.

(١٥) ديوانه/ ٤ : ٣٩٩.

(١٦) القاموس (فرز)/ ٢ : ١٩٢.

(١٧) ديوانه/ ٣ : ١٩٥.

(١٨) السابق/ ٢ : ٥٥.

وتصبح بعد ذلك من مفردات اللغة التى يستعملها غيره ، فهي وسيلة من وسائل إثراء اللغة يُحمد عليها الشاعر ، وحسبنا دليلا على صحة هذا المنحى الذي نحاه أبو تمام ما تبذله المجامع اللغوية في عصرنا من جهود لإقرار صيغ ليست مستعملة أو إطلاق القياس فيما ليس مقيسا ، تبعا لمقتضيات العصر ، ومجاراة لسنة التطور ، ومسايرة لما يجدّ من مخترعات. وأبو تمام لم يقتصر - فيما سبق - على الصوغ من الأسماء العربية ، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعرَّب والدخيل ، وذلك مما يعد في عصره اقتحاما جسورا ولفتة ذكية تسبق عصرها.

المصادر وتعدد المعنى الوظيفي

للمصادر في اللغة العربية وظائف تقوم بها ، كوظيفة المفعول المطلق مثلا ، كما أن لها صيغا محددة - غالبا - ينبغي أن تصاغ عليها . لكن ذلك لا ينفي قيام بعض الأسماء بوظيفة المصدر ، مثل : تُرْبا وجَنْدلا ، وما أشبههما - في رأى سيبويه[1] - ، كما تقوم بعض الصفات بهذه الوظيفة ، كما فى قولهم : عائذاً بك ، وهنيئا ، وأقائماً وقد قعدوا[2] ؟، وفى كتاب الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ[3] ﴾، أي : تكذيب[4] . وقد استعملت بعض أسماء المفعولين استعمال المصادر كما فى قول الشاعر :

أقاتلُ حتى لا أرى لى مُقَاتَلاً ... وأنجو إذا حُمّ الجبانُ من الكرب

وقول الآخر :

وقد ذقتمونا مرة بعد مرةٍ ... وعلم بيان المرء عند المُجَرَّبِ

ولم يخرج أبو تمام في استعماله للمصادر - بعامة - عن الإطار العام الذي تستعمل فيه ، حتى المواضع القليلة التى استغل فيها خصيصة (النقل) أو تعدد المعنى الوظيفي للبنية الصرفية كان محكوما فيها بالإطار نفسه الذي ورد عن العرب في أساليبهم .

ففي قوله[5] :

ولا تُمْكِنِ الإخلاقَ منها فإنما ... يلذُّ لباسُ البُرْدِ وهو جديدُ

---

(١) الكتاب/ ١ : ٣١٤.

(٢) همع الهوامع/ ١ : ١٩٣.

(٣) سورة الواقعة : آية ٢.

(٤) الصاحبى/ ٣٩٥.

(٥) ديوانه/ ١ : ٤٠٥.

« استعمل (اللباس) في معنى المصدر ، والمعروف أن اللباس هو الملبوس ، يقال: عليه لباسٌ حسن. وقد يستعيرون الأسماء فيقيمونها مقام المصادر . ومن أعجب ما روى في ذلك بيتٌ أنشده الفراء :

فإن كان هذا المطلُ منك سجيةً   فقد كنت في طُولي رجاءَك أشعبا

أي : فى إطالتي رجاءَك[٦] ».

وفي قوله[٧] :

يومَ الفراق لقد خُلقتَ طويلا   لم تُبْقِ لي جَلَداً ولا معقولا

استعمل (معقولا) – وهي صفة مفعول – بمعنى المصدر ، وهو العَقْل ، أو المعْقَل على مذهب سيبويه الذي يقول : « وأما قوله : دَعْهُ إلى مَيْسُوره ودَعْ مَعْسُورَهُ فإنما يجيء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلي أمرٍ يُوسر فيه أو يُعسر فيه ، وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه وله ما يضعه . وكذلك المعقول ، كأنه قال : عقل له شيء ، أي حُبس له لُبّه وشُدّد . قال : ويُستغنى بهذا عن المَفْعَل الذي يكون مصدرا ؛ لأن في هذا دليلاعليه[٨] ».

بيد أن بعض مصادر اللغة تورد (معقولا) أحد مصدرَى الفعل (عقل) ، يقال : « عَقَلَ يعقل عَقْلا ومعقولا أيضا ، وهو مصدر[٩] »، وبهذا لا يكون في استعمال أبي تمام نقلٌ من صيغة إلى صيغة أو تعدد للمعنى الوظيفي في هذه اللفظة.

أما في قول أبي تمام :

أحلَّهم النَدَى سِطَةَ المعالي   إذا نزل البخيلُ على التخوم

فـ « السِّطة في الأصل : مصدر وَسَط يَسِط سِطَةً ، مثل : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، وجعلها ههنا في معنى الوسط ، وقد يُفعل ذلك بالمصادر كثيراً[١٠] ».

---

(٦) السابق نفسه ، وانظر : الصحاح (لبس)/ ٣ : ٩٧٣.

(٧) السابق/ ٣ : ٦٦.

(٨) الكتاب/ ٤ : ٩٧.

(٩) انظر مادة (عقل) في الصحاح/ ٥ : ١٧٦٩ ، واللسان/ ١٣ ، ٤٨٥ ، والقاموس/ ٤ : ١٩.

(١٠) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٦٣.

والملاحظ أن الجوهري قد أورد للفعل (وسط) مصدرين هما : وَسْط ، وسِطَةً ، قال : « وسَطْت القومَ أَسِطُهم وَسْطاً وسِطَةً ، أي : توسطتهم[١١] » ، كما أنه قال : « يقال جلستُ وَسْط القوم بالتسكين ؛ لأنه ظرف ، وجلستُ في وسَط الدار بالتحريك ، لأنه اسم ، وكل موضع يصلح فيه (بين) فهو (وَسْط) ، وإن لم يصلح فيه (بين) فهو وسَط ، بالتحريك ، وربما يسكّن ، وليس بالوجه ، كقول الشاعر :

وقالوا : يالَ أشجعَ يومَ هَيْج ووَسْط الدار ضرباً واحتمايا »[١٢]

فلماذا لم يستعمل أبو تمام المصدر الثاني ، وهو (وسْط) ، وآثر (سِطة) ؟ ولماذا - إذا كان الوزن يتحمل - لم تكن (وسْط) - بالتسكين - هي المقصود بها الظرفية ، فيكون البيت :

أحلَهمُ الندى وَسْطَ المعالي إذا نزل البخيلُ على التخوم

أي : أحلهم الندى بين المعالي ؟

إن المقصود - علي ما يبدو - ليس (أحلّهم الندى بين المعالي) ، وإنما (أحلّهم الندى في وسَط المعالي) ، أي : في المكان المتوسط من أعلاها ، فالمراد (وسَط) بالتحريك ، وهو الاسم ، فيكون أبو تمام قد استعمل المصدر استعمال الاسم ، ومن ثم آثر (سِطَةَ) على (وَسْط) حتى لا يُفهم إرادة الظرفية ، وهو السبب نفسه - على ما أرى - في تجنبه استعمال (وسَط) المحركة ، وتسكينها لضرورة الشعر ؛ دفعا للالتباس مع (وسْط) المسكّنة في أصل الاستعمال.

---

(١١) الصحاح (وسط)/ ٣ : ١١٦٧.

(١٢) السابق/ ١١٦٨.

الموصولات، وأسماء الإشارة

ليس في استعمال أبي تمام للموصولات ما يمكن أن يُعدّ تفردا ، سوى إيراده (اللتيا والتي) مقترنتين ثلاث مرات في مواضع متفرقة من شعره دون أن تكونا متلوتين بجملة الصلة.

الموضع الأول : في قوله[1] :

إذا ما امتطينا العِيسَ نحوك لم نَخَفْ ... عثارا ولم نخش اللتيا ولا التي

والموضع الثاني : في قوله[2] :

فانتاش مصر من اللتيا والتي ... بتجاوزٍ وتعطُّفٍ وتغمُّدِ

والموضع الثالث والأخير : في قوله[3] :

رامُوا اللتيّا والتي فاعتاقهم ... سيفُ الإمام ودعوة المظلوم

وعلي الرغم من أن حذف جملة الصلة للعلم بها مجوَّزٌ عند علماء اللغة[4] ، فإن ادعاء العلم بجملة الصلة في المواطن الثلاثة من شعر أبي تمام ادعاءٌ ليس له ما يسنده من لفظ أو معنى ، ولذا نميل ميل القائلين بأن المراد باللتيّا والتي في أمثال هذه المواضع : ما صغر من الأمور وما كبر . قال الخطيب التبريزي - في تعليقه على البيت الأول - : « أصل (التي) و (الذي) في كلامهم أن يكونا اسمين ناقصين لايتمان إلا بصلة ، وشذ قولهم في المثل : فعله بعد اللتيا والتي ، أي : بعد المشقة والجهد ،

---

(١) ديوانه/ ١ : ٣١٢.

(٢) السابق/ ٢ : ٤٨.

(٣) السابق/ ٣ : ٢٦٥.

(٤) شرح التسهيل/ ١ : ٢٣٥، ٢٣٦.

ولا يكادون يفردون (اللتيا) من (التي) . وقال بعضهم : يريدون باللتيا ما صغر من الأمور ، وبالتي ما عظم منها ، وكأنهم يكنون بهذين الاسمين عن الداهية[٥] ».

أما في أسماء الإشارة فقد استعمل (أولاء) مقصورة في قوله[٦] :

- فأُلاكَ أعمامي الذين تعمّموا بالمكرمات ، وهذه آبائي
- أُولاك زُهر النجوم ، ليس كمن أمسى دَعيّاً في الشعر والنسب

والقصر لغة التميميين ، أما المد فلغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن الكريم[٧] .

وأعاد هاء التنبيه مع الموصول بعد تقدمها على الناسخ في قوله[٨] :

ها إن هذا موقفُ الجازع أَقْوَي وسُؤْرُ الزمن الفاجع

وهذا الاستعمال ورد ما يشبهه فى كلام الله تعالى في قوله : ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ[٩]﴾ التى وردت ثلاث مرات في القرآن الكريم ، وقال سيبويه : « وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة ،ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا) ، يدلك على ذلك قوله تعالى : ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾ ، فلو كانت (ها) ههنا هي التى تكون أولا إذا قلت (هؤلاء) لم تُعَدْ (ها) ههنا بعد أنتم[١٠] ».

ومفهوم نص سيبويه أن (ها) الأولى ليست هي الثانية ، وإنما هي أخرى وردت للتنبيه ، المهم أن الاستعمال واردٌ ، وإن قَلَّ ، سواء أفسرناه على التكرار للتوكيد ، أم على عدم التكرار.

---

(٥) ديوان أبي تمام/ ١ : ٣١٢.
(٦) السابق/ ٤ : ٢٩٨ ، ٣٠٧ على التوالى.
(٧) انظر : شرح التسهيل/ ١ : ٢٤١ ، وشرح ابن عقيل/ ٤٨، والأشمونى/ ١ : ١٣٩.
(٨) ديوانه/ ٢: ٣٥١.
(٩) سورة آل عمران : آية ٦٦ ، وسورة النساء : آية ١٠٩ ، وسورة محمد : آية ٣٨.
(١٠) الكتاب/ ٢ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وانظر : شرح التسهيل/ ١ : ٢٤٥.

يبقى استعمال أبى تمام لاسم الإشارة على غير ما وُضع له ، كالإشارة بـ(هذه) لجمع تكسير العقلاء في قوله[١١] :

فألاكَ أعمامي الذين تعمموا بالمكرمات ، وهذه آبائي

والإشارة بـ (هذا) لاسم الجمع في قوله[١٢] :

انضيتُ في هذا الأنام تجاربي وبلوتُهم بمُفَحَّصاتِ مذاهبي

وفي (حاشية الصبان على الأشموني) أنه قد يُستعار لغير المفرد ما وُضع للمفرد ، نحو قوله تعالى : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ[١٣]﴾ ، أي : بين الفارض والبكر. كما أنه أُشير إلي المذكر لفظا بـ (هذا) في قول إبراهيم : ﴿هَذَا رَبِّي[١٤]﴾ - إشارة إلى الشمس - ، وإن قيل إنه حكاية لقول إبراهيم ، وليس في لغته تفرقة بين مذكر ومؤنث ؛ لأن الفرق بينهما خاص بالعرب[١٥] .

وقد عامل أبو تمام جمع التكسير للعقلاء (آباء) معاملة جمع غير العقلاء الذي يشار إليه بـ (هذه) ، وليس هناك مسوغٌ معنوي يمكن أن يُحمل عليه استعمال هذا اللفظ ، فالموطن موطن فخر ، مما يدعو إلى تفخيم المشار إليه واستعمال أنسب أسماء الإشارة له ، لكن أبا تمام - على ما يبدو - اضطر إلى استعمال هذه اللفظة اضطرارا ، محكوما - فقط - بإمكان استعمال بعض أسماء الإشارة في موضع بعضها الآخر ، وكان بإمكانه أن يقول : وذلكم آبائي ، لكنه كان سيفتقد التناسق اللفظي بين كاف الخطاب للمذكر في (أولاك) وكاف الخطاب للجمع في (ذلكم) ، والمخاطب في الطرفين واحد ، فآثر صيغة خالية من كاف الخطاب متسقة مع الوزن ، فكانت (هذه) !!.

---

(١١) ديوانه/ ٤ : ٢٩٨.
(١٢) السابق/ ٤ : ٣١٧.
(١٣) سورة البقرة : آية ٦٨.
(١٤) سورة الأنعام : آية ٧٨.
(١٥) حاشية الصبان/ ١ : ١٣٨.

أما في البيت الثاني فالمشار إليه اسم جمع لا واحد له من لفظه ، فعامله من حيث الإشارة معاملة المفرد ، على ظاهر اللفظ ، معتمدا على أن اللبس مأمونٌ بعود الضمير عليه جمعا في قوله : (وبلوتُهم) ، وأمن اللبس مسوغٌ من مسوغات عدة تتيح الانحراف عن جادة الصيغة إذا ما دعا إلى ذلك داعٍ معنوي أو بنيوي ، مادام الانحراف محكوما بسوابق الاستعمال ، ومنهج اللغة في تبنّي الأساليب ، قال لبيد ابن ربيعة :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيدُ ؟

فأشار بـ (هذا) إلى (الناس) وهو اسم جمع(٦) ، وهو عينه ما فعله أبو تمام .

---

(١٦) انظر : شرح التسهيل/ ١ : ٢٤٩ ، والخزانة/ ٢ : ٢٥١.

الفصل الثاني

الظواهر السياقية

يتناول هذا الفصلُ تلك القضايا المتعلقة بالكلمة واردةً فى سياق ، مرتبطة بعلاقة نحوية بما قبلها أو بما بعدها ، مما يفرض مواصفات معينة في هذه الكلمات من حيث العدد أو النوع ، ومن حيث العلامة الإعرابية ، ومن حيث الرتبة التي يُحتفظ بها في مواقع بعينها على حين تكون حرة فى غيرها من المواقع النحوية ، ومن حيث التوارد أو التنافى مع أنماط معينة من الكلمات أو الجمل عن طريق علاقة الإسناد أو أية علاقة أخري غيرها .

وستتم معالجة قضايا السياق من خلال العناوين المشهورة في كتب النحو للأبواب التي تُعالج تحتها ، فيتم في البداية تناول ما يخص العلامة الإعرابية ، فما يخص الجملة الاسمية منسوخة أو غير منسوخة ، يليها ما يخص الجملة الفعلية ، وفي النهاية تأتي الأبواب التي تتعلق بكلتا الجملتين ؛ كحروف الجر ، والإضافة ، والعطف ، والحكاية ، والحذف ، وغيرها من القضايا التى لا تعتري الكلمة إلا وهي منسوقة فى إطار ، وموضوعة في جملة ، ومرتبطة بغيرها من الكلمات بعلاقة ما .

اطّراح العلامة الإعرابية

لا ينكر نحويٌّ ورود بعض الكلمات المعتلة الآخر بالواو أو الياء - سواء أكانت أسماء أم أفعالا - عاريةً من حركتها الإعرابية في حال النصب ، وهي الفتحة التى يُفترض ظهورها لخفتها ، فى حين تقدر الضمة والكسرة للثقل.

لكنهم يختلفون فى تلقّيهم هذه الظاهرة ، فمنهم من يراها شذوذا[1] ، ومن يعدها من خواص لغة الشعر[2] ، وهناك فريق ثالث يرى جواز ذلك في النثر ؛ لأنه لغة ، بل قال « أبو حاتم السجستاني إنه لغة فصيحةٌ ، وخرّج عليه قراءة : ﴿مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أهالِيْكُمْ﴾ بسكون الياء[3] » ، وقال الصبان : «الأصح جوازه فى السعة ، بدليل قراءة جعفر الصادق : «من أَوْسَطِ ما تُطعمون أهاليكم» بسكون الياء[4] » ، ويُضاف إلى ما سبق قراءة الحسن : ﴿إلا أن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الذي بيده عُقْدَةُ النكاح﴾ بسكون الواو من (يعفو[5]) ، كما قرأ مجاهد : ﴿ولكُلٍ جعلنا موالٍ﴾ بالتنوين[6] وعليه جاء قولهم في المثل : أَعْطِ القوسَ باريها ، بإسكان الياء[7] .

---

(١) انظر : شرح الشافية/ ٣ : ١٨٣ ، وشرح شواهدها/ ٤٠٥.

(٢) انظر : الكتاب/ ٣ : ٣٠٦ ، والعروض للأخفش/ ١٣٨ ، ١٣٩ ، والمقتضب/ ٤ : ٢١ ، ٢٢ ، وشرح القصائد التسع/ ٣٤٥ ، وشرح المفصل/ ١٠ : ١٠١ ، وخزانة الأدب/ ٨ : ٣٤٣ ، ٣٤٨، وربط الشوارد/ ١٥٠ - ١٥٢ ، والأشمونى/ ١ : ١٠٠ ، ١٠١.

(٣) همع الهوامع/ ١ : ٥٣ ، والآية هي رقم ٨٩ من سورة المائدة.

(٤) حاشية الصبان/ ١ : ١٠١ .

(٥) البحر/ ٢ : ٢٣٦ ، والمختصر/ ١٥ ، وشرح التسهيل/ ١ : ٥٧ ، وهي الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٦) سورة النساء : آية ٣٣ ، وانظر : المختصر/ ٢٥.

(٧) بحر العوام/ ١٠٩.

وبناء على ما ورد فى القراءات القرآنية والمَثَل لا تكون الظاهرة مقصورة على الشعر.

وعلى أي حال فقد حدثت هذه الظاهرة فى شعر أبى تمام اثنتين وثلاثين مرة، قُسمت بين الأسماء والأفعال بالتساوي ، فوردت فى الأسماء ست عشرة[٨] ، وفى الأفعال مثلها ، وكانت الأفعال فى ثلاث حالات فقط مختومة بالواو[٩] ، وفي باقيها مختومة بالياء[١٠] ، وبدهي أن كل الأسماء كانت من المعتل بالياء .

أما اطراح الحركة في آخر الصحيح الآخر فورد في قول أبى تمام[١١] :

الا لا يمـدّ الدهرُ كـفـاً بسيّءٍ   إلى مجتدى نصرٍ فتُقْطَعْ من الزّنْدِ

فالفعل (تقطع) واقع بعد فاء السببية فى جواب النهي ، مما يعنى وجوب نصبه.

وكذلك الأمر فى قوله[١٢] :

تَجرَّعْ أسىً قد أقفر الجرعُ الفردُ   ودَعْ حِسْىَ عَيْنٍ يَحْتلبْ ماءَها الوجدُ

فالفعل (يحتلب) مجزوم ، ومقتضى الأسلوب أن يرفع ؛ لأن شرط الجزم في جواب الأمر صحة وضع (إن تفعلْ) ، ويقول ابن مالك[١٣] :

وبعدَ غيرِ النفي جزماً اعتمِدْ   إن تُسْقط الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

وليس مراد أبى تمام (إن تدعْ حِسْىَ عين يحتلبْ) ، إنما هو على حد قوله

---

(٨) راجع ديوان أبي تمام : ١ : ٢٨٦ ، ٣٦٣، ٤٢٣، ٢ : ٢٨، ١١١، ١٦٥ ، ٤٠٥، ٣ : ١٠ ، ٢٨٥ ، ٤ : ١٨٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٩٣ ، ٥٣١ ، ٥٨٤.

(٩) راجع الديوان/ ٣ : ٣٣٨ ، ٤ : ٣٤٢ ، ٣٥١.

(١٠) السابق/ ١ : ١٢١، ٣٥٠، ٢ : ١٠٦، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣ : ٣١١، ٤ : ١٨ ، ٢٤٦ ، ٣١٠ ، ٣٣٢، ٥٢٦، ٥٧٠ ، ٦٠٢.

(١١) السابق/ ٢ : ٦٤.

(١٢) السابق/ ٢ : ٨٠.

(١٣) الأشموني/ ٣ :٣٠٨- ٣١١.

تعالى: ﴿فهب لي من لَدُنكَ وليًّا يرثُني(١٤)﴾ أو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ في خوضهم يلْعبون(١٥)﴾ ، مما لم يُقصد به معنى الجزاء.

وقد رأى ابن مالك أن مثل هذه الظاهرة من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، قال : « وأما قول الشاعر :

تامتْ فؤادَك لو يحزُنْك ما صنعتْ   إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

فهو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً، كما قرأ أبو عمرو : ﴿يُشعِرْكُمْ﴾(١٦) و ﴿ينصرْكم﴾(١٧)، وكما قرأ بعض السلف : ﴿رُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾(١٨)بسكون اللام(١٩).

كما رأى أبو حيان أن مثل هذا السكون ليس للجزم ، بل لتوالي الحركات ، وإن كان ذلك من كلمتين(٢٠) ، فى حين يرى آخرون أن هذا من إجراء المنفصل مجرى المتصل ، فهم يقولون فى عَضُد : عَضْد بسكون الضاد ، فأجرى مجراه (رَ بْ غَ) من قول امرئ القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ   إثماً من الله ولا واغل

وهكذا يقولون فى كبد : كَبْد بسكون الباء ، فأجرى مجراه (تَ قْ وَ) من قوله تعالى : ﴿إنه من يَتَقْ ويصبر﴾(٢١) فيمن قرأ بسكون القاف(٢٢).

ومعنى ما سبق أن اطراح حركة الإعراب ، فتحة كانت أو ضمة معتمدٌ على

---

(١٤) سورة مريم : آية ٥ ، ٦.

(١٥) سورة الأنعام : آية ٩١.

(١٦) سورة الأنعام : آية ١٠٩، راجع: السبعة/٢٦٥، والإتحاف/٢١٥.

(١٧) سورة آل عمران : آية ١٦٠. راجع : الإتحاف /١٨١.

(١٨) سورة الزخرف : آية ٨٠. راجع : الإتحاف/ ٣٨٧.

(١٩) شرح التسهيل/ ٤ : ٨٣ ، وانظر : معانى القرآن للأخفش/ ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥.

(٢٠) البحر/ ٥ : ٣٤٣.

(٢١) سورة يوسف : آية ٩٠ ، ولم تورد المصادر قراءة صريحة بإسكان القاف. راجع : البحر/ ٣٤٢:٥ ، ٣٤٣. والإتحاف/٢٦٧.

(٢٢) راجع : الخصائص/ ٢ : ٣٣٩، ٣ : ٩٥ ، ٩٦ ، وهمع الهوامع/ ١ : ٥٤، والخزانة/ ٤ : ٢٨٤.

قرائن أخرى ، أهمها قرينة السياق التى تمنع اللبس ويؤمن معها إلغاء الإعراب ، مراعاةً للخفة ، وطلبا لسهولة النطق .

وقد ورد مثل هذا التخفيف فى قول الراعي النميرى :

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا ۞ وابنا نزارٍ فأنتم بَيْضَةُ البلَدِ

وقول لبيد :

تَرَّاك أمكنةٍ إذا لم أرضها ۞ أو يرتبطْ بعض النفوس حمامُها

وقول الشاعر :

وناعٍ يُخَبِّرُنا بمقتل سيّدٍ ۞ تقطّعُ من وجدٍ عليه الأناملُ

بالإضافة إلى قراءة أبى عمرو : ﴿وما يُشعِرْكُمْ[23]﴾ ، وقراءة الأعمش : ﴿وما يَعِدْهُمُ الشيطانُ[24]﴾ .

والنماذج السابقة تعني أن الظاهرة ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تحدث فى الشعر والنثر على حد سواء[25].

ويمكن أن يُعد من قبيل ما سبق اطّراحُ الحركة المقتضاة بعد أن يُستبدل بها حركة أخرى تنوب منابها ، وغالبا ما تكون حركة حرف الروي هى الدافع لمثل هذا الاستبدال ، ففي قول أبى تمام :

جديرٌ بأن يستَحْيِىَ الله باديا ۞ به ، ثم يستحْيِي الندى ويراقبهْ

نقل التبريزى عن أبى العلاء قوله : إن « يستحيي الثانية رفعها لمكان القافية ، ولأنه لا يمكن فيها غير ذلك ، ولو جعلها فى موضع نصب لكان قد أسكن الياء في موضع التحريك ، وذلك ردىء ، والكوفيون يرون أن الناصب إذا لم يصحب الفعل

---

(٢٣) سورة الأنعام : آية ١٠٩.

(٢٤) سورة النساء : آية ١٢٠. راجع : المختصر/٢٩.

(٢٥) راجع : بحر العوام/ ١٣٨، ١٣٩ ، وشرح التبريزي/ ٢ : ٦٤.

فرفعه جائز ، ورفعه (يستحيي) أوكد لرفع (يراقبه) ؛ لأن المرفوع يكون تابعا لمثله[٢٦] ».

وقد عدّ التبريزي من قبيل ما سبقْ قول أبى تمام :

غريبةٌ تؤنِسُ الآدابُ وحشتَها ... فما تحلُّ على قومٍ فترتحلُ

إذ رأى أن الصواب نصب اللام[٢٧] .

وقال ابن المستوفى في التعقيب على قول التبريزى السابق : « فاضطر وعطف (ترتحل) على (تحل) ، فنفى الحلول والارتحال، فعطف مرفوعا على مرفوع، على حد قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[٢٨] ، أثبت النون لأنه عطفه على (تدهن) ولم يجعله جواب التمنى ، ويجوز نفي الحلول وجعل (ترتحل) منقطعا عن الأول ، كأنه قال : ما تحل ... فهي ترتحل على كل حال[٢٩] ».

وإذا كانت التخريجات لهذا البيت متناسبة مع المعنى فليس هناك ما يُوجب إدخاله تحت اطّراح حركة الإعراب عند أمن اللبس ؛ لأن العطف على المرفوع لا يخل بالمعنى ولا ينقص من مراد الشاعر. وإذا أمكن الحمل على الظاهر فلا داعى لتكلف التخريج واصطناع التأويل.

---

(٢٦) ديوان أبي تمام/ ١ : ٢٣٤.

(٢٧) ديوانه/ ٣ : ٢٠.

(٢٨) سورة القلم : آية ٩.

(٢٩) حاشية المحقق/ ٣ : ٢٠.

اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ لفظ (كل)

تحققت هذه الظاهرة في شعر أبى تمام ثلاث مرات ؛ فى قوله[(1)] :

وكلُّ حُسْنٍ فمن عينيك أولُه ... مذ خَطَّ هاروتُ فى عينيك عسكره

وقوله[(2)] :

كلُّ ما منظرٍ رأيت من الْحُسْـ ... ـنِ ففيه منه جميعُ جميعِ

وقوله[(3)] :

كلُّ سقامٍ تراه في أحدٍ ... فذاك فرعٌ والأصلُ في بدني

والأصل أن اقتران خبر المبتدأ بالفاء في اللغة جوازا محكومٌ بكون المبتدأ اسما موصولا ، وصلته جملة فعلية ، تشبيها لخبر الموصول آنئذ بجواب الشرط ، فكأن الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وقد ورد ذلك فى أفصح النصوص وهو القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿ الَّذين يُنفقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ [(4)] ﴾ ، ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ[(5)] ﴾ ، ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ [(6)] ﴾ ، ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا[(7)] ﴾ . كما قرر ابن مالك جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ نكرة

---

(١) ديوانه/ ٤ : ٢٠٨.

(٢) السابق/ ٤ : ٢٣٤.

(٣) السابق/ ٤ : ٢٨١.

(٤) سورة البقرة : آية ٢٧٤.

(٥) سورة آل عمران : آية ١٦٦.

(٦) سورة النساء : آية ٧٩.

(٧) سورة النساء : آية ١٦ ، وانظر في ذلك : معانى الأخفش/ ٨٠ ، ٨١ ، ١٨٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١، ٢٤٢، والأصول/ ٢ : ١٦٨ ، وإعراب القرآن للنحاس/ ١ : ٤٧٣ ، ومعاني الزجاج/ ١ : ٣٥٨، ٢ : ٨٠ والمغنى/ ١ : ١٤١.

عامةً موصوفة بجملة أو بشبه جملة(٨) .

وفي البيتين الثاني والثالث- من أبيات أبى تمام - أُضيفت (كل) إلى نكرة موصوفة بفعل صالح للشرطية ، وهو من المواضع التى قررها ابن مالك لإجازة اقتران الخبر بالفاء ، قال : « ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مُشْعرا بالمجازاة : كلّ رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ ، وكلُّ عبدٍ لكريمٍ فما يضيعُ ، وكلُّ نفسٍ تسعى لنجاتها فلن تخيبَ(٩)».

أما البيت الأول فليست (كل) فيه مضافة إلى موصوف ، لا بهذه الثلاثة ولا بغيرها ، ومن ثَمَّ لم يردْ له في كلام ابن مالك ذكرٌ ، والجامع بين القسمين - كما أرى - عموم النكرة ، ولا يختلف عن البيت الثانى الذي أُضيفت (كل) فيه لـ (منظر)، ووصفت بـ (رأيتُ من الحسن) ، بل إن البيت الأول أبلغ في الدلالة ، لأنه ترك الحُسن على إطلاقه غير مقيد بقيد ، فترك للذهن أن يجول فيه كل مجال ، بخلاف ما لو قُيد ، فإنه يدل حينئذ على محدودية الحسن وتقيده بحدود معينة.

وبهذا لا يكون لقول التبريزى عن البيت الأول إن أبا تمام « أدخل الفاء فى هذا الموضع لإقامة الوزن» وجهٌ ؛ لأن عموم النكرة المضافة لاسم جنس معنوي مسوغٌ كافٍ لاقتران الخبر بالفاء ، فضلا عن أن الأخبار فى الأبيات الثلاثة جاءت جملا اسمية ، وهو عاملٌ آخر مساعد لقبول الفاء في مثل هذا الموضع.

---

(٨) شرح التسهيل/ ١ : ٣٢٨.

(٩) شرح التسهيل/ ١ : ٣٣٠.

النواسـخ

تعددت الظواهر النحوية المتصلة بالنواسخ في شعر أبى تمام ، بيد أنها -غالبا - ظواهر قليلة الورود ، لكن قلة ورودها لا تنفي كونها جديرة بالإشارة إليها ، ومن هذه الظواهر :

أ- وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (ليس) :

· جاء الفعل الماضى خبرا لليس غير مقترن بـ (قد) فى قول أبى تمام[1] :

أو ليس عمروٌ بثَّ في الناس الندى ... حتى اشتهينا أن نصيب بخيلا ؟

والأصل أن لا يقع الفعل الماضي خبرا لصار ولا لليس ، ولا لما لزم أوله (ما) في قول أكثر النحاة . أما بقية أفعال الباب فالصحيح جواز مجيء خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، « وعليه البصريون ؛ لكثرته فى كلام العرب شعرا ونثرا كثرة توجب القياس . قال تعالى : ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ[2]﴾ - ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ[3]﴾ - ﴿أَوَ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم﴾[4] ، وقال الشاعر :

* ثم أضحَوْا لَعِبَ الدهرُ بهم *

وقال :

* وقد كانوا فأمسى الحيُّ ساروا *

وحكى الكسائى : أصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير ، يعني : ناقته ، وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها .. واشتراط (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[5] »، فإن وردت كان وأصبح وأضحى

---

(١) ديوانه/ ٣ : ٧١ .

(٢) سورة يوسف : آية ٢٦.

(٣) سورة المائدة : آية ١١٦.

(٤) سورة إبراهيم : آية ٤٤.

(٥) همع الهوامع/ ١ : ١١٣ ، وانظر : شرح الكافية/ ١ : ٢٥١ ، ٢٥٢.

وأمسى وظل بمعنى صار امتنع وقوع الماضى خبرا لها(٦) . وقد عدّ بعض النحاة الإخبار عن (ليس) بالفعل الماضى من خواص لغة الشعر ، إذ ورد في قول الشاعر :

وقُولا لها : ليس الضلالُ أجارنا ولكننا جُرنا لنلقاكمُ عَمْدَا

فأخبر عن (ليس) بـ (أجارنا) وهو فعل ماض ، ولا يجوز في النثر(٧) .

بيد أن بعض النحاة أجاز ذلك فى الشعر والنثر على حد سواء ، قال ابن مالك : « وربما خالفتهنّ (ليس) فوليها فعلٌ ماضٍ ؛ كما جاء فى الحديث من قول النبي ﷺ : (أليس قد صليتَ معنا؟) ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيدٌ . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد تخالفهن ليس ، أى قد تخالف (ليس) صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعلٍ ماضٍ(٨)».

لكن الملحوظ أن الحديث والمثالين مما دخلت فيه (ليس) على الفعل ، حتى إن النحويين قدروا لها اسما هو ضمير الشأن ، وهذه التشكيلة اللغوية التى وردت فى كلام ابن مالك مسوغٌ كافٍ لكونها شيئاً مخالفا لما قيل إنه خاص بلغة الشعر ؛ ففي بيت أبى تمام والبيت المستشهد به فى كلام الحيدرة اليمني كان اسم ليس ظاهرا وخبرها جملة فعلية ماضوية . أما دخول (ليس) على الفعل مباشرة وبقاؤها ناسخة فأمرٌ غير مسلم به فى الدرس النحوي ، حتى إن سيبويه نفسه الذى أورد المثالين النثريين اللذين نقلهما ابن مالك قال : « وقد زعم بعض العرب أن (ليس) تُجعل كـ (ما) ، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيدٌ ، قال حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالى معرّسهم وليس كلَّ النوى يلقى المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة :

---

(٦) السابق/ ١١٤.

(٧) كشف المشكل/ ١ : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٩٣.

(٨) شرح التسهيل/ ١ : ٣٤٤.

هي الشـفـاءُ لدائي لو ظفـرتُ بهـا وليس منهـا شـفـاءُ الداء مـبـذولُ

هذا كله سـمع من العـرب ، والوجـه والحـدّ أن تحـملَه على أن في (ليس) إضمارا ، وهذا مبتدأ ، كقوله : إنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ[٩] ».

(ليس) فيما ذكره ابن مالك - إذن - يمكن أن تكون حرفا لمباشرتها الفعل ، ويكون المراد مما ذكر : أَمَا قد صليت معنا ؟ - ما خلق اللهُ أشعر منه - ما قالها زيدٌ ، والجمل بهذا الفهم واضحة المعنى ، جيدة الأداء ، لا تحتاج إلى ذلك التقدير الذي نُودِيَ به. يؤيدني فيما ذهبت إليه أن النحاة - حين اشترطوا لعمل أفعال الاستمرار (زال - برح - فتئ - انفك) أن تُسبق بنفي أو شبهه - ذكروا من شواهد النفي قول الشاعر :

ليس ينفك ذا غني واعـتـزاز كل ذي عـفـة مُـقِلٌ قنوعِ

وعلّق بعضهم على ذلك - في أحد توجيهَيْه - بأن (ليس) مهملة غير عاملة[١٠] ومعنى ذلك أن دورها في الجملة ليس إلا الدلالة على النفي مثل (ما) ، وهي كما ترى داخلة على فعل مضارع.

وقد وردت (ليس) داخلة على الفعل المضارع في شعر أبي تمام خمس عشرة مرة ، هي[١١] :

١ - وليس يعرفُ كُنْهَ الوصل صاحبُه حـتى يغـادَى بنأى أو بهـجـران

٢ - أىُّ القلوب عليكم ليس ينصدعُ ؟ وأىُّ نوم عليكم ليس يمـتـنع ؟

٣ - غدا ليس يدري كيف يصنع معدمٌ درى دمـعُـه في خـدّه كـيف يصنعُ

---

(٩) الكتاب/ ١ : ١٤٧.

(١٠) انظر : حاشية الصبان/ ١ : ٢٢٧، والعيني/ ١ : ٢٢٧، وحاشية يس على التصريح/ ١ : ١٨٥.

(١١) ديـوانـه/ ٢ : ٣١٠، ٤ : ٨٩، ٩٤، ٢٦٥، ٧٨، ٢٢٤، ٣١٣، ٣٦٥، ٣٧٢، ٤٠٨، ٤٤٨، ٥٧٧ ، ٥٩٢ بترتيب إيراد الأبيات فوق.

٤ - كـيف سُلُوَى ولست ترحـمني ... ليس بهـذا تُجـاوُرُ النعمُ

٥ - بحيث حل فقيد المجد مغتربا ... ومُـورثاً حـسراتٍ ليس تُفْـتَـقَـدُ

٦ - نَفَسٌ يحـتـشُّـه نَفَسُ ... ودمـوعُ ليس تحـتـبس

٧ - لجاجةٌ بي فيكم ليس يُشْبهها ... إلا لجـاجـتُكم في أنكم عـربُ

٨ - كذبْتُمْ ، ليس ينبو من له حسبٌ ... ومـن لـه أدبٌ عـمَّـن لـه أدبُ

٩ - ليس تُغني شيئا ولو كنت قارو ... نَ الغنى واشـتـريْتَ دَربَ النُّورَه

١٠ - صَـرْدٌ ونَكْدٌ وزَنْدٌ انت مـعـذورُ ... أُسْدُ الشَّرَى ليس تنميها الخنازيرُ

١١ - ليس يُغنى إذا تتابع أمْـرُ اللّـ ... ـهِ نَتْـفٌ ولاطِلاءُ رقـاقِ

١٢ - ليس يدرى إلا اللطيف الخبيرُ ... أيُّ شئ تُطوَى عليه الصـدور ؟

١٣ - فإن ذمَّت الأعداءُ سوء صباحها ... فليس يؤدي شكرها الذئبُ والنسرُ

١٤ - فكل هذا منحتُ الحادثاتِ به ... إني امرؤٌ ليس ترضى الضيْمَ لي الهِمَمُ

وليس هناك أي داعٍ لفظي أو معنوي لتقدير ضمير شأن في أمثال هذه الجمل حتى نحمى (ليس) من كونها قامت بوظيفة الحرف ونبقيها على وظيفة الفعل الناسخ. إن المقصود في الجمل الخمس عشرة واضح : ما يعرفُ كنهَ الوصل صاحبُه - لا ينصدع - لا يمتنع - ما يدري - ما بهذا تُجاورُ النعم - ما تُفتقَدُ ... الخ.

إن (ليس) حين تدخل على الجملة الفعلية فيليها الفعلُ مباشرة - أو مقترنا بقد إن كان ماضيا - وهو ما نراه ضروريا ، تؤدى فى الجملة مؤدى حرف النفي ، وتتجرد

حينئذ من كونها منتمية إلى الأفعال الناسْخة ، ولسنا - بذلك - ممن يحمّل الكلام فوق طاقته ، فعن ابن السراج أن بعض العرب يشبهها بـ (ما) ، فيقول : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، فيرفع الاسم والخبر ؛ لانتقاض الخبر بإلاّ(١٢) ، بل إن الرضيّ - عند حديثه عن الرابط في جملة الحال - يقول : «وحكم الجملة المصدرة بليس - إن كانت فعلية - حكم الاسمية؛ في أن اجتماع الواو والضمير أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير ، وذلك لأن (ليس) لمجرد النفي على الأصح ، ولا يدل على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل علي الاسمية ، فالاسمية معها باقية على اسميتها(١٣) ».

ولا يعنينا من النص السابق إلا قول الرضى « فهو كحرف نفي داخل على الاسمية »، وهذا يعني أن بعض النحاة يرى في (ليس) صورة من الحرف حتى وهي داخلة على الجملة الاسمية ، فكيف وهي داخلةٌ على الجملة الفعلية؟!!.

نخلص من كل ما سبق إلى أن وقوع خبر (ليس) فعلا ماضيا أمرٌ مقصورٌ على لغة الشعر ، وهو ما فعله أبو تمام في البيت الذي بدأنا به النقاش. أما دخولها على الفعل مباشرة فليس على إضمار اسم هو ضمير الشأن ، وإنما على استعمال (ليس) استعمال الحرف ، وهو ما تومئ إليه معانى النصوص ، وما نادى به النحاة ، وما يريغ إليه الشعراء فى نصوصهم ، ويرمى إليه الناثرون في نثرهم. بيد أنّا مع الكوفيين في اشتراط اقتران الماضي المباشر لليس بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، حتى تقربه من الحال ؛ لأن المشاهد من استقراء الأساليب أن دخولها مباشرة على الفعل مقصورٌ - فى الأساليب الفصيحة - على الفعل المضارع ، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى القول بأن (ليس) و (ما) مختصان بنفي الحال ، على حين رأى آخرون أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل ، وتوسط فريق ثالث فقال : إن أصلهما لنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه(١٤) . والكلام

---

(١٢) الأصول/ ١ : ٩٠.

(١٣) شرح الكافية/ ١: ٢١٢.

(١٤) همع الهوامع/ ١ : ١١٥.

السابق إن صدق عليهما ناسخين داخلين على المبتدأ والخبر فإنه لا يصدق عليهما داخلَيْن على الفعل ، فما ضرب : لنفي الماضي ، وما يضرب : لنفي الحال ، وكذلك الأمر فيما لو قيل - كما ورد - : ليس خلق الله مثله ، وليس ينفك ذا غنى ... الخ.

ب - حذف خبر (ليس) ، وبقاء اسمها :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله[١٥] :

مــا زال وســواسي لـعــقلي خــادمــا ... حــتى رجــا مطرا ، وليس ســحــابُ

والمعنى : وليس سحابٌ موجودًا، أو ظاهرًا.

ويرى ابن مالك أنها خصيصة من خصائص (ليس) ، فقد « اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا) ، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر ، كقول الشاعر :

ألا يـالـيـلُ ويـحـكِ نبّـــئـــينـا ... فــأمـــا الجـــود منكِ فليس جـودُ

أراد : فليس منك جودٌ ، أو : ليس عندك جودٌ . ومثله قول الآخر :

يَئِـسْـــتُم وخِلْتُم أنه ليس ناصـــرٌ ... فـبُـوِّئْتُمُ مـن نصـرنا خـيـرَ مَـعْـقلِ

وحكى سيبويه : ليس أحدٌ ، أي : ليس هنا أحدٌ[١٦] ».

ونُقل عن الفراء مثل ما قاله ابنُ مالك ، فقد جوز في (ليس) خاصة أن يقال: ليس أحدٌ ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكرة ، كقولك : ما مِنْ أحدٍ[١٧] .

ومهما يكن من أمر الخلاف بين النحاة فقد رأى فريقٌ منهم جواز حذف خبر كان وأخواتها في الضرورة الشعرية ، في حين رأى فريق آخر جواز الحذف اختيارا إذا وجدت قرينة على المحذوف ، فأبو تمام - على كل المذاهب في الحذف - لم يخرج عما قرره العلماء ، ولم يندّ عن أساليب الفصحاء .

---

(١٥) ديوانه/ ٤ : ٣١٢.

(١٦) شرح التسهيل/ ١ : ٣٥٨ ، ٣٥٩، وانظر : الكتاب/ ٢ : ٣٤٦.

(١٧) همع الهوامع/ ١ : ١١٦.

جـ- دخول (ليس) على مرفوعين :

دخلت (ليس) على مرفوعين في شعر أبي تمام مرةواحدة في قوله[١٨] :

رفعَ الخلافةَ رايةً فتقاصرتْ عنها الرجالُ وحازها داودُ
السيّدُ العَتَكِيُّ غيرَ مدافَعٍ إذ ليس سؤددُ سيدٍ موجودُ

وقد ورد مثل هذا الأسلوب - قبل أبي تمام - في قول هشام أخي ذي الرمة :

هي الشفاء لدائى لوظفرتُ بها وليس منها شفاء الداء مبذولُ

كما ورد مع (كان) في قول من يُوثق بعربيته :

إذا متُّ كان الناسُ صنفان : شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وقد وجه الجمهور أمثال هذه النماذج على أن الاسمين المرفوعين جملة اسمية في محل نصب وقعت خبرا للناسخ ، أما اسمه فضمير الشأن ، « ونقل عن الكسائى - فى البيت الأخير - أن (كان) ملغاة ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة[١٩]».

وبناء على ما رآه الكسائى وابن الطراوة في (كان) من إمكان كونها ملغاة في العمل مع كونها ركنا أساسيا في جملة الشرط ؛ لأنها جوابه ، نرى إمكان جعل (ليس) فيما دخلت عليه مُلغاةً لا عمل لها ، فكأنها قائمة بوظيفة (ما) التميمية التي تفيد النفي في الجملة دون أن تؤثّر في الخبر إعرابا .

د - حذف (لا) من (زال) في غير القسم :

الفعل (زال) واحدٌ من أفعال أربعة هي (زال - برح - فتئ - انفك) يطلق عليها (أفعال الاستمرار) ، ويشترط في كونها ناسخة أن يسبقها نفيٌ ، أو شبه نفي ، ولا يُحذف النافي معها - قياسا - إلا بعد القسم ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ[٢٠] ﴾ ، وقول الشاعرة :

---

(١٨) ديوانه/ ٢ : ١٤٩.

(١٩) همع الهوامع/ ١ : ١١١ ، وانظر : الكتاب/ ١ : ٧٠ ، ١٤٧ ، والمقتضب/ ٤ : ٩٨- ١٠١.

(٢٠) سورة يوسف : آية ٨٥.

حلفتُ يميناً بابن قحفان بالذي تكفلَ بالأرزاق في السهل والجبَلْ
تزالُ حبالٌ مُبْرَماتٌ أعدّها لها ما مشى منها على خفّه الجمَلْ

أما الحذف في غير أسلوب القسم فقد شذذه النحاة ، كما في قول الشاعر :

وأبرحُ ما أدام اللهُ قومي بحمد الله منتطقاً مُجيدا

أي لا أبرح منتطقًا مجيدًا(٢١)

وقد ورد الفعل (زال) في شعر أبي تمام قائما بوظيفته غير مسبوق بنفي في بيتين فقط ، هما قوله :

لا زال جودُك يخشى البخلُ صولتَهُ وزال عودك تسقى روضَهُ الدِّيَمُ

وهو الذي علق عليه التبريزي بقوله : « إذا صحت هذه الرواية فقد حذف (لا) في قوله : (وزال عودك) ؛ لأنه أراد : ولا زال عودك ، وحذفها في هذا الموضع قليل ، وإنما كثر في القسم ، كما جاء في الآية : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ ، أي : لا تفتأ ، ومثله كثير ، فأما في بيت الطائي فحذفها مفقود ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس(٢٢)».

وقد نقل المحقق عن (الصّولى) أن روايته : (وذاك عودك) ، وبها - إن صحت- لا يكون لكلام التبريزي محلّ .

بيد أن لنا على كلام التبريزي مأخذا على قوله : « أما في بيت الطائي فحذفها مفقودٌ ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس» ، إذ نرى أن وجود (لا) قبل (زال) في الجملة المعطوف عليها في بداية البيت دليلٌ كافٍ لانتفاء اللبس الناتج عن حذفها في الجملة المعطوفة ، أما رواية الصولي في البيت السابق فقد تكون نوعا من التحريف الخطيّ ، والفرق بين الكاف واللام - في الخط - جدّ يسير ، فضلا عن أنّ السياق يرجّح كون عجز البيت يفيد الدعاء مثل صدره . أضف إلى ذلك أن أبا تمام حذف (لا) قبل (زال) في البيت الآخر ، وهو قوله(٢٣) :

---

(٢١) انظر : شرح ابن عقيل/ ٩٩ ، وشرح التسهيل/ ١ : ٣٣٤ ، ٣٣٥.
(٢٢) ديوان أبي تمام/ ٣ : ٢٤٧.
(٢٣) السابق/ ٣ : ٢٨٥.

جادتْك عنّي عيونُ المزن والدِّيَمُ وزالَ عيشك موصولا به النِّعَمُ

ولم ترد في هذا البيت رواية أخرى ، والصدر جملة إنشائية قُصد بها الدعاء، والتناسق بين المعطوف والمعطوف عليه يقتضى كون العجز أيضا جملة دُعائية ، مما يرجح كون المراد : ولا زال عيشُك ، مما يعني أن أبا تمام سوّغ لنفسه الحذف معتمدا على أمن اللبس الذي ضَمِنَهُ السياق ، ولا يشك قارئ فَطِنٌ في كون المقصود في كلا البيتين (ولا زال) ؛ فالمسرح اللغوى - والقصيدة في المدح - والتواؤم بين المعطوف والمعطوف عليه ، من بين المؤشرات التي تُعين على فهم المراد ، وتقف حائلا دون الوقوع في اللبس.

هـ - حذف خبر (كان) فى غير مواضع الحذف :

حدّد النحاة مواضعِ الحذف في جملة (كان) فيما يأتي :

* أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، ويكثر ذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، كما فى : الناسُ مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌّ ، بنصب الأول على الخبرية لكان والمحذوف هو الاسم ، أي : إن كان عملهم خيرا . ومثال (لو) قول الرسول الله ﷺ «التمسْ ولو خاتما من حديد» ، أي : ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد ، ويقل حذفها مع اسمها بدون (إن) و (ولو) الشرطيتين .

* أن تحذف مع معموليها بعد (إن) الشرطية في مثل : افعلْ هذا إمّالا ، أى : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، وكذا في قول الراجز :

قالتْ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ كان فقيرا مُعْدَماً قالت : وإن

أى : وإن كان فقيرا معدما[24] .

لكن أبا تمام قال من قصيدة فى المدح[25]:

فمضَى لَوَ انَّ النارَ دونك خاضها بالسيف إلا أن تكون النارُ

وكان مقتضى الظاهر أن تنصب (النار) على أن يكون اسم (تكون) ضميرا

(٢٤) انظر : شرح التصريح/ ١ : ١٩٣ - ١٩٥.

(٢٥) ديوانه/ ٢ : ١٧٣.

مستترا ، أي : إلا أن تكون هي النارَ . بيد أن القصيدة كلها مضمومة الروي ، فمطلعها(٢٦) :

لا أنت أنت ولا الديارُ ديارُ خَفَّ الهوى وتولَّتِ الأوطارُ

ومن ثم مثّل البيت مشكلة من مشكلات شعر أبي تمام ، فقد نقل التبريزي عن أبى العلاء قوله : « رفع النار فى آخر البيت ، وذلك جائز بلا اختلاف ، والنصب في هذا الموضع أحسن ؛ لأنه يقتضى الضمير ، إذْ كان المعني : إلا أن تكون النارُ التي تُخاض النارَ التي هي جهنم(٢٧) ».

أما المرزوقي فيقول : « النار : مرتفع بيكون وخبره مضمر ، كأنه قال : إلا أن تكونها النارُ ، ويعني بها نار جهنم ، فيقول : مضى هذا الممدوح طالباً لك أيها المنهزم ، ولو اعترض دونك له النار لاقتحمها بنفسه ولم يحجم ، إلا أن تكون النارُ نارَ جهنم ، يُريد : إلا أن يُفضى طلبه لك به إلى إثم يستحق به من الله العقاب ، فإنه حينئذ يكف ولا يقدم وَرَعاً منه وحسن مراقبة(٢٨) ».

وهناك فرق واضحٌ – فى التقدير – بين أبى العلاء والمرزوقى ، فأبو العلاء يقدر الخبر ظاهرا : إلا أن تكون النارُ التى تُخاضُ النارَ التى هى جهنم، والمرزوقى يقدره ضميرًا: إلا أن تكونها النار، وظاهر تقدير أبى العلاء أقربُ إلى منطق الفهم ، لكن فيه حذفا فوق طاقة الجملة بلا دليل ، فصفةُ النار الواقعة اسما موصولا محذوفةٌ قبل حذف الخبر الموصوف هو أيضا. أما تقدير المرزوقى فأقرب إلى منطق اللغة، لكن فيه قلبا للمعنى ، فالضمير المقدر خبرا يعود إلى النار المفترضة بين الممدوح ومَنويل ، والنار الواقعة اسما هى – في الظاهر – نار جهنم، فكأن المراد : إلا أن تكونَ النارُ (نار جهنم) النارَ التى تقع – افتراضا – بين الممدوح وعدوه ، وأسلوب القلب من الأساليب الوارْدة في اللغة ، مثل : خرق الثوبُ المسمارَ ، وأدخلت القلنسوةَ في رأسي ، ولذا نرى تخريج المرزوقي أقرب التخريجين للقبول .

---

(٢٦) السابق/ ٢ : ١٦٦.

(٢٧) السابق/ ٢ : ١٧٣.

(٢٨) شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ ١١٨.

وإن كنا نرى – فى النهاية – ما رأيناه في البداية من أن ظاهر الجملة أن اسم (تكون) ضمير مستتر يعود على النار الأولى ، والنار الموجودة في قافية البيت هي الخبر ، و (ال) فيها للعهد الذهني ، أما رفع الخبر فأمرٌ فرضته حركة الرويّ في القصيدة ، وقد اطُّرحت العلامة الإعرابية المقتضاة في الخبر ؛ لأن اللبس مأمونٌ والفهم لن يسبق لغير المراد . ولن يكون أبو تمام في هذا السلوك اللغوى بِدْعا ؛ فقد وردت في التراث العربى نماذج كثيرة من الشعر روعيت فيها حركة الرويّ وأُهملت فيها حركة الإعراب ، وإن عيبت – عند من يراعون حركة الإعراب – وسُميتْ باسم (الإقواء) . ولعل هذا هو السر الأساس فى لجوء المعري والمرزوقي إلى إيجاد مخرج لأبي تمام يضمنان به الاحتفاظ لحركة حرف الرويّ بالأصالة.

و – مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة :

الأصل فى جملة (كان) أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر ، ولا يُجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر أو في ضعيف الكلام(٢٩) .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله(٣٠) :-

ولم انْسَ سَعْيَ الجود خلف سريره ... بأكْسَفِ بالٍ يستقيمُ ويَظْلَعُ
وتكبيرَه خمسا عليه مُعَالِناً ... وإن كان تكبيرَ المصلين أربَعُ

فجعل (أربع) اسم (كان) وهو نكرة ، و (تكبير المصلين) خبرا ، وهو معرفة.

ولأبي تمام من سابق استعمال الفصحاء لهذا الأسلوب ما مهّد له السبيل ، فقد قال معقر بن حمار البارقي(٣١) :

أتيناه للنعمى فكان ثوابَه ... قلوصٌ ووطْبا حاذرٍ مَذِقانِ

(٢٩) انظر : الكتاب/ ١ : ٤٨ ، والمقتضب/ ٤ : ٩١ – ٩٤ ، والمقرب/١٠٦ ، والمغنى/ ٢ : ٨٤ ، وهمع الهوامع/ ١ : ١١٩.

(٣٠) ديوانه/ ٤ : ٩٥.

(٣١) السابق/ ٤ : ٩٦.

ولم يشأ ابن مالك قصر هذه الظاهرة على لغة الشعر ، وإنما أجازها في الاختيار ، فقال : « ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول ، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه :

كأن سلافةً من بيت راسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان) ، و (عسلٌ) اسمها وهي نكرة ، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ ، فيجعل اسم (كان) ضمير (سلافة) ، و (مزاجُها عسلٌ) مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان ، ومثله قول القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضُباعا ولايك موقفٌ منك الوداعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا ، لا مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول : ولايك موقفي منك الوداعا ، أو : ولايك موقفنا الوداعا [كذا] . والمحسّن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل [الصواب : حَمل ، كما في همع الهوامع/١ : ١١٩] هذا الشبه في باب (إن) على أن جُعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، كقول الشاعر :

وإن حراماً أن أسبّ مجاشعا بآبائى الشُمّ الكرام الغطارف »(٣٢)

وقد ذهب الزجاج مثل هذا المذهب من قبل في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أن يعلمهُ عُلمَاءُ بني إسرائيل(٣٣)﴾ حيث قال : « ومن قرأ : ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةٌ﴾ – بالتاء(٣٤) – جعل (آية) هي الاسم ، و (أن يعلمه) خبر تكن(٣٥) ».

---

(٣٢) شرح التسهيل/ ١ : ٣٥٦ ، ٣٥٧.

(٣٣) سورة الشعراء : آية ١٩٧.

(٣٤) هي قراءة ابن عامر ، كما في السبعة/ ٤٧٣.

(٣٥) معاني القرآن وإعرابه/ ٤ : ١٠١.

وقد ذهب ابن خالويه أيضا مذهب الزجاج في تخريج هذه القراءة ، وإن فضل قراءة الجمهور[٣٦] ، في حين أجاز ذلك في العربية اتساعا على بُعد حين تعرض لقراءة قوله تعالى : ﴿وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ[٣٧]﴾ بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ) في رواية عن عاصم[٣٨] .

وقد اقترح ابن جني - مع تجويزه ذلك في الشعر - للقراءة السابقة واحدا من تخريجين : أولهما : أن تكون نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، تقول : خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجتُ فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما ، فأنت في الموضعين تريد واحدا من أفراد هذا الجنس ، فكذلك (مكاءٌ وتصديةٌ) في هذه الآية مرادٌ بها الجنس فأفادتْ ما تفيده معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ.

وثاني التخريجين : أنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب ، فلما دخل النفي هذه القراءة قَوَّى جعل اسم كان نكرة وحسَّنَه[٣٩] .

ولو نظرنا في كل النماذج السابقة - بما فيها بيت أبي تمام - لوجدنا المجوِّز لوقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة كونها متخصصة نوعا من التخصيص ، بوقوعها في سياق النفي في النصين القرآنيين ، أو شبه النفي في : ولايك موقفٌ ... ، أو مجيئها اسم جنس ، كما في : عسلٌ وماءُ ، وقلوصٌ ، أو تخصيصها بالإضافة المنوية كما في بيت أبي تمام ، إذ المراد - كما ينطق بذلك السياق - : وإن كان تكبيرَ المصلين أربعُ تكبيرات ، فحذف المضاف إليه للعلم به ، فقد حدثت - فيها جميعا - الفائدةُ التي أرادها ابن مالك في قوله « والمحسِّنُ لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول ».

---

(٣٦) الحجة/ ٢٤٤.

(٣٧) سورة الأنفال : آية ٣٥.

(٣٨) الحجة/ ١٤٧ ، والمختصر/ ٤٩.

(٣٩) المحتسب/ ١ : ٢٧٨ ، ٢٧٩.

ز - دخول الواو على خبر الناسخ :

تختص (ليس) بجواز اقتران خبرها بالواو إذا انتقض نفيه بـ (إلا) فصارت الجملة موجبة ، كما فى قول الشاعر :

ليس شئٌ إلا وفيه إذا ما ... قابلتْه عينُ البصير اعتبا

وتشاركها في هذه الظاهرة (كان) إذا وقعت بعد نفي ، كما في قول الشاعر :

ما كان من بشر إلا ومِيتَتُهُ ... محتومةٌ ، لكن الآجالُ تختلف

وقول الآخر :

إذا ما ستورُ البيت أُرْخِينَ لم يكن ... سراجٌ لنا إلا ووجهك أنْوَ

وأنكر الجمهور ذلك ، وأولوا الأول والثانى على حذف الخبر للضرور الشعرية أو على زيادة الواو ، في حين جعلوا الخبر في الثالث شبه جملة هو (لنا) .

وقد ذهب الأخفش - على ما نقله عنه النحاة - وابن مالك ، إلى جواز دخول الواو على خبر هذه النواسخ مطلقا ، تشبيها لجملة الخبر بجملة الحال. قال ابن مالك : « ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر :

فظلوا ومنهم سابقٌ دمعةً له ... وآخر يثني دمعة العين بالمهْ

ومثله قول الآخر :

وكانوا أناسا يَنْفَحُونَ فأصبحوا ... وأكثرُ ما يعطونه النَّظَرُ الشَّزْرُ »(٤٠

وقد أنكر الجمهور ذلك ، وجعلوا الواو واو الحال ، والأفعال تامة.

ولقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثمانى عشرة مرة ، كان الناس في مرة (كان(٤١)) ، وفي مرتين (أصبح(٤٢)) ، وفي ست مرات (أضحى(٤٣)) ، وف

(٤٠) شرح التسهيل/ ١ : ٣٥٩، ٣٦٠، وانظر : الأصول/ ٢ : ١٨٧ ، والخصائص/ ٢ : ٤٦٢، وهم الهوامع/ ١ : ١١٦.

(٤١) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٢٩.

(٤٢) السابق/ ٢ : ٢٩٢، ٣ : ٦٤.

(٤٣) السابق/ ٢ : ٣٣٨، ٤٠٣ ، ٣ : ٢٦، ٣٠٧، ٤ : ١٠١، ١٠٥.

ثلاث (أمسى[٤٤]) ، وفي مرة كل من (بات) ، و (صار) ، و (آض) التي بمعنى صار ، و (غدا) التي بمعنى صار أيضا[٤٥] ، وفي مرتين (مازال[٤٦]) .

وإذا أمكن حمل جل النماذج السابقة على كون الجملة حالية والأفعال تامة فإن ذلك غير وارد في (مازال) ، إذ يكاد إجماع النحاة ينعقد على لزومها النقص وحاجتها للمنصوب كحاجتها للمرفوع ، فباستثناء ما قيل من أن أبا على الفارسي أجاز في (مازال) أن تأتى تامة - قياسا ، لاسماعا - يُجمع غيره من النحاة على لزومها لنقص ، والتمام المروي عن أبي على يشرط أن تكون (مازال) بمعنى (ما انتقل[٤٧]) .

وقد قال أبو تمام[٤٨] :

ما زالَ وهْو إذا الرجال تواضحوا ... عند المقدَّم حيثُ كان يُقَدَّمُ

وقال [٤٩] :

ما زال ذاك الصبرُ وهو عليكمُ ... بالموت في ظل السيوف كفيلُ

ولايمكن في البيتين - حتى علي رأي أبي علي - أن تكون (زال) بمعنى (انتقل) ؛ إلا بتمحل وتكلف شديدَيْن ، فلم يبق إلا أن تكون الواو داخلة على الخبر ، لكن ذلك لا يمنع من قول بعض النحاة بحذف الخبر حتى تستقيم له القاعدة ، قال ابن مالك : « وأجاز أبو على في الحلبيات وقوع (زال) تامة ، وقد يعضد رأيه في ذلك بقول الراجز :

وفي حُمَيَّا بَغْيِهِ تَفَجُّسُ
ولا يزالُ ، وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

---

(٤٤) السابق/ ٢ : ٢٩ ، ١٥٤.

(٤٥) السابق/ ٤ : ٤١٠، ٨٦ ، ٣ : ٢١٤ ، ٢ : ٤٦٦ بالترتيب.

(٤٦) السابق/ ٣ : ٢١٥ ، ٤ : ١٠٥.

(٤٧) انظر : شرح ابن عقيل/ ١٠٤، والأشمونى/ ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦ وشرح التصريح/ ١ : ١٩١.

(٤٨) ديوانه/ ٣ : ٢١٥.

(٤٩) السابق/ ٤ : ١٠٥.

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفجّسا وهو ألوى أَلّيس ، والتفجُّس : التكبُّر ، والأليس : الشجاع[(٥٠)] ».

وإذا كان الخبر وصفا للمبتدأ في المعنى - كما يقولون - والحال وصفٌ لصاحبها كذلك ، فمعناه أن المشابهة بينهما واردةٌ ، ومن ثم يكون دخول الواو على جملة خبر الناسخ مسوَّغا ، لما بينه وبين جملة الحال من أوجه اتفاق ، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن بعض الكوفيين يقولون إن خبر كان وأخواتها منصوبٌ على الحالية[(٥١)] .

ح- وقوع (ما دام) في بداية الجملة :

أوقع أبو تمام (ما دام) في صدر الجملة مرة واحدة في شعره ، وذلك حين قال[(٥٢)] :

ما دام هارونُ الخليفةَ فالهدى في غبطة موصولة بدوام

والأصل في هذا الفعل أن يكون مسبوقا بجملة كاملة ، سواء أورد تاماً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وأمَا الَذين سُعدُوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض[(٥٣)] ﴾ ، أم كان ناقصا ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَأوْصاني بِالصَّلاة والزَكاة ما دمتُ حيًا[(٥٤)] ﴾ ، وذلك لأن (ما) فيها مصدرية ظرفية ، والمصدر المؤول يقوم بوظيفة ظرف الزمان ، والظرف لابد له من متعلَّق[(٥٥)] .

والأسلوب الذى جاء به أبو تمام لا يُقبل - من وجهه نظرى - إلا على التقديم والتأخير ، أى : فالهدى فى غبطة موصولة بدوام مادام هارون الخليفة ، وللشاعر

---

(٥٠) شرح التسهيل/ ١ : ٣٤١، ٣٤٢.

(٥١) همع الهوامع/ ١ : ١١١ .

(٥٢) ديوانه/ ٣ : ٢٠٤.

(٥٣) سورة هود : آية ١٠٨.

(٥٤) سورة مريم : آية ٣١.

(٥٥) راجع : شرح المفصل/ ٧ : ١١٤.

من مقوّمات الفن الشعرى مندوحة فيما يقدم ويؤخر مادام اللبس مأمونا والمعنى مفهوما ، لأن الخيار الآخر هو أن تكون (دام) تامة بمعنى (بقى) ، فتوقع في محظورين : أحدهما : السابق ، وهو حاجة الظرف لمتعلَّق مما يقتضى إعادة النظر فى ترتيب الجملة. والثاني : نصب الخليفة على الحالية ، وهو معرفة ينبغى تأويلها بنكرة ، وهو تكلف في التخريج قد يتناقض مع المدح الذي قصد إليه الشاعر ، وللتقديم هنا من الحفاوة بالممدوح وإعلاء قدره والاستبشار بدوامه ما يجعل المتعلَّق يتبادر إلى النفس قبل ذكره ويقر في الوجدان قبل نطقه .

ط - زيادة (إنْ) بعد (ما) الداخلة على (زال) :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله(٥٦) :

وما إن زال في جَرْم بن عمرو	**كريمٌ من بنى عبد الكريم**
يكاد نداه يتركه عديما	**إذا هطلتْ يداه على كريم**

ولم أسمع بمثل هذا الموضع من قبل، ولا قرأته في مصدر من مصادر النحو. صحيحٌ أن (إنْ) تُزاد بعد (ما) النافية الداخلة على جملة فعلية كما فى قول النابغة:

ما إن أتيتُ بشىء أنت تكرهه	**إذنْ فلا رفعتْ سوطي إليَّ يدي**

أو اسمية ، كما في قول فروة بن مسيك :

وما إن طِبُنا جُبْنٌ ولكنْ	**منايانا ودُولة آخرينا**

وقد تزاد بعد الموصولة الاسمية ، كما في قول جابر بن رألان الطائى :

يُرجَى المرءُ ما إنْ لا يراه	**وتعرض دون أدناه الخطوبُ**

وبعد (ما) المصدرية ، كما في قول الشاعر :

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ	**على السنّ خيرا لا يزال يزيدُ**

---

(٥٦) ديوانه/ ٣ : ١٦١ .

وبعد (ألا) الاستفتاحية ، كقول الآخر :

ألا إن سرى ليلى فبتُّ كئيبا   أحاذرُ أن تنأى النوى بغضوبا

لكن ليس من بين هذه المواضع زيادة (إنْ) بين (ما) النافية و (زال[٥٧]) .

وليس لمثل هذا الوارد تفسيرٌ - فى نظري - إلا القياس ، فقد علم أبو تمام بزيادة (إنْ) بعد (ما) النافية : مطلق (ما) النافية ، فلم يأبه بالسماع : هل ورد أمْ لا؟ وزاد (إن) بعد (ما) النافية الداخلة على (زال) ، خاصة إذا أعانه السياق في أن يفهم الناس عنه مراده دون أن يكون في الجملة لَبْسٌ يؤاخذ عليه أبو تمام .

ي - توسط الخبر بين الناسخ واسمه فى غير مواضع التوسط :

الأصل في أخبار كان وأخواتها أنه يجوز توسطها بين الناسخ واسمه حيث يجوز تقدم الخبر على المبتدأ[٥٨]. وإذا كان ممتنعا أن يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأنه يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيدٌ قام ، بخلاف : زيدٌ قائمٌ أو : قام أبوه ، و : أخواك قاما ، في غير لغة هذيل وطيء وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب[٥٩] ، فإن توسط خبر الناسخ في مثل هذا الموضع غير مقبول للسبب نفسه ، وهو التباس اسم الناسخ بفاعل الفعل.

لكن أبا تمام كسر هذه القاعدة بقوله[٦٠] :

فلا برحتْ تسطو ربيعةُ منكمُ   بأرقم عطّافٍ وراء الأراقمِ

والأصل : فلا برحتْ ربيعةُ تسطو .

بيد أن مثل هذا الأسلوب يمكن أن يُقبل في إطار تمام الفعل (برح) ، وتكون جملة (تسطو ربيعة) في محل نصب على الحالية ، ويكون الأسلوب من باب التنازع ،

---

(٥٧) راجع : المغنى/ ١ : ٢٣ ، ٢٤، وحاشية الأمير على المغني ، ورصف المباني/ ١٩١، ١٩٢.
(٥٨) انظر : شرح التسهيل/ ١ : ٣٤٨ ، وهمع الهوامع/ ١ : ١١٧.
(٥٩) انظر : شرح ابن عقيل/ ٨٦ ، ٨٧، وأوضح المسالك/ ١ : ٢٠٨.
(٦٠) ديوانه/ ٣ : ٢٦٠.

إذ تنازع الفعلان (برح) و (تسطو) الفاعل (ربيعة) فتطَلَّبَهُ كل منهما فاعلا له ، فإن جعلناه فاعل (برح) كان في (تسطو) فاعلٌ مضمر هو الرابط بين جملة الحال وصاحبها المتأخر لفظا ، وإن جعلناه فاعل (تسطو) - على رأيٍ - كان في (برح) ضميرٌ هو فاعله ، ويكون الرابط في جملة الحال ظاهرًا ناب مناب الضمير ، على حد قول الشاعر في عائد الموصول :

سعادُ التي أضناك حبُّ سعادا   وإعراضها عنك استمرَّ وزادا

أما في باب **كاد وأخواتها** فقد أجاز بعض النحاة في أخباره أن تتوسط بين الناسخ واسمه على الإطلاق ، اقترن الخبر بـ (أَنْ) أم لم يقترن . قال ابن عصفور : «وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال علي أسمائها ، فتقول : (عسى أن يقومَ زيدٌ) ، و(يوشك أن يقوم عمرٌو) علي أن يكون (زيدٌ) اسم (عسى) و (عمرو) اسم (يوشك) ، و(أَنْ) والفعل في موضع الخبر(٦١) ».

ويجيز بعض النحاة في (عسى أن يقوم زيدٌ) أن تكون (عسى) تامة ، وما بعدها فاعلها ، كما يجوز أن تكون ناقصة على تقديم الخبر(٦٢) ، وأجاز بعضهم تقديم الخبر إذا لم يقترن بـ (أن) ، ممثلا بقولهم (طفق يصليان الزيدان) مما برز فيه ضمير الاسم في الخبر المتوسط ، إشارة إلى أنه قُدِّم من تأخير ، وقد نُسب إلى المبرد إجازة التوسط في مثل (عسى أن يقوم زيدٌ(٦٣)) ، بيد أن نصه فى ذلك لا يصرح بغير التمام حيث قال : « فأما قولهم : (عسى أن يقوم زيدٌ) و (عسى أن يقوم أبواك) و (عسى أن تقوم جواريك) ، فقولك (أن يقوم) رفعٌ ؛ لأنه فاعل (عسى) فعسى فعلٌ ، ومجازها ما ذكرت لك(٦٤) ».

---

(٦١) المقرب/ ١١٠.

(٦٢) انظر : المغنى/ ٢ : ١٣٤، وشرح التصريح/ ١ : ٢٠٩، والأشموني/ ١: ٢٦٦ .

(٦٣) انظر : شرح التسهيل/ ١ : ٣٩٥ ،وأوضح المسالك/ ١ : ٣٢٤، والهمع/ ١ : ١٣١، والأشموني/ ١ : ٢٦٦.

(٦٤) المقتضب/ ٢ : ٧٠.

وإذا كان « يتعين في أخبار هذا الباب أن يعود منها ضمير على الاسم(٦٥) » فقد دعا ذلك أبا علي الشلوبين إلى القول بتمام الفعل ، ووجوب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد (أن) ، و (أن) ومدخولها : فاعل (عسى(٦٦)) ».

وقد أُورد على من أجاز تقديم الخبر على الاسم « لزوم التباس اسم (عسى) - المبتدأ في الأصل - بفاعل الفعل بعدها ، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل ، وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يُخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية ، وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقديم الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح ، أفاده سم . وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم ، كما فى الأوضح (٦٧) ».

ويلاحظ على مجوزى توسط الخبر أن أمثلتهم كلها مصنوعة ليس عليها شاهد من نثر أو شعر يمكن أن يعضد وجهة نظرهم ، وما ورد في النص القرآني مما يمكن أن يدخل في هذا الإطار آيتان ، هما قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا (٦٨)﴾ ، وقوله عز من قائل : ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا (٦٩)﴾ ، فقد رأى أبو حيان أن عسى فى الآية الأولى تامة وفاعلها «أن يبعثك ربك» ولا يجوز كونها ناقصة، و (ربك) اسمها ، و (أن يبعثك) خبرها ؛ لأن (مقاما) منصوب (بيبعثك) ، فيترتب على ذلك الفصل بين الموصول وهو (أن) وبعض صلته وهو (مقاما) ، وهذا غير جائز (٧٠) . وقياسا على ما سبق تكون (عسى) في آية الكهف أيضا ناقصة : لأنه لو جعل (ربي) اسمها لكان فيه فصلٌ بين العامل والمعمول بأجنبي : لأن (لأقرب) متعلق بالفعل (يهديني(٧١)) .

(٦٥) همع الهوامع/ ١ : ١٣١.

(٦٦) شرح ابن عقيل/ ١٢٤، والأشموني/ ١ : ٢٦٦.

(٦٧) حاشية الصبان/ ١ : ٢٦٦، وانظر : أوضح المسالك/ ١ : ٣٢٤.

(٦٨) سورة الإسراء : آية ٧٩.

(٦٩) سورة الكهف : آية ٢٤.

(٧٠) البحر/ ٦ : ٧٢ ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن : القسم الثالث/ ١ : ٤٤٩.

(٧١) دراسات لأسلوب القرآن : القسم الثالث/ ١ : ٤٥٠.

كما يلاحظ أيضا أن مناقشاتهم - فى أغلبها - منصبّة على (عسى) و(أوشك) من الأفعال التى يجوز فيها التمام والنقصان ، وأمثلتهم جميعها تدور في دائرة هذين الفعلين ، إلا ما ورد عن ابن مالك في (شرح التسهيل) من مثال مصنوع هو (طفق يصليان الزيدان) ، وهو مثال ناطق بكون (يصليان) خبرا مقدما لبروز الضمير فيه.

أما ما ورد في شعر أبي تمام مما يمكن أن يلتبس بهذه الظاهرة فأربعة أبيات كانت (كاد) فيها جميعا هي الناسخ المنوط به الدخول على الفعل ، وكان الفعل فيها جميعا - على فرض كونه خبرا مقدما لكاد - محتويا على ضمير مستتر يعود على الاسم المتأخر ، ويتضح ذلك من قوله(٧٢) :

١ - كادتْ تُحَلُّ طُلاهم من جماجمهم … لو لم يحلوا ببذل الحكم ما عقدوا

٢ - طللٌ علقْتُ عليه أسأله إلى … أن كاد يصبح ربعُه لي مسجدا

٣ - يكاد يجرى الجاديُّ من ماء عِطْـ … ـفَيْه ويُجْنَى مِنَ متْنه الورسُ

٤ - تكاد تنتقل الأرواح لو تُركتْ … من الجسوم إليها حيث تنتقل

ومع إيماني الجازم بسلامة تعبير أبي تمام في هذا الاستعمال لا أرى ما يراه النحاة من كون الفعل المتوسط بين (كاد) والاسم المرفوع متحملا لضمير الاسم وأنه خبر (كاد) مقدم ، وإنما أرى الاسم فاعلا للفعل التالي لكاد وما تصرف منها ، حتى لا نفصل باسم كاد في البيت الأول بين الفعل (تُحلّ) ومتعلقه (من جماجمهم) ، وفى البيت الثانى بين (يصبح) وخبره (مسْجدا) ، وفى الثالث بين (يجرى) ومتعلقه (من ماء عِطْفيه) ، وفي الرابع بين (تنتقل) ومتعلقه (من الجسوم) . أما (كاد) وما تصرف منها في مثل هذا الأسلوب فتكون أداة لا تفيد في الجملة غير المقاربة المجردة، وليس لها دور في تغيير الإعراب ، أي أنها لا تكون حينئذ ذات اسم وخبر.

إن (كاد) في مثل هذا الأسلوب لفظ فُرِّغَ من وظيفته الأصلية ، وأصبحت تدل على مجرد معنى ، فالجملة بدونها مكتملة البناء مستوفاة الأركان ، ودور (كاد) فيها

---

(٧٢) ديوانه/ ٢ : ٢٠ ، ١٠١ ، ٢٢٦، ٣ : ٨ بترتيب إيراد الأبيات.

إفادة معنى من معاني الجهة ، وهو المقاربة ، فهي مؤدية وظيفة الحرف لا وظيفة الفعل.

ك - دخول (أن) على خبر (كاد) :

لم يتفق النحاة على إجازة دخول (أن) على خبر (كاد) ، فقد عده بعضهم من خواص لغة الشعر(٧٣) ، قال سيبويه : « ويُضطر الشاعر فيقول : كدتُ أَنْ ، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره ، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت ؛ لأنه فعل مثله . و (كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في شعر ؛ لأنه مثل (كان) في قولك : كان فاعلا ويكون فاعلا . وكأن معنى (جعل يقول وأخذ يقول): قد آثر أن يقول ، ونحوه . فمن ثم مُنع الأسماء ؛ لأن معناها معنى ما يُستعمل بـ (أَنْ) ، فتركوا الفعل حين خزلوا (أن) ، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينقضوا هذا المعنى(٧٤) ».

ويرى آخرون من النحاة أن دخول (أن) على خبر (كاد) قليل ، وأن تركها أَوْلى، ولم يقصروا ذلك على الشعر ، مستشهدين بما جاء في حديث عمر ﵁ : « ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمسُ أن تغرب(٧٥) ».

وأيا ما كان الرأي فقد دخلت (أن) على خبر (كاد) في شعر أبي تمام أربع مرات في قوله(٧٦) »

١ - كاد أن يكتب الهوى بين عينيـ	ـه كتابا : هذا حبيبُ حبيبِ
٢ - فاحمرَّ حتى كدتُ أن لا أرى	وجنتَه من كثرة الوردِ
٣ - كدتُ وأخطأتُ بذكراك أن	أُقْتَلَ بين الورد والآسِ
٤ - قد كدتُ أن أنسى ظماء جوانحي	من بُعد شقة موردي عن مصدري

---

(٧٣) الكتاب/ ١ : ٣٠٧ ، ٣ : ١٥٩ ، ١٦٠ ، والمقتضب/ ٣ : ٧٥ ، والأصول/ ٢ : ٢٠٧، وكشف المشكل/ ١ : ٣٣٧ ، والمقرب/ ١٠٨.

(٧٤) الكتاب/ ٣ : ١٢.

(٧٥) شرح التسهيل/ ١ : ٣٩٠ ، وهمع الهوامع/ ١ : ١٣٠.

(٧٦) ديوانه/ ٤ : ١٧٢. ١٨٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ بترتيب إيراد الأبيات.

وقد روى التبريزي أن دخول (أن) على خبر (كاد) هو الأصل عند الفراء ، ولا نعلم لهذا الرأى مصدرا غير شرح التبريزى لديوان أبي تمام[٧٧] .

وإذا كان لإدخال (أن) في خبر (كاد) مسوغٌ من لغة الشعر عند جمهور النحاة، ومن جوازه على قلة عند بعضهم ، فإن إدخال الباء على (أن) هذه بعد دخولها على الخبر مما لم أجد له ذكرا في مصادر النحو التى اطلعت عليها ، سوى قول السيوطى : « وندر دخول الباء فى خبر (أوشك) ، قال :

* أعاذل تُوشكين بأن تريني *[٧٨] »

وقد فعلها أبو تمام مع مضارع (أوشك) في قوله[٧٩] :

واكبدي يوشك الرقيبُ بأن	**يمنعني أن أقول : واكبدي**

وأما مع (كاد) فقد ورد دخول الباء خمس مرات في قوله[٨٠] :

١ -ملأ الملا عُصَباً فكاد بأن يُرى	**لا خَلْفَ فيه ، ولا له قُدّامُ**
٢ - فأغضَبْتُه أن قلتُ:يا أحسن الورى	**وكاد بأن يُفضى إلى الشتم واللعن**
٣ - فكاد بأن يُرى للشرق شرقا	**وكاد بأن يُرى للغرب غربا**
٤ - وكان أرقَّ وجهٍ ، ثم أضحى	**يكاد بأن تُرصَّ به الحجاره**

وهو نوع من الزيادة غير معروف ، إلا أن يكون قياسا على ذلك النادر الوارد في (أوشك) بجامع المشابهة بين الفعلين في كون كل منهما يفيد المقاربة ، وانفرادهما عن بقية أفعال الباب بورود صيغة المضارع منهما في نصوص فصيحة[٨١] ، وهو قياسٌ على شاهد نادر لم يُعزّز بأخ ولا عُرف له قائل ولا حُدّد له عصر .

---

(٧٧) السابق/ ٤ : ١٧٢ ، ٤٥٦.

(٧٨) همع الهوامع/ ١ : ١٣٠ ، وانظر : الدرر اللوامع/ ٢ : ١٤٨.

(٧٩) ديوانه/ ٤ : ١٨٨.

(٨٠) السابق/ ٣ : ١٥٥ ، ٤ : ٢٧٩ ، ٣٠٣ ، ٣٦٧.

(٨١) أوضح المسالك/ ١ : ٣١٨.

ويرى التبريزي رأيا آخر هو أن « الشعراء يجترئون على إدخال الباء الخافضة إذا كان بعدها (أن) فيقولون : ظننت بأن أقوم ، وحسبتُ بأن أفعل ، قال الشاعر :

ظننتم بأن يخفى الذى قد صنعتمُ وفينا نبيٌّ عنده الوحيُ واضعُه»(٨٢)

وقد فعل ذلك أبو تمام في قوله(٨٣) :

وتعلَّمْ بأنه ما لأنوا ئك إن لم تَرُوُها من خلاقِ

وزيادة الباء فى الخبر مطلقا ضربان - كما حكى ابن هشام(٨٤) - : مقيسٌ : في الخبر غير الموجب ، ومسموعٌ يُتوقف فيه على السماع : في الخبر الموجب ، ونقل أن ذلك رأى الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا(٨٥)﴾ ، وقول الحماسي :

* ومَنْعُكَها بشىءٍ مستطاعُ *

وما ورد في شعر أبي تمام من قبيل الخبر الموجب ، فلعله قياسٌ على هذه النماذج التى رويت عن الأخفش ومن تابعه ، لكن ذلك لا ينفي - على أى الأحوال - غرابة التركيب ونتوءه فى شعر شاعر ذي قدر مثل أبي تمام .

ل - تجرد خبر (عسى) من (أن) ، واتصالها بضمير النصب :

حكم إدخال (أن) في خبر (عسى) عكس إدخالها فى خبر (كاد) ؛ فالفريق الذى جوّز دخول (أن) في خبر (كاد) على قلة جَوَّز تجرد خبر (عسى) منها على قلة، والفريق الذي جعل دخول (أن) فى خبر (كاد) خاصا بالشعر جعل تجرد خبر (عسى) من (أن) مقصورا على لغة الشعر أيضا(٨٦) . قال سيبويه : « واعلم أن من

---

(٨٢) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٥٥ ، ٤ : ٣٠٣ وانظر : ٤ : ١٨٨.

(٨٣) السابق/ ٢ : ٤٤٧.

(٨٤) المغني/ ١ : ١٠٢.

(٨٥) سورة يونس : آية ٢٧.

(٨٦) راجع : المقرب/ ١٠٧ ، وكشف المشكل/ ١ : ٣٣٦ ، وشرح التسهيل/ ١ : ٣٩٠ ، وهمع الهوامع/ ١ : ١٣٠.

العرب من يقول : عسى يفعل ؛ يشبهها بـ (كاد يفعل) ، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبؤسا[٨٧] »، وقال المبرد : « ولو احتاج شاعرٌ إلى الفعل فوضعه موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه[٨٨] ».

وقد ورد خبر (عسى) مجردا من (أن) في قول أبى تمام[٨٩] :

فعساه بعد التمنُّع يرثي لعبده

بيد أن في البيت ظاهرة أخرى هى اتصال (عسى) بضمير النصب ، وقد جعله ابن مالك جائزا بإجماع ، وقد روى ابن مالك والرضيُّ عن الأخفش في مثل هذا أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع ، مع بقاء (عسى) على عملها[٩٠] . أما سيبويه فيعد (عسى) فى مثل هذا الأسلوب قائمة بوظيفة (لعلّ[٩١]) ، وقد غلّطه المبرد في ذلك ؛ « لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر » ، ورأى أن المنصوب مقدَّمٌ على المرفوع[٩٢] .

وقول الأخفش – على حد تعبير ابن مالك – هو الصحيح ؛ لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له [٩٣] .

م – دخول (أن) على خبر (لعل) :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبى تمام مرة واحدة في قوله[٩٤] :

فلعل عينك أن تُعين بمائها والدمعُ منه خاذلٌ ومُواسِي

وقد علّق عليه التبريزى بقوله : « عند النحويين أن (لعل) يجب ألا تدخل (أن)

---

(٨٧) الكتاب/ ٣ : ١٥٨.

(٨٨) المقتضب/ ٣ : ٦٩.

(٨٩) ديوانه/ ٤ : ١٨٣.

(٩٠) راجع : شرح التسهيل/ ١ : ٣٩٧ ، والخزانة/ ٥ : ٣٥٠.

(٩١) الكتاب/ ٢ : ٣٧٥.

(٩٢) المقتضب/ ٣ : ٧١ ، ٧٢.

(٩٣) شرح التسهيل/ ١ : ٣٩٧.

(٩٤) ديوانه/ ٢ : ٢٤٢.

في خبرها ، فيقال : لعلك تقوم ، ويكرهون : لعلك أن تقوم ؛ إلا في الشعر ، كما قال متمم :

لعلك يوماً أن تُلمَّ مُلِمَّةٌ ... عليك من اللائى يدعْنك أجدعا

وإنما كرهوا مجئ (أن) في هذا الموضع ؛ لأنه مكانٌ يقع فيه اسم الفاعل والفعل المضارع ، و (أن) وما بعدها في تأويل المصدر ، فكأنه قال : لعلك إلمامُ ملمة ، وجاز ذلك على حذف المضاف كأنه قال : لعلك صاحب إلمام ملمة ، وكذلك جميع هذا الباب إنما يحمل على الحذف لدلالة المعنى على الغرض[٩٥] ».

وجَعْلُ اقتران خبر (لعل) بأَنْ من لغة الشعر هو رأي سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والزمخشري [٩٦] ، وقال ابن يعيش : إن ذلك « إنما ساغ ههنا ؛ لأنها بمعنى (عسى) إذ كان معناهما الطمع والإشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها[٩٧] »، كما قال ابن هشام إن اقتران خبرها بـ (أن) كثيرٌ ؛ حَمْلاً على (عسى[٩٨]) .

أما ابن مالك فقال في (إن وأخواتها) : « وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلا مقرونا بـ (أن) ؛ كقولك : إن الصلاح أن يُعصى الهوى ، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء ، وقد يُستباح في (لعل) حملا على (عسى) ، ومنه قول النبي ﷺ : لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّبك آخرون[٩٩] ».

ومعنى كلام ابن مالك السابق أنه يجوز اقتران خبر (لعل) بـ (أن) فى الاختيار، مستشهدا على ذلك بالحديث الشريف ، والحديث من الصحاح ، وقد

(٩٥) السابق/ ٢ : ٢٤٢ ، ٢٤٣.
(٩٦) الكتاب/ ٣ : ١٦٠ ، والمقتضب/ ٣ : ٧٤ ، والأصول/ ٢ : ٢٠٧، وشرح المفصل/ ٨ : ٨٦ .
(٩٧) شرح المفصل/ ٨ : ٨٧.
(٩٨) المغني/ ١ : ٢٢٣.
(٩٩) شرح التسهيل/ ٢ : ٤٧.

تحققت من وجوده في (البخارى) بصيغتين كلتاهما يقترن فيها خبر لعلّ بـ (أن) ؛ الأولى : في (كتاب الجنائز) : « إنك لن تُخلّف فتعمل عملا صالحا إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام ويضرّبك آخرون[100] »، والثانية : فى (كتاب الفرائض) : « لن تُخلّف بعدي فتعمل عملا تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة ودرجة ، ولعل أن تخلّف بعدي حتى ينتفع بك أقوامٌ ويضرّبك آخرون[101] ».

وإذا كانت الظاهرة قد وردت في الحديث النبوي فمجيئها في الشعر - من وجهة نظرنا - ليس من خصائصه ، وإنما ينبغى قبول دخول (أَنْ) في خبر (لعل) قبولا مطلقا ، مع الاعتراف بكون ذلك أقل من التجرد ورودا وأدنى منه فصاحة .

---

(١٠٠) فتح الباري/ ٣ : ١٢٨.

(١٠١) السابق/ ١٢ : ١١.

(ما) التميمية في شعر أبي تمام

وردت (ما) النافية داخلة على الجملة الاسمية في شعر أبي تمام خمس عشرة مرة ، ظهرت في (شرح التبريزي) عاملة عمل (ليس) في ثلاث فقط ، ومهملة غير عاملة في اثنتي عشرة ، منها سبع مرات كان الخبر فيها كلمة القافية أو ما عطفت عليه أو ما يشبه القافية كما في التصريع ، مما يعني تحديد الضبط من الشاعر نفسه دون تدخل من ناسخ أو شارح ، وذلك في قوله[1] : يا هذه أقصري ما هذه بشرُ - وما كل خاتم مفضوضُ - فما السلوُّ محرَّمُ - ما عَهْدُها عندَ الديارِ ذميمُ - ما ربُّه المكْدِي ولا المسْهُومُ - فقلتُ : لا تُكثِرُوا ما ذاك عائبُهُ - فما البينُ جازعُ.

فى حين ورد الخبر مضبوطا في خمس المرات بالرفع في غير القافية ، وهي قوله[2] :

وما يومُ زُرْنَ اللحدَ يومُك وَحْدَهُ - فما أنتَ اللئيمُ - فما الضلوعُ ولا الأحشاءُ جاهلةٌ - وما الدمعُ ثانٍ عَزْمتى - وما الشكوى لَنفْسِي عادةٌ .

أما المرات الثلاث التي ورد فيها الخبر منصوبا فمنها مرة ورد فيها الخبر مضبوطا بالرفع في طبعة أخرى غير نشرة التبريزي[3] ، فإذا أخذنا في الحسبان أن موسيقى الشعر في الموضعين الباقيين لا تفرض النصب ، وإنما يستوى فيهما النصب والرفع ، وذلك في قوله[4] :

ما شعره كفئًا لشعري فَلْيَمُتْ غيظا ولا الخلقيُّ من اكفائى

(١) ديوانه/ ٢ : ١٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣ : ٢١٤، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٤ : ١٥٩ ، ٥٨٠.

(٢) السابق/ ٤ : ١٣٣ ، ٤٢٨ ، ٥٢٨ ، ٥٦٨ ، ٤٤٢ بترتيب الورود .

(٣) طبعة دار الكتب العلمية/ ٥١٢.

(٤) ديوانه/ ٤ : ٢٩٨.

وقوله[٥] :

فـمـا الربيعُ على أنس البـلاد به   أشدَّ خضرةَ عودٍ منه في القُحَم

مِلْنا إلى كون الضبط بالنصب في هذه المواضع ضبط الناسخ ، لا ضبط الشاعر ، وهذا يعني أن أبا تمام يميل إلى لغة بني تميم في إهمال (ما) وعدم قيامها بوظيفة النسخ في جملتها .

يؤازرنا فيما ذهبنا إليه أن أبا تمام مال إلى لهجة تميم فى غير هذا الموضع؛ فقد سبق أن وجهنا استعمال (أَهْلَك) أفعل تفضيل في شعر أبي تمام على أنه صيغ من (هلك) بمعنى (أهلك) في لهجة تميم ، كما أنه استعمل (أولاء) مقصورة ، والقصر لغة التميميين[٦] .

لكن يبقى السؤال الذي لابد من إيراده : ما تفسير ورود ظواهر لغوية تنتمى للهجة تميم في شعر أبي تمام : حبيب بن أوس ، وهو من قبيلة طيء القحطانية الجنوبية؟

يقول القلقشندي عن (تميم) « قال في العبر : وكانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة ، وامتدت إلى العُذَيْب من أرض الكوفة ، ثم تفرقوا بعد ذلك في الحواضر ، ولم يبق منهم بادية ، وورث مساكنهم غزيّة من طيء وخفاجة من بني عقيل بن كلب[٧] ».

ويقول عن (طيء) : « وكانت منازلهم باليمن ، فخرجوا منها على أثر خروج الأزد عند تفرقهم بسيل العرم ، فنزلوا بنجد والحجاز على القرب من بني أسد ، ثم غلبوا بني أسد على جبلَيْ أجأ وسلمى من بلاد نجد ، فنزلوهما فعرفا بجبلَيْ طيء إلى الآن ، ثم افترقوا في أول الإسلام زمن الفتوحات في الأقطار ، ولهم بطونٌ كثيرة[٨] ».

---

(٥) السابق/ ٣ : ١٨٧.
(٦) راجع ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٩ من هذا الكتاب.
(٧) صبح الأعشى/ ١ : ٣٤٧.
(٨) السابق/ ١ : ٣٢٠.

ومعنى ما سبق واضحٌ كل الوضوح ؛ فقد نزلت طيء في ديار بني تميم حينما اضطرهم سيل العرم إلى النزوح من جنوب الجزيرة العربية ، ومقتضى الاستيطان في بيئة من البيئات والاستمرار فيها زمنا يتيح التغلب على أهل المكان الأصليين وإرث مساكنهم أن يحدث هناك نوعٌ من التأثير والتأثر ، وليس شرطا أن يكون التأثير للغالب ، وهذا معناه أن الذين ورثوا ديار تميم من قبيلة طيء قد تأثروا - إن واعين أو غير واعين - بلهجة تميم ، فظهرت بعض ظواهرها اللهجية في كلامهم وأشعارهم .

لكن أبا تمام : حبيب بن أوس بن الحارث الطائى ولد سنة ١٨٨ هـ وتوفى سنة ٢٣١هـ ، وكان ميلاده في قرية جاسم (من قرى حوران بسورية) ، على حين توفى في الموصل بالعراق(٩) .

وفي هذا الصدد تتحدث المصادر عن أن جيوش المسلمين التي قدمت لفتح الشام كانت نواة القبائل العربية التي استوطنتها ، وكانت القبائل اليمنية تؤثر المضيّ إلى الشام موطن أسلافها ، ومن هنا غلب العنصر اليمني على قبائل الشام، وكان جُلّ من قاتل مع معاوية يوم صفين من القبائل اليمنية(١٠). وهذه الهجرات تعنى - فيما تعنيه - انتقال هذه القبائل بخصائصها اللهجية ، سواء أكانت أصلية أم كانت مكتسبة . وفي الشام ولد أبو تمام من أسرة طائية ، لابد أنها تنحدر من أصل سكن من قبل ديار بني تميم واكتسب بعض خصائصهم اللهجية ، فظهرت هذه الخصائص واضحة في خلفهم ومنهم أبو تمام الذي ظهرت في شعره بوضوح بعض مظاهر هذه اللهجة ، وأوضحها (ما) التميمية التي أشرنا إليها آنفا.

---

(٩) خزانة الأدب/ ١ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والأعلام/ ٢ : ١٦٥.

(١٠) هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية/ ٤٢.

المطابقة بين الفعل والفاعل

الأصل في الأسلوب العربى ألا تلحق الفعلَ العلامةُ الدالة على العدد إذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ، يقرر ذلك ابن مالك في قوله :

وجـــرّد الفـــعـل إذا مــــا أُسندا لاثنين أو جـمع كـ (فـاز الشـهـدا)

لكن مصادر النحو تقرر أن بعض القبائل العربية مثل : هُذَيل ، وطىء ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب ، تعامل الفعل معاملة الخبر ، فتلحق به العلامة الدالة على العدد تبعا لمرفوعه(١). يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومُك ، وضرباني أخواك ، شبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالتْ فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو الفرزدق :

ولـكـنْ ديـافـيٌّ أبـوه وأمُّــــه بحوران يـعـصرْن السليطَ أقاربُهْ(٢) »

ولأن أبا تمام من طىء فقد ظهر هذا الاتجاه اللغوي واضحا في شعره حيث استعمل هذه اللغة أربع عشرة مرة هي بترتيب ورودها في الديوان(٣) :

١ - فلو أن سيـرا رُمْنَهُ لاستطعنه

لصاحبْننا شوقا إليك مغاربُه

---

(١) انظر : معانى القرآن للأخفش/ ٤١٠ ، ومجاز القرآن/ ١ : ١٧٤ ، والبحر/ ٦ : ٢٩٧ ، وشرح ابن عقيل/ ١٧١، وشرح التصريح/ ١ : ٢٧٥.

(٢) الكتاب/ ٢ : ٤٠ ، وانظر : ١ : ٢٠ ، وديوان الفرزدق/ ٤٤.

(٣) ديـوانـه/ ١ : ٢٣١ ، ٢ : ١٢٨، ١٣١، ٢١٤، ٢٨٨ ، ٣١٢، ٣ : ١٠ ، ٧٤ ، ١٧٨ ، ٤ : ٧٤ ، ٨٢ ، ٣٦٠، ٤٩٢ ، ٥٨٨.

٢ - اغرتْ همومي فاستَلبْن فضولُها
نومي ، ونِمْنَ على فضول وسادي

٣ - وغداً تبيّن كيف غبّ مدائحي
إن مِلْنَ بي همّمي إلى بغداد

٤ - شجىً في الحشَى ترداده ليس يفتر
به صُمْنَ آمالى وإني لمُفْطِرُ

٥ - لَتكاءَ دْنَني غمارٌ من الأحـ
ـداث لم أدْرِ أيَّهن أخوضُ ؟

٦ - بك عاد النضالُ دون المساعى
واهتدَيْنَ النبالُ للأغراض

٧ - لولا قبولى نصح العزم مرتحلا
لراكضاني إليه الرّحْلُ والحَمَلُ

٨ - سهلْنَ عليك المكرماتُ فوصفُها
علينا - إذا ما استجمعتْ فيك - أَسْهَلُ

٩ - ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا
هلكن إذَنْ من جهلهنّ البهائمُ

١٠ - لو صحّه الدمعُ لي أو ناصح الكمدُ
لقلّما صحباني الروحُ والجسدُ

١١- وأنّى لهم صبر عليه وقد مضى
إلى الموت حتى استُشهدا هو الصبرُ

١٢- يا عبرة الله التي من طرْزها
نشـآ فكانا القردُ والخنزيزُ

١٣- شعبي وشعب عبيد الله ملتئمٌ
وكيف يختلفان الساقُ والقدمُ

١٤ - بكل فتى ما شاب من روع وقعةٍ

ولكنه قد شِبْنَ منه الوقائعُ

وقد كان استعمال أبى تمام لهذه اللغة - على ما يبدو - نابعا عن تمثُّلٍ للهجة قبيلته (طيء) ، ففي البيت الأول « لو روي (لصاحبنا) لكان وجهها ، إلا أنه أنِسَ بالنون ؛ لقوله في أول البيت "رُمْنَهُ ، واستطعنه[٤] » ، وهذا يعني « أنه كان يختار إظهار علامة الجمع في الفعل[٥] » ، ولم يكن أسلوب الشعر هو دافعه إليها.

« إن الألف والواو والنون فى ذلك المسموع أحرفٌ ، وإن طيئا وأزد شنوءة دلُّوا بها على التثنية والجمع تذكيرًا وتأنيثا ، كمادل الجميع من العرب بالتاء في (قامتْ) على التأنيث ، بجامع الفرعية عن الغير ؛ فالمثنى والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر[٦] ».

(٤) السابق/ ١ : ٢٣٢.

(٥) السابق/ ٢ : ٢١٤.

(٦) شرح التصريح/ ١ : ٢٧٦.

تعدّى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل

الأصل أنه لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ، إلا فى باب (ظَنَّ) وفي (فقد) و (عدم) ؛ قال السيوطى : « تختص الأفعال القلبية بجواز إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمًى واحد فاعلا والآخر مفعولا ، نحو : ظننتُني خارجا ، وأنت ظننْتَك خارجا ، وزيدٌ ظَنَّهُ خارجا ، قال تعالى : ﴿أن رَآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾(١) ، وقال الشاعر : * وخِلْتني لي اسمٌ* ، وقال : * وكنتُ أخالني* ، وقال : *قد كنتُ أحسبُنى كأغنى واحدٍ * ، وقال : * وحِنْتَ وما حسِبْتَك أن تَحينا* ، وقال : * وخالَهُ مُصابا * . وهل يجوز وضع (نفس) مكان الضمير الأول ، نحو : ظننتُ نفسي عالمة؟ خلاف ؛ قال ابن كيسان : نعم ، والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذُكر في سائر الأفعال ، لا يقال : ضربْتُني ، ولا ضَرَبْتَك ، ولا زيدٌ ضَرَبَهُ ، بالاتفاق(٢) ».

وفي ديوان أبي تمام ورد قوله(٣) :

أطفأتُ نارَ هواك من قلبي ... وحلَلْتُني من عروة الحبِّ

فعدَّى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل في فعل غير قلبى ، ولا وجه لتخريجه إلا أنه يكون المراد : وحلَلْتُ نفسي من عروة الحب ، فحذف المضاف ، وأحل المضاف إليه محله ، وذلك كما ذهب بعض النحاة في توجيه قوله تعالى : ﴿ويجعلُون للّه البنات سُبْحانهُ ولهُم مَا يشْتهُون (٤)﴾ عند من يجعل (لهم) معطوفا على (لله) و (ما) معطوفة على (البنات) ، أي : ولأنفسهم ما يشتهون . قال الفراء : «ولو

---

(١) سورة العلق : آية ٧.

(٢) همع الهوامع/ ١ : ١٥٦ ، وانظر : كشف المشكل/ ١ : ٤٠٨ ، ٤٠٩.

(٣) ديوانه/ ٤ : ٦٢.

(٤) سورة النحل : آية ٥٧.

كانت نصبا على (ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون) لكان ذلك صوابا[5] »، وقال الزمخشرى : « ويجوز في (ما يشتهون) الرفع على الابتداء ، والنصب على أن يكون معطوفا على (البنات) ، أي : وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور[6] ».

ولا ينفي ذلك أن بعض النحاة رفض التخريج المذكور في الآية ، حتي قال الزجاج : « ما : في موضع رفع لاغير ، المعنى : سبحانه ولهم الشىء الذي يشتهون ، كما قال : ﴿ أمْ لهُ البناتُ ولكُمُ البنون ﴾[7] فإن قال قائل : لم لا يكون المعنى : ويجعلون لهم ما يشتهون ؟ قيل : العرب تستعمل في هذا الموضع :جعل لنفسه ما يشتهى ، ولا يقولون : جعل زيدٌ له ما يشتهى ، وهو يعنى نفسه[8] »، وقال ابن هشام : « بل إذا قدر (لهم) معطوفا على (للَّه) ، و (ما) معطوفة على (البنات) ، وذلك ممتنع في الظاهر ؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ، إلا فى باب (ظن) وفقد ، وعدم ، نحو : ﴿ فَلا يَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ﴾[9] – فيمن ضم الباء – ، ونحو : ﴿ أن رَآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾[10] ، ولا يجوز مثل : زيدٌ ضَرَبَهُ ، تريد ضرب نفسه ، وإنما يصح فى الآية العطفُ المذكور إذا قدر أن الأصل : ولأنفسهم ، ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف. ومن العجب أن الفراء والزمخشرى والحوفي قدروا العطف المذكور ، ولم يقدروا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به[11] ».

وإذا كان كتاب الله لابد أن يُحمل على أفصح الوجوه في العربية ، وبخاصة إذا لم يكن هناك مرجحٌ لأحد الوجهين على الآخر ، فإن تخريج قول أبى تمام على هذا الوجه أمرٌ لا محيص عنه ؛ لأنه الوجه الأوحد لفهم الأسلوب. وقد يكون اتصال الضميرين مقصودا من الشاعر دلالةً على سرعة تعدي الفعل من الفاعل إلى المفعول ، بحيث تنعدم المسافة بين التفكير في الحل ومباشرته كما إنعدمت الفوارق اللفظية بين الفاعل والمفعول ، إلا من نون الوقاية التى لا يمكن النطق بالجملة صوتيا إن لم تُوجد ، وهذا أَدَلُّ على الرغبة العارمة في الهروب من هذه العلاقة ، والإصرار القادر على الفكاك من أسرها.

---

(٥) معانى القرآن/ ٢ : ١٠٥. (٦) الكشاف/ ٢ : ٤١٤. (٧) سورة الطور : آية ٣٩ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه/ ٣ : ٢٠٦، وانظر : إعراب القرآن للنحاس/ ٢ : ٣٩٨.

(٩) سورة آل عمران : آية ١٨٨. راجع : الإتحاف/١٨٣ .

(١٠) سورة العلق : آية ٧ . (١١) المغني/ ٢ : ٥٥.

قلب التركيب عند أمن اللبس

قد تتوسع العربية في بعض الأساليب ، اعتمادا على فهم المعنى ، وركونا إلى كون اللبس بين الأساليب مأمونا ، لاتضاح العلاقات الحقيقية بين الكلمات ، وعدم غموض المراد الأصلي من التعبير ، ومن ثم قيل : أُدخل فوه الحجرَ ، مرادا به : أُدخلَ الحجرُ فاه ، كما قيل : أدخلتُ فى رأسي القلنسوة ، اعتمادا على فهم المراد الحقيقى ، وهو : أدخلتُ في القلنسوة رأسي ، وكذا في قول الشاعر :

تري الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ   وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ

والمعنى : مدخل رأسِهِ الظلَّ(١) .

ومما أورده أبو تمام من هذا القبيل قوله(٢) .

جَرْحَي إلى جَرْحَى كأن جلودَهم   تُطْلَى بها الشيّانُ والعُلاَّمُ

أي : تُطْلَى بالشيان والعلام .

وقوله(٣) :

وقد أخليتُ حبَّك من ضلوعي   وكان مُوَشَّحا قلبي وصدري

والمراد : أخليتُ ضلوعى من حبك.

والمعنى في كلا البيتين واضحٌ ومفهومٌ لا لبس فيه ، والمراد الحقيقي للشاعر ناصعٌ لا ظلال عليه ، بيد أن في القلب الذي استعمله الشاعر من البلاغة ما ليس

---

(١) الكتاب/ ١ : ١٨١ ، ٢١٢، ٢١٣.

(٢) ديوانه/ ٣ : ١٥٧.

(٣) السابق/ ٤ : ٣٨.

في الأسلوب الأصلي ، فالشيان دم الأخوين - كما قرر التبريزى - والعلاّم : الحنّاء ، فأصبحت الجلود من كثرة ما أثخنت بالجراحات وغطيت بالدماء صالحة لأن تكون طلاء للأشياء التي من طبيعتها أن تُتّخذ طلاء لغيرها ، وهذا أدل على كثرة الدماء ، وأبلغ في الإثارة ، وأوقع فى إظهار صورة الذل التي صار إليها أعداء الممدوح ، ولم تكن كل هذه المعانى لتظهر بغير هذا القلب الذي اجترأ عليه أبو تمام.

وكذلك الأمر في البيت الثاني ، فهو لم يُخْلِ ضلوعَه من الحب كما هو مقرر معروف ، وإنما أخلى الحبَّ من ضلوعه ، فكأن الحب يسربله ويغطي كل جزء فيه ، لا يترك له منفذا للهرب ولاثغرة للفكاك ، فإذا استطاع التخلي عن هذا الحب والفكاك من أسر هذا الهوى الطاغي كان ذلك أدلّ على قوة إصراره ونفاذ عزيمته ومضاء رجولته ، ويرشّح إرادة ذلك قوله في الشطر الثاني :

وكان مُوَشّحاً قلبي وصدري

فالحب هو الموشّح للقلب والصدر ، وهو المسَرْبِل لهما ، لا العكس كما هو معلوم ، ومن ثم أدت الصورة ما أُريد لها أن تؤديه من إثارة ذهن القارئ أو السامع بما لا عهد له به ، فيتلقى مراد الشاعر بعد ذلك وكله وعيٌ وإدراك ، ينفذ المعنى إلى كيانه نفاذا ، متجاوزا بذلك ظاهر السمع ، وغائصا به في قرار القلب .

وقد سمع من كلام العرب : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسَرَ الزجاجُ الحَجَر ، برفع أولهما ونصب ثانيهما ، « فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) ، وأهملوا الحركة ، إذ لا يصح أن يُسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعُلم أيُّهما فاعل وأيُّهما مفعول(٤) » ، وقد جعل ابن الطراوة ذلك قياسا مطردا ، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : ﴿فتلقَّى آدمَ من ربه كلماتٌ﴾ بنصب (آدم) ورفع (كلمات(٥)) ، وإن كانت هذه القراءة قد وُجهت توجيها آخر ؛ « والمعنى - والله أعلم - واحدٌ ، لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلْتَه . وفى قراءتنا

---

(٤) اللغة العربية : معناها ومبناها/ ٢٣٤.

(٥) سورة البقرة : آية ٣٧ ، وانظر : شرح التصريح/ ١ : ٢٧٠ ، والسبعة/ ١٥٤.

﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾(٦) ، وفي حرف عبدالله ، لا ينال عهدي الظالمون(٧) ».

وقد جوَّد الزجاج قراءة عبد الله بن مسعود السابقة ، وإن أوصى ألا يقرأ بها لمخالفتها خط المصحف ، فقال : « وقد قُرئت : ﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ، والمعنى في الرفع والنصب واحد ؛ لأن النَّيل مشتملٌ على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه منفيٌّ عنهم . والقراءة الجيدة هي على نصب (الظالمين) ، لأن المصحف هكذا فيه ، وتلك القراءة جيدة بالغة ، إلا أنى لا أقرأ بها ، ولا ينبغي أن يقرأ بها لأنها خلاف المصحف(٨) ».

وليس التخريج السابق - في قراءتىْ ابن كثير وابن مسعود - بصالح - من وجهة نظرنا - في قراءة أبى الشعثاء : ﴿وإذ ابتلى إبراهيمُ رَبَّهُ﴾ برفع (إبراهيم) ونصب (ربَّه(٩)) ، فلا يمكن أن يقال فيها : لأن من ابتلاك فقد ابتليته . ولكن الممكن أن يقال إن علاقة الإسناد قد اتضحت ، وفُهم المعنى ، فأُمِنَ اللبسِ ، فساغ القلب - على مذهب في العربية - كما رأى ابن الطراوة ، ولابد أن يكون لهذه المخالفة - كما سبق أن بينّا في بيتي أبى تمام - تأثيرٌ بلاغي . إذ هي كسرٌ للمألوف في اللغة ومعانيها المعجمية والعلاقات بين مفرداتها ، وفي هذا الخروج على المألوف - على أقل تقدير - إثارة للانتباه وحرصٌ على تركيز ذهن المتلقى كي يفهم المراد ويتلقى ما أُريد له أن يتلقاه.

---

(٦) سورة البقرة : آية ١٢٤

(٧) معانى الفراء/ ١ : ٢٨.

(٨) معاني القرآن وإعرابه/ ١ : ٢٠٥.

(٩) سورة البقرة : آية ١٢٤ ، وانظر : المختصر/ ٩.

حكاية المفرد أو المركّب

تحكى الكلمات والتراكيب فى اللغة العربية ، وقد تعرض النحاة لإعراب مثل هذه المحكيات - خاصة في باب العلم المنقول من المركّب الإسنادي - ، والأصل في مثل هذه المنقولات أن تُحكى على ما كانت عليه قبل النقل ، خاصة إذا كانت جملة ، قال المبرد : « فمن الحكاية أن تُسمى رجلا أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض ، نحو تسميتهم : تأبَّطَ شَرًا ، وذَرَّي حَباً ، وبرقَ نَحْرُهُ . فما كان من ذلك فإعرابه فى كل موضع أن يسلم علي حالة واحدة ؛ لأنه قد عمل بعضُه في بعضٍ ، فتقول : رأيت تأبط شرا ، وجاءني تأبّط شرا ، فمن ذلك قوله :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ

وقوله أيضا :

إن لها مُركَّناً إرْزَبّا

كأنه جبهةُ ذَرَّي حبَّا

وقال الآخر :

وجدنا في كتاب بني تميم ... أحَقُّ الخيل بالركض المُعارُ

فلم يجز في هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل ، فـ (أحقُّ الخيل) رفعٌ بالابتداء ، و (المعارُ) خبره ، فهذا بمنزلة الفعل ، وعلى هذا يُنشد بيت ذي الرمة .

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثا ... فقلتُ لصيدحَ : انتجعي بلالا

لأن التأويل سمعت من يقول : الناسُ ينتجون غيثا ، فحكى ما قال ذاك، فقال: سمعت هذا الكلام[1] ».

« وربما أُضيف صدرُ ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو : جاء برق نحرِه. واحترز عن المضمر نحو : برقْتُ وخرجتُ مسمىً بهما ، فلا يجوز فيهما إلا الحكاية ، وأجاز بعضهم إعرابه، فتقول : هذا قمتٌ ، ورأيتُ قُمْتاً ومررت بقُمتٍ[2]».

أما إن كان المحكيُّ كلمة – خاصة إذا كانت من المبنيات – فيجوز فيها تركها علي حالها قبل النقل ، كما روى : (إن الله ينهاكم عن قِيلَ وقالَ) ، ومنهم من يقول : عن قيلٍ وقالٍ ، لما جعله اسما. قال ابن مقبل :

أصبح الدهرُ وقد ألوى بهم   غير تقْوَالك من قِيلٍ وقالِ

والقوافي مجرورة[3] .

وقد استغل أبو تمام كلتا الإمكانتين فى شعره ، فمن التراكيب والمفردات التى استعملها اسماً مظهرا علامة الإعراب في آخرها قوله[4] :

ما كنت أحسبُ أن الدهر يمهلني   حتى أرى أحداً يهجوه لا أحدُ

وقد يرى بعض الناس أن (لا أحدُ) هنا من القسم الآخر الذى حُكى فيه التركيب بلفظه الأصلى ، بيد أنا نرى أن أصلها (لا أحدَ) بنفى الجنس ، فأُعربت وظهرت على آخر التركيب علامة الفاعلية ، وهي الضمة ، وهذا أبلغ في الهجاء ، وأنكى للمهجو من أن تكون (لا) لنفي الوحدة.

ومثلها قوله[5] :

---

(١) المقتضب/ ٤ : ٩ ، ١٠ ، وانظر : الكتاب/ ٣ : ٣٢٦ – ٣٣٠، وشرح ابن عقيل/ ٤٥، ويس على التصريح/ ١ : ١١٧.

(٢) حاشية الصبان/ ١ : ١٣٣.

(٣) الكتاب/ ٣ : ٢٦٨ ، ٢٦٩، وانظر : شرح الكافية/ ٢ : ١٤٠ ، والخزانة/ ٧ : ٣١٩.

(٤) ديوانه/ ٤ : ٢٤٠.

(٥) السابق/ ٤ : ٣١١.

هبْ مَنْ له شيءٌ يريد حجابه ... ما بالُ لا شيءٍ عليه حجابُ

حيث ظهرت علامة الجر في المضاف إليه : (لا شيء) الذي كان أصله : (لا شيءَ) .

ومن المفردات – وإن كانت مغنيةً عن جُمَلها – قوله(٦) :

تقول إن قلتم : لا لا مسلِّمةً ... لأمركم ، ونَعَمْ إن قلتم نعما
ما زال يخضع مُذْ أورقْتَ لي عِدَةً ... فكيف يصنع لو قد أثمرتْ نَعَمُ

فـ (نعم) في البيت الأول منصوبة مفعولا به لقلتم ، وفي الثاني مرفوعة فاعلا لأثمرتْ .

وكذلك الشأن في قوله (٧) :

أعبدَ اللهِ دَعْ لَوّاً وليتا ... فقد أصبحتَ يا مسكينُ مَيْتَا

وقد شدّد (لو) ؛ لأن « المسمى بحرفين يضعّفُ ثانيهما ، أو يُرد ما حذف منه إن كان محذوفا منه ، إن كان لينا نحو : لو وكيْ ، فيرد آخرهما [كذا في النص ، ولعله : فيُضَعَّفُ آخرهما] ، ونحو : قُلْ وبِعْ وخَفْ ، فيقال : قُلٌّ وبِعٌّ وخَفٌّ بالتضعيف أو : قُول وبيع وخاف بالردّ ، وإلا بأن كان حرفا صحيحا فلا يضعف كـ (منْ) و(عنْ)، بل يعربان كَيد ودم(٨) ».

ومما استعمله أبو تمام اسما محكيا على أصل النطق به قوله(٩) :

١ - وما زال منشوراً عليَّ نوالُه ... وعندى حتى قد بقيتُ بلا عندي
٢ - نعم الفتى عمرٌ في كل نائبةٍ ... تَعْرُو ، وقلْتُ له نعمَ الفتى عمرُ
٣ - كأن لم يقل يوماً كأنَّ فتنثنى ... إلى قوله الأسماءُ وهي رواغبُ

---

(٦) السابق/ ٣ : ١٧٤ ، ٤ : ٤٩١.

(٧) السابق/ ٤ : ٣٢٥.

(٨) همع الهوامع/ ٢ : ١٥٤.

(٩) ديوانه/ ٢ : ٦٧، ١٨٨ ، ٤ : ٤١ ، ٧٧ ، ٣٥١.

٤ - لهفي عليك وما لهفي بمجدية ... ما لم يزرك بنفسي حرُّ ما أجد

٥ - أفيَّ تنظم قول الزور والفنَدِ ... وأنت أنْزَرُ من لا شيءَ في العدد

ويمكن أن يعدَّ من كلا القبيلين (لا) في قوله[١٠] :

١ - فلا تجعل جوابك في يديْ لا ... فأكتب ما رجوتُ على الجليد

٢ - تقول إن قلتُم لا لا مسلَّمةً ... لأمركم ، ونَعَمْ إن قلتم نعما

ولا يمكن أن تنحاز (لا) فى هذين البيتين إلى قَبيل دون الآخر ؛ لأنها تُعد حينئذ من قبيل الاسم المقصور ، فهل هى مما حُكى على أصل وضعه ؟ أو مما استعمل اسما مُتناسىً فيه شكله الأصلى ؟ تساؤل غير ذي جدوى ما دامت الحركة مقدرة ، وما دام التعرض لها غير ذي تأثير.

فكل كلمة ذكرت وأُريد بها لفظها ساغ فيها « أن تتصرف تصرف الأسماء ، وإن كان الذي أُريد بها لا يتصرف ، وأن تُعرب ، فيقال حينئذ : ضربٌ فعلٌ ماض ، وليتٌ حرف ينصب ويرفع ، بتأويل : هذا اللفظ كذا ، وأن يُحكى أصلها ، فيقال مثلا ضربَ فعلُ ماضٍ بفتح الباء ، وليتَ حرفٌ ينصب ويرفع : بفتح الآخر من كلمة (ليت) ، والأكثر الحكاية[١١] ».

والذى يصدق على الكلمات المفردة يصدق على المركّبات ، فيجوز فيها تركها على حركتها قبل استعمالها كلمة مفردة ، ويجوز فيها تناسى الحركة الأصلية ومعاملتها على حسب ما يقتضيه موقعها النحوي الجديد الذي حلت فيه ، وهو ما فعله أبو تمام ؛ فاستخدم (لا شيء) في مرة ثابتة على ما كان لها من بناء قبل استعمالها اسما ، وفى مرة أخرى تناسى هذا الأصل معاملا إياها بحركة إعرابية اقتضاها موقعها النحوي ، وهى في كلتا الحالتين كلمة واحدة مركبة استعملت استعمالا جديدا على أنها وحدة معجمية ، كما يرى ستتكيفتش[١٢] .

---

(١٠) السابق/ ٢ : ١٣٤ ، ٣ : ١٧٤ .

(١١) بحر العوام/ ١٣٠ ، وانظر : شرح الكافية/ ٢ : ١٤٠ ، والمغنى/ ١ : ١٣٥.

(١٢) العربية الفصحى الحديثة/ ١١٠ ، ١١١ .

والاعتداد بمثل هذه المركبات على أنها وحدة معجمية جديدة وأن (لا) نازلة منها منزلة بعض حروف الكلمة من بعض هو الذي أهّلها - كما يرى الأستاذ شوقي أمين[١٣] - لقبول أداة التعريف فيما شاع على ألسنة مثقفى هذه الأيام من مثل اللامتناهي واللامعقول ، ولا ضير من أن يُسمى باسم (المركب المنفي) - كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمام حسان - فلا مشاحة في المصطلح[١٤] .

أما الأستاذ الدكتور شوقي ضيف فيرى أن (لا) النافية غير عاملة ، وأن ما بعدها ينصب أو يرفع أو يجر على حسب موضعه من الجملة[١٥] ، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد حسن الذي يعد (لا) مقحمة بين متضامين يتطلب كل منهما الآخر ، ومفهوم (الإقحام) يعني أنه يحفظ لها تفردها ، وبذا يعرب ما بعدها بحسب حاجة ما قبلها رفعا ونصبا وجرا ، ولكنه مع ذلك يرى أنها فى مثل هذه الاستعمالات كلها كالجزء من الكل[١٦] ، وهذا يتعارض مع القول بأنها مقحمة بين متضامين.

وإني لأميل - فى النهاية - ميل ستتكيفتش ، والأستاذ الدكتور تمام حسان ، والأستاذ شوقي أمين في الاعتداد بأمثال هذه التركيبات المنقولة على أنها تعامل -حين تنقل - كوحدة معجمية واحدة لا انفصام بين أجزائها ، ويجوز فيها أن تعامل إعرابيا بحسب حاجة موقعها النحوي ، وأن تترك على حركتها الأصلية وتقدر عليها الحركات بسبب الاحتفاظ بحركة الحكاية ، وهذا أفضل من القول بأن (لا) مقحمة وأن ما بعدها يأخذ حركته الإعرابية بحسب موقعه ؛ لأن من رأى ذلك من الباحثين رأى أن مثل قول أبى تمام :

وأنت أنزرُ من لا شيءَ في العـــــدد

---

(١٣) السابق/ ١٢٦ ، ومصادرها.

(١٤) السابق. نفسه ومصادره.

(١٥) السابق/ ١٢٥ ، ١٢٦ ومصادرهما .

(١٦) السابق/ ١٢٤ ومصادره .

كلماتٌ لم تُستوعب تماما ؛ لأنها تركت على بنائها الأصلي ، ولو استُوعبت لكانت مجرورة منونة كما تقول : من شيءٍ[١٧] ، وهذا نتيجة حتمية للقطع بإقحام (لا) ، وافتراض إعراب ما بعدها.

إن ما ذهب إليه النحاة من قديم صادق على هذه المركبات كل الصدق ، وما انتهى إليه مجمع اللغة العربية من قرار ذي شقين لا يخرج عما رآه النحاة في المحكيات ، فقد انتهى المجمع إلى إجازة مثل هذا الاستعمال على أحد توجيهين[١٨] :

أ - اعتبار (لا) النافية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها.

ب - اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها ، ويعرب المركب بحسب موقعه في الجملة.

ولا يخرج القرار في شقيه عما قرره النحاة في الحكاية ، إلا في اختصاصه بتركيب معين مما شاع على الألسنة.

---

(١٧) النحت فى اللغة العربية/ ٤١ .

(١٨) العربية الفصحى الحديثة/ ١٢٦ .

في حروف الجر

ما ورد من قضايا حروف الجر فى شعر أبى تمام ظواهر- فى الأعم الأغلب- غير فاشية ، وإنما ورد أغلبها مرة أو مرتين . وإليك ذلك.

أ - جر الكاف للضمير :

أجمع النحاة على أن الكاف من الحروف التي لا تجر إلا الظاهر ، وأن جرها للضمير ظاهرة خاصةٌ بالشعر. قال سيبويه : « إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف ، فيجرونها علي القياس قال العجاج :

وأُمَّ أو عـــالٍ كـــهـــا أو اقـــربا

وقال العجاج :

فـــلا ترى بَعْـــلاً ولا حَـــلائلا
كَـــهُ ولا كَـــهُنَّ إلا حـــاظلا

شبهوه بقوله : له ولهن . ولو اضطُرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كِي . وكَيّ خطأ ، من قِبَل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة[1] »، وجاء في (مجالس ثعلب) : « وما رأيتُ كإياك : لم يجئ إلا فى الشعر وأنشد :

فـأَحْـسِنْ وأَجْـمِلْ في أسـيـرك إنه ... ضعـيفٌ ، ولم يأسرْ كإياك آسرُ » [2]

---

(١) الكتاب/ ٢ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، وانظر : همع الهوامع/ ٢ : ٣٠ ، ٣١ ، والأشمونى/ ٢ : ٢٠٨ ، ٢٠٩.
(٢) مجالس ثعلب/ ١٦١ ، وانظر الخزانة/ ١٠ : ١٩٤ ، ١٩٥.

ويرى ابن مالك أن « دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ، وعلي (أنت) و (إياك) وأخواتهما أقل[٣] ».

ومعنى كلام ابن مالك إجازة دخولها على المضمر فى غير الشعر ، وهو مالا نعرفه لغيره.

وقد جَرّت الكافُ الضميرَ المنفصل للمخاطب في قول أبي تمام[٤] :

وكنتُ إذن كأنت ، فإن مثلي إذا ما كان مثلك كان كلبا

وهو قياسٌ علي ما ورد عن النحاة مجوَّزا للشعراء.

ب - زيادة (من) في الإيجاب :

يشترط جمهور النحاة لزيادة (مِنْ) ثلاثة شروط :

(١) أن يتقدمها نفى أو استفهام.

(٢) أن يكون مجرورها نكرة.

(٣) أن يكون مدخولها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ .

لكن أبا الحسن الأخفش أجاز زيادتها في الإيجاب وكون مجرورها معرفة ، قال في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَائِهَا[٥] ﴾ : « صيَّرَ (من) زائدة وأراد : قصَصْنا[٦] »، وقال : « فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ؛ قال : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ[٧] ﴾ ، فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيدٌ من أفضلها ، تريد : هو أفضلُها ، وتقول العرب : قد كان من حديثٍ فَخَلِّ عني حتى أذهب ، يريدون : قد كان حديثٌ[٨] ».

---

(٣) التسهيل/ ١٤٧ .

(٤) ديوانه/ ٤ : ٣٠٤ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٠١ .

(٦) معانى الأخفش/ ٣٠٧ .

(٧) سورة البقرة : آية ٢٧١ .

والقراءة بالنون وجزم الراء من (نكفر) لنافع وحمزة والكسائى ، كما فى : السبعة/ ١٩١ .

(٨) معانى الأخفش/ ٩٩ ، وانظر أيضا صفحات : ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ .

وعلى مذهب الأخفش هذا يُخرَّج قول أبى تمام[٩] :

أشيبانُ عمَّتْ نارُها من مصيبةٍ ... فما يُشْتكَى وجدٌ إلى غير واجد

وقوله[١٠] :

يمدّون من أيدٍ عواصٍ عواصم ... تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضب

وهذا أولى من تخريج البيت على مذهب سيبويه - كما يقول أبو العلاء - علي أن فيه حذف المفعول ، فكأنه قال : يمدون سواعد ، أو غيره[١١] .

جـ - استعمال حروف الجر أسماء :

استعمل أبو تمام (عن) اسما في قوله[١٢] :

إلى خالدٍ راحتْ بنا أرحبيةٌ ... مرافقها من عن كراكرها نُكْبُ

أي : من جانب كراكرها.

كما استعمل الكاف اسما في قوله[١٣] :

ولم أرَ كالمعروف تُدعى حقوقُه ... مغارمَ في الأقوام وهي مغانمُ
ولا كالعُلاَ ما لم يُرَ الشعرُ بينها ... فكالأرض غُفلا ليس فيها معالم

ولا خلاف بين النحاة على جواز استعمال (عن) و (الكاف) اسمين في لغة الشعر ، كما في قول العجاج :

يضحكْنَ عن كالبَرَدِ المنهَمّ

وقول قطري بن الفجاءة :

ولقد أراني للرماح دريئةً ... من عن يميني تارةً وأمامي

(٩) ديوانه/ ٤ : ٧١ .
(١٠) السابق/ ١ : ٢١٣ .
(١١) السابق نفسه .
(١٢) السابق/ ١ : ١٨٩ .
(١٣) السابق/ ٣ : ١٧٩ .

لكن الخلاف في إجازة مجئ الكاف اسما في اختيار الكلام حيث أجاز ذلك بعض النحاة ، ويمكن للكاف أن تقع مفعولة كما فى قول أبى تمام : ولم أر كالمعروف ، أو معطوفة كما في : ولا كالعُلا ؛ لأنها حينئذ بمعنى (مثل[١٤]) .

د - إنابة حروف الجر عن بعضها :

يطرح النحاة لكل حرف من حروف الجر معاني متعددة ، من بينها أن يقوم الحرف بوظيفة حرف آخر ، حتى لتحسّ أن قيام كل حرف بوظيفة غيره أمرٌ مباحٌ مادام اللبس مأمونا والمعنى مفهوما[١٥] .

وكان أبو تمام على وعى باللغة وتصرفاتها ، ومن ثم ظهر هذا في بعض أبياته ففى قوله[١٦] :

لم تطلع الشمسُ فيه يوم ذاك على   بانٍ بأهل ولم تغربْ على عَزَبِ

استعمل الباء بمعنى (على) ؛ لأن « أهل اللغة يختارون : بني فلانٌ علي أهله ، ويكرهون : بني بها ، وأصل ذلك أنهم كانوا إذا أعرسوا بنوا القباب على العرائس ، والمتعارف في كلامهم : بني على المرأة قبة ، ولا يمنع القياس دخول الباء في هذا الموضع ، ويكون المعنى : بني بأهله ، أي : من أجلهم ، كما يقال للرجل : خُذْ هذا بما فعلت في الدهر الأول ، أى : من أجله[١٧] ».

ومثل هذا التخريج الذي ساقه أبو العلاء لا يُخرج الباء عن أن تكون بمعنى اللام ، أي : بني لأهله ، وهو نوعٌ من النيابة ، فلتكن النيابة - إذنْ - على أصل الاستعمال ، بأن تكون الباء بمعنى (على) ، كما وردت في قوله تعالى : ﴿مَنْ إن تَأْمَنْهُ بقنطارٍ[١٨]﴾ أي : على قنطار .

---

(١٤) راجع : المغني/ ١ : ١٣١ ، ١٥٤ ، وهمع الهوامع/ ٢ : ٣١ ، ٣٦ ، والأشموني/ ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٦.

(١٥) راجع : أوضح المسالك/ ٣ : ٢١ - ٥٢ ، وهمع الهوامع/ ٢ : ٢٨ - ٣٥ ، والأشمونى/ ٢ : ٢١٠ - ٢٢٩ .

(١٦) ديوانه/ ١ : ٦١ .

(١٧) السابق : نفسه .

(١٨) سورة آل عمران : آية ٧٥ .

وفي قوله[١٩] :

هيهاتَ زُعزعت الأرضُ الوقورُ به   عن غزو مُحتسب لا غزو مُكتسب

أدت (عن) وظيفة التعليل ، فهي بمعنى (مِنْ) أو اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿وما نَحْنُ بتاركي آلهَتنا عَن قوْلِك[٢٠]﴾ أي : لأجله ، « فلو قيل في الكلام : زُعزعت الأرض به من أجل الغزو ، أو للغزو ، أو بالغزو ، لاحتمل ذلك كله[٢١] ».

أما فى قوله[٢٢] :

خُدِعتُ لئن صدّقتُ أن غُيابةً   تكَشَّفُ إلا عن وجوه الهيائم

فقد استعمل (عن) بمعنى الباء ، أي : تكشف بوجوه الهيائم .

وفي قوله [٢٣] :

نعمة اللهِ فيكَ لا أسأل اللّـ   ـهَ إليها نُعمى سوى أن تدوما

استعمل (إلى) بمعنى (مع) ، كما فى قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصارِي إِلَى اللَّهِ [٢٤]﴾ أى : مع الله .

وقد أدخل أبو تمام (مُذْ) على (لدن) في قوله[٢٥] :

خُلِقَتْ ربيعةُ مُذْ لدن خُلقتْ يداً   جُشَمُ بنُ بكرٍ كفُّها والمعصَمُ

والأصل في (مُذْ) و (مُنْذُ) أن تدخلا على وقت معين لا مبهم ، ماض أو حاضر لا مستقبل[٢٦] ، فإن ورد بعدهما اسمٌ مرفوع فهما مبتدآن وما بعدهما خبر

---

(١٩) ديوانه/ ١ : ٧١ .
(٢٠) سورة هود : آية ٥٣ .
(٢١) ديوانه/ ١ : ٧١ .
(٢٢) السابق/ ٤ : ١٣٤ .
(٢٣) السابق/ ٣ : ٢٣٠ .
(٢٤) سورة الصف : آية ١٤ .
(٢٥) ديوانه/ ٣ : ١٩٨ .
(٢٦) الأشمونى/ ٢ : ٢٠٧ .

وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ (كان) تامة. أما إن دخلتا على جملة اسمية أو فعلية فهما حينئذ ظرفان باتفاق، وإن دخلا على مفرد مجرور فهما حرفا جر [٢٧] .

ولا تفسير لقول أبي تمام إلا أنه استعمل (مُذْ) في البيت استعمال (مِنْ) ، و(من) من الأحرف التي تدخل على (لدن) باتفاق كما في قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا [٢٨]﴾ ، وإيراد (مذ) و (مُنْذُ) بمعنى (مِن) مما قال به بعض النحاة ، قال السيوطي عنهما : « وقيل : اسمان بمعنى (مِنْ) في ماضٍ ، و (فى) في حاضر ، و(مِنْ) و (إلى) في معدود[٢٩] »، كما أن العكس ، وهو استعمال (مِنْ) بمعنى (مُذْ) أو (منذُ) قيل به أيضا ، قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ[٣٠]﴾ : « يُريد : منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا، يريد : منذ ، و (من أول يوم) يريد به أول الأيام[٣١] ».

فلاستعمال أبى تمام - إذن - ما يسوّغه من آراء النحاة .

(٢٧) أوضح المسالك/ ٣ : ٦٠ - ٦٤.

(٢٨) سورة الكهف : آية ٦٥ .

(٢٨) همع الهوامع / ١ : ٢١٦ .

(٣٠) سورة التوبة : آية ١٠٨ .

(٣١) معانى الأخفش / ٣٣٧ .

الجر على المجاورة

ورد الجر على المجاورة في شعر أبي تمام مرتين في بيت واحد هو قوله(١) :

له كلَّ يومٍ شملُ مجدٍ مؤلَّفٍ ... وشملُ ندى بين العفاةِ مُشَتَّتِ

فالنعت بـ (مؤلف) و (مشتت) إنما هو لـ (شمل) في الصدر والعجز ، وليسا نعتا لـ (مجد) ولا (ندى) ، لكنه جرَّ (مشتت) على المجاورة لـ (ندى) مدفوعا إلى ذلك بحكم حركة الرويّ التي وردت في القصيدة كلها كسرة . أما في الشطر الأول فلا تفسير لجر (مؤلف) - وكان يمكنه بلا مخالفة أن يرفعه - إلا المواءمة بين الشكل في الشطرين ، والاتّساق بين المذهب الإعرابى في المصراعين . وله من سابق كلام العرب ومن معالجة إمام النحاة - وغيره - ما يسوّغ له هذا الاستعمال . قال سيبويه : « وقد حملهم قربُ الجوار على أن جَرُّوا : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، ونحوه(٢) » ، كما قال : « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجرّه وليس بنعت للضّبّ ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد(٣) ».

وقد وردت هذه الظاهرة لدى شعراء كثيرين ، ففي قول الحطيئة :

فإياكم وحيَّةَ بطنِ وادٍ ... هَمُوزِ الناب ليس لكم بِسِيّ

(١) ديوانه/ ١ : ٣١١ .

(٢) الكتاب / ١ : ٦٧ .

(٣) السابق / ١ : ٤٣٦ .

جرت (هموز) وهي نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجُر لمجاورته لأحد المجرورين ، وهو (بطن) أو (واد) .

وفي قول دريد بن الصمة :

فجئتُ إليه والرماح تَنُوشُهُ | كوقْع الصياصى في النسيج الممدَّدِ
وكنتُ كذاتِ البَوُّيعتْ فأقبلتْ | إلى جلدٍ من مَسْكِ سَقْبٍ مُقَدَّدِ
فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبدَّدتْ | وحتى علاني حالكُ اللونِ أسودِ

و (أسود) نعت لحالك ، وجُرَّ لمجاورته المجرور.

وفي قول الشاعر :

يا صاح بلِّغْ ذوي الزوجات كلِّهمُ | أَنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرَى الذَّنَب

جر (كلهم) وهو توكيد لـ (ذوي) المنصوب ؛ لمجاورته (الزوجات) المجرور.

وفي قول آخر :

كأنما ضُربتْ قُدّام أَعْيُنها | قطنا بمستحصد الأوتارِ محلوجِ

و (محلوج) نعت (لـ (قطنا) ، لكنه جر بمجاورته المجرور.

وفي قول ذي الرمة :

تُريك سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مقرفةٍ | ملساء ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

روي (غير) بالجر لمجاورته (وجهٍ) مع أنه نعت (سنة) المنصوبة .

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام في بيته ليس بدعا من الشعراء ، ولا خارجا عن سلوك أهل العربية(٤) .

---

(٤) راجع الكتاب/ ١ : ٤٣٧، وخزانة الأدب/ ٥ : ٨٦-٩٨ عند حديثه عن الشاهد رقم ٣٤٩.

الفصل بين المتلازمين

تقتضي لغةُ الشعر - أحيانا - أن يُفصل بين المتلازمين بما لا يُخرج الجملة عن شكلها المَرْضِيّ ، ولا يؤثر في دلالتها المرادة. وقد فصل أبو تمام بين المتلازمين في قضيتين اثنتين :

الأولى : الفصل بين (قد) والفعلِ الذي تدخل عليه ، وقد تحقق ذلك في شعره أربع مرات في قوله[1] :

١ - ألا اشْكُروا اللهَ ذا الجلال فقد ... بالصُّنْع في أصرمٍ تغمّدكم

٢ - فقد - لعمري - فتقْتَ الماء من حجرٍ ... في هضبةٍ وهصْرتَ الغصن للجاني

٣ - قد - والذي عذّبَ قلبى بكم - ... قاسيتُ مذ فارقْتَنى جهدا

٤ - ياحرونا في البخل قد - وأبي بُخْـ ... ـلِك - عُوقبتَ بالأصمّ الجموح

وواضح من الأبيات أن الفصل قد تم بالقسم في ثلاثة الأبيات الأخيرة ، وبغيره في البيت الأول.

أما الفصل بالقسم فقد أجازه النحاة في الشعر والنثر على حد سواء ، قال ابن هشام : « وهى معه [يعني : قد مع الفعل] كالجزء ، فلا تُفصل منه بشيء ، اللهم إلا بالقسم ، كقوله :

أخالدُ قد - واللهِ - أوطاتَ عشوةً ... وما قائلُ المعروف فينا يُعنَّفُ

وقول آخر :

فقد - واللهِ - بَيَّنَ لي عنائى ... بوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

---

(١) ديوانه/ ٣ : ٢٧٠ ، ٣٣٦ ، ٤ : ١٨٢ ، ٣٣٤ .

وسُمع : قد لعمري بتُّ ساهرا ، وقد والله أحسنت[٢] ».

أما في البيت الأول فقد فصل أبو تمام بغير القسم ، لكنه فصل مسوَّغٌ – في رأيي – ، لأنه فصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه (قد) ، فالمعمول مقدّمٌ من تأخير ، إذ ترتيب الجملة : فقد تغمدكم بالصنع في أصرم ، فكأن الشاعر لم يفصل فى الحقيقة بين (قد) ومدخولها .

أما في قوله [٣] :

مُسْتَصْحِباً نيّةً قد طال ما ضمنت لك الخطوبَ فأوفَتْ بالذي تعدُ

فلم يفصل فيه بين (قد) ومدخولها ؛ لأن مدخول (قد) هو الفعل (طال) ، و (ما) بعدها مصدرية ، أي : قد طال ضمانُها لك الخطوبَ ، وهذا هو السر في كتابة (طال) مفصولة عن (ما) ؛ لأنها لو كتبت (طالما) لما كان موضعا لدخول (قد) عليه؛ لأنها تدخل على الفعل المتصرف الخبري المثبت ، و (طالما) بصيغته تلك يدخل في إطار الفعل الجامد بعد أن كُفَّ بـ (ما) .

الثانية : الفصل بين (كم) وتمييزها ، وقد حدث ذلك فيْ شعر أبي تمام سبع مرات في ستة أبيات هي [٤] :

١ – لو يعلم العافون كم لك في الندى من لذةٍ وقريحةٍ لم تُحْمدِ

٢ – فكم للعوالي فيكم من منادمٍ وللموت صرفاً من حليفٍ معاقدِ

٣ – وكم تحتَ أرْواقِ الصبابةِ من فتى من القوم حُرٌّ دمعُه للهوى عبدُ

٤ – وكم لك عندي من يدٍ مستهلةٍ عليَّ ، ولا كفرانَ عندي ولا جَحْدُ

٥ – كم للأميرِ محمدٍ من شاكرٍ في العالمين وكم له من حامدِ

٦ – كم قد دعتْ لك بالإخلاص مِنْ مَرَةٍ فيهم وفَدّاك بالأعباء من رجلِ

---

(٢) المغنى : ١ : ١٤٨ وانظر : شرح التسهيل/ ٤ : ١٨٢ ، وهمع الهوامع/ ٢ : ٧٣ .
(٣) ديوانه / ٢ : ١٢ .
(٤) السابق/ ٢ : ٥٢ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ١٥١ ، ٣ : ٩٦ .

وحديث النحاة في هذه القضية منصبٌّ على الفصل بين (كم) وتمييزها ، الذي يحتم النصب ، حملا على (كم) الاستفهامية ، في حين يُعدُّ الجر مختصا بالشعر ، قال سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ ، فتقول : كم فيها رجلٍ ، كما قال الأعشى :

إلا عُلالةَ أو بُداهةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزاره

فإن قال قائل : أُضمر (مِنْ) بعد (فيها) قيل له : ليس في كل موضع يُضمر الجار ، ومع ذلك إن وقوعها بعد (كم) أكثر . وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ ، على قول الشاعر :

كم بجودٍ مُقْرفٍ نال العُلا وكريم بُخْلُهُ قد وضَعَهْ

الجر والنصب والرفع على ما فسرناه ، كما قال :

كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسُوقةٍ حَكَمٍ بأردية المكارم يحتبي

وقال :

كم في بني سعد بن بكرٍ سيّدٍ ضَخْمِ الدّسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ[(٥)] »

ويقول ابن مالك : « وإذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة ، أو ظرف وجار ومجرور معا ، وجب نصبه مطلقا ، حملا على الاستفهامية ...... ولو كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا لجاز النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ، وربما نصب مميز (كم) الخبرية متصلا بها ، وزعم بعضهم أنه لغة تميم[(٦)] ».

ولعل إيراد سيبويه في نصه السابق ما قيل عن إضمار (مِنْ) بعد (فيها)، واعتراضه بأنه ليس في كل موضع يُضمر الجار ، يكون مدخلا مناسبا للدخول إلى ما ورد في شعر أبى تمام : فقد فصل بين (كم) وتمييزها بالجار والمجرور في أربع

(٥) الكتاب / ٢ : ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر : المقتضب / ٣ : ٦١ ، ٦٢ .

(٦) شرح التسهيل/ ٢ : ٤٢٠ ، ٤٢١ وانظر : الإنصاف/ ٣٠٣ وما بعدها : مسألة ٤١ ، والأشمونى/ ٤ : ٨١ ، ٨٢ ، وشرح التصريح/ ٢ : ٢٧٩ ، والنحو الوافي/ ٤ : ٥٧٥ .

مرات من السبع ، وبالظرف في مرة ، وبالجار والمجرور مع الظرف فى مرة ، وبالجملة في المرة الأخيرة ، لكنها جميعا تشترك في شىء واحد هو كون تمييز (كم) مجرورا بمِنْ ظاهرة ، وهذا - فى حد ذاته - مسوغٌ كاف لما حدث من فَصْل ؛ لأن وجود (مِنْ) جارة للتمييز لا يكون حينئذ من ذلك الجر الخاص بالشعر الذي ورد فى كلام النحاة ، فضلا عن أنه يَمْنَعُ في البيت الأخير - مثلا - أن يُنظر إلي (مَرَةٍ) على أنها فاعل الفعل (دعتْ) على ظاهر اللفظ ، إذ الأصل : كم مِنْ مَرَةٍ قد دعت لك بالإخلاص ، ولعل ورود (مِنْ) ظاهرةً في أمثال هذه الأساليب هو الذي دعا عالما مثل الفراء إلى أن يقول إن جر تمييز (كم) الخبرية بعدها بـ (مِنْ) مقدرة ، على الرغم من اعتراض ابن مالك على ذلك بأنه « لا سبيل إلى ذلك ، كما لا سبيل إليه فيما حُملت عليه ؛ ولأن الجر بعدها لو كان بـ (منِ) مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل ، لأن معنى (من) مُرادٌ ، واستعمالها سائغٌ مع الاتصال . فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم . وفي كون الواقع بخلاف ذلك دليلٌ على أن الجر بالإضافة ، لا بـ (من) مقدرة[٧] ».

حجة ابن مالك - إذن - في رد رأي الفراء أن (مِنْ) لو كانت مقدرة قبل تمييز (كم) المجاور لها لكانت مقدرة أيضا معه منفصلا عنها ، فيكون الجر آنئذ على الأصل ، ولا يكون خاصًا بلغة الشعر ، وهي حجة - في ظاهرها - قد تكون مقبولة، ولسنا بصدد بيان مسوغات قبولها ؛ لأن شاعرنا قد أراحنا من هذا بأن أظهر (من) قبل تمييز (كم) المفصول منها ، وبذا كان الجر بأداة ظاهرة ، مما لا يُعدُّ خصوصية للغة الشعر بهذا المفهوم ، ولكنه أمرٌ جائزٌ في الشعر والنثر على حد سواء .

---

(٧) شرح التسهيل/ ٢ : ٤٢٠ .

فى عطف النسق

ظهرت في شعر أبى تمام استخدامات في عطف النسق ، كلها مما تناوله النحاة من قبله ومن بعده بالدرس ، وأغلبها مما ورد في شعر الشعراء قبله ، وهذه القضايا هي :

أ - تقديم المعطوف على المعطوف عليه : وذلك في قوله [(١)] :

لوْ أنّ دجلةَ لم تُحـوِجْ وصـاحـبَـهـا   أرضَ العـراقين لم تُحفَـرْ بهـا القُلُبُ

حيث « قدم المعطوف على المعطوف عليه في قوله : (وصاحبها) ، والتقدير: لم تحوج أرضَ العراقين وصاحبَها ، ومثله :

* عـليـك ورحـمةُ اللهِ الســلامُ *

ويجوز أن يكون أراد : لو أن دجلة وصاحبها ، ففصل بين المعطوف وما عُطف عليه بـ (لم تُحْوِجْ) ، ويعني بصاحبها : الفرات[(٢)] ».

وتقدم المعطوف على المعطوف عليه في لغة الشعر ، وبخاصة إذا كان حرف العطف هو الواو ، مما أورده كثير من النحاة ؛ كالأخفش ، وابن السراج ، وابن جني ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري[(٣)] ، ومع قصر هذه الظاهرة على الواو من بين حروف العطف يرى ابن عصفور أن ذلك مشروط بألا يكون المعطوف مخفوضا ، وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرا ، أو

---

(١) ديوانه/ ١ : ٢٦٠ .

(٢) شرح مشكلات ديوان أبى تمام/ ٨٢.

(٣) راجع : الأصول/ ٢ : ٧٦ ، ٢٢٦ ، والخصائص/ ٢ : ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، والمقرب/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وشرح التسهيل / ٣ : ٣٨٢ ، والمغنى/ ٢ : ٣٢ ، وشرح التصريح/ ١ : ٣٤٤ ، ٢ : ١٣٧ .

إلى أن يلي عاملا غير متصرف ، وبابه - مع كل هذه الشروط - الشعر ، نحو قوله(٤) :

لعنَ الإلهُ وزوجَها معها هندَ الهنود طويلةَ البَظْرِ

وينقل السيوطي أن الكوفيين يجيزون هذه الظاهرة في الاختيار ، يستوى في ذلك أن يكون العاطف الواو أو الفاء أو ثم أو (أو) أو (لا) كقوله :

أَطلالَ دارٍ بالنِّياعِ فَحُمَّتِ سألتُ فلما استعجمَتْ ثم صَمَّتِ

أي : سألتُ فَحُمَّتْ ، وقوله :

فلستُ بنازلٍ إلا ألمَّتْ برحلي أو خيالتُها الكذوبُ

أي : الكذوبُ أو خيالتُها .

ومع هذا يشترط الكوفيون - إلى جانب الشروط التي ذُكرت عن ابن عصفور- ألا يكون العامل مما لا يستغنى بواحد مثل : اختصم زيدٌ وعمرٌو . فإن فُقد شرطٌ من هذه الشروط لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ، ولا في الضرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمرٌو زيدٌ قائمان ؛ لوقوع العاطف صدرا ، ولا : إن وعمراً زيدا قائمان ؛ لمباشرة العاطف عاملا غير متصرف ، ولا : مررتُ وعمروٍ بزيد ؛ لكون التابع مجرورا ، ولا : اختصم وعمروٌ زيدٌ ؛ لكون العامل مما لا يستغنى بواحد، وخالف ثعلب في الأخير فلم يشترطه ، وجوّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحدة(٥) .

ويرى الحيدرة اليمنى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في النظم والنثر إذا كان معتمدا ، فقد قدم في الشاهد (الرحمة) مع (عليك) معتمدا على (السلام) المتأخر اعتماد الخبر على مبتدئه(٦) .

---

(٤) المقرب/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وانظر : الأصول/ ٢ : ٧٧ ، ٢٢٦ .

(٥) همع الهوامع/ ٢ : ١٤٠ ، ١٤١ ، بتصرف .

(٦) كشف المشكل/ ١ : ٦٤١ ، ٦٤٢ .

وعلى الرغم من قبول الظاهرة في حد ذاتها على أنها من لغة الشعر ، أو على أنها جائزةٌ في الاختيار ، فقد خرّج النحاة أشهر شواهدها ، وهو :

ألا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ   عليك ورحمةُ الله السلامُ

على أنه ليس من هذا الباب ؛ لأن (ورحمة الله) عطف على الضمير المستكن فى (عليك) الراجع إلى (السلام) ؛ لأنه في التقدير : السلام حصل عليك ، فحذف حصل ونقل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه. فإذا ما اعتُرض على مثل هذا التخريج بأنه تخلص من ضرورة إلى ضرورة أخرى ؛ لأنه سيكون من عطف الظاهر على الضمير المستتر المرفوع دون فاصل ، قيل : إن ذلك أسهل ؛ لوروده في النثر مثل : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، حتى قيل إنه قياس(٧) .

وعلى أي المذاهب فما ورد في بيت أبي تمام تتحقق فيه كل الاحتياطات اللازمة لتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، حتى عند من أفرطوا في شروط الإجازة .

ب - العطف على الضمير المستتر دون فاصل :

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المتصل في اختيار الكلام مستدلين بقوله تعالى : ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ (٨)﴾ ، حيث عطف (هو) على الضمير المستتر في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمدٌ بالأفق وهو مطلع الشمس.

أما البصريون فقبّحوا ذلك ، وقصروه على لغة الشعر ، إلا أن يكون هناك فاصلٌ مّا ؛ كالضمير المؤكد في قوله تعالى : ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا(٩)﴾ ، وكـ (لا) النافية في قوله تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا (١٠)﴾ .

---

(٧) راجع : الخصائص/ ٢ : ٣٨٦ ، والخزانة/ ١ : ٣٩٩ ، ٢ : ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٨) سورة النجم : الآيتان ٦ ، ٧ .

(٩) سورة المائدة : آية ٢٤ .

(١٠) سورة الأنعام : آية ١٤٨ ، وانظر: الكتاب/ ١ : ٢٧٨ ، ٢ : ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، والكامل/ ١ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، والأصول / ٢ : ٧٨ ، ٧٩ ، والإنصاف مسألة ٦٦ ، والهمع / ٢ : ١٣٨ ، ١٣٩ .

ويرى ابن مالك في مثل هذه الظاهرة أن الجيد الكثير « أن يُؤكد قبل العاطف بضمير منفصل ، كقوله : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾(١١) ، أو بتوكيد إحاطيّ كقول الشاعر :

ذُعِرتُمْ أجمعون ومَنْ يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا

أو يُفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره ، كقوله تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾(١٢) ، ويتناول غير المفعول التمييز ، كقول الشاعر :

مِلِئْتَ رعباً وقومٌ كنتَ راجيهم ... لما دهمتك من قوم بآسادِ

والنداء كقوله :

لقد نلت عبدَاللهِ وابنُك غايةً ... من المجد من يظفرْ بها فاق سؤددا

ويقوم مقام فصل الضمير بين العاطف الفصلُ بـ (لا) بين العاطف والمعطوف، كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾(١٣) ، ولا يمتنع العطف دون فصل ، كقول بعض العرب : مررتُ برجل سواءٍ والعدمُ ، فعطف (العدم) – دون فصل ولا ضرورة – على ضمير الرفع المستتر في (سواء) ، ومنه قول جرير :

ورجا الأُخَيْطلُ من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأبٌ له لينالا

وهذا فعل مختار غير مضطر ؛ لتمكن قائله من نصب (أب) على أن يكون مفعولا معه. ومثله قول ابن أبي ربيعة :

قُلتُ إذْ أقبلتْ وزهرٌ تهادى ... كنعاج الملا تَعَسَّفْنَ رملا

فرفع زُهْرا عطفا على الضمير المستكن في أقبلتْ ، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه. وأحسن ما استُشهد به على هذا قول عمر رضي الله عنه : وكنتُ وجارٌ لي من الأنصار ، وقول علي رضي الله عنه : كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر . أخرجهما البخاري في صحيحه(١٤) ».

(١١) سورة الأنبياء : آية ٥٤ .

(١٢) سورة الرعد : آية ٢٣ .

(١٣) سورة الأنعام : آية ١٤٨ .

(١٤) شرح التسهيل / ٣ : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وانظر : الخصائص / ٢ : ٣٨٦.

وفي مذهب ابن مالك السابق - الذي يوافق فيه الكوفيين - من السماحة في تلقي المسموع والقياس عليه ما يجعله جديرا بالقبول . وبذا يكون قول أبي تمام(١٥):

١ - لكنْ قراكم صَفْحَهُ مَنْ لم يزلْ — وأبوه فيكم رحمةً وغياثا

٢ - يمدون بالبِيض القواطع أيديا — وهن سواءٌ والسيوفُ القواطعُ

مما ورد في الشعر والنثر على حد سواء ، حيث عطف (أبوه) في البيت الأول على الضمير المستتر في (لم يزل) دون وجود فاصل ، وعطف (السيوفُ القواطع) على الضمير المستتر في (سواء) بمعنى (مستويات) دون وجود فاصل أيضا .

جـ- العطف على معمولَيْ عاملين :

ذهب بعض العلماء إلى منع العطف على معمولَيْ عاملين ، وجعلوه خطأ فى القياس ، غير مسموع عن العرب ، ومن ثم لجأوا إلى تخطئة ما ورد من أساليب فصيحة تدل بظاهرها على مثل ذلك ، أو تأويلها على وجه لا تدخل به في هذه الظاهرة . قال المبرد تعليقا على قول النابغة الجعدي :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها — صحاحا ولا مستنكرٌ أن تُعقَّرا

« وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباء وليس ، فكأنك قلت : زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو ، فتعطف على (فى) والمبتدأ . وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ، وقد قرأ بعض القراء : ﴿واختلافِ الليل والنهارِ وما أنزلَ اللهُ من السماء من رزقٍ فأحيَا به الأرضَ بعدَ موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون﴾ فعطف على (إن) وعلي (في) ، وهذا عندنا غير جائز(١٦) ».

(١٥) ديوانه/ ١ : ٣٢١ ، ٤ : ٥٨٩ .

(١٦) المقتضب/ ٤ : ١٩٥ .

ونص الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة الجاثية : ﴿ إنَّ في السَّموات والأرض لآيات لِّلمُؤْمنين وفي خَلْقكُمْ وما يبُثُّ من دابَّةٍ آياتٌ لِّقومٍ يُوقنُون واخْتلاف اللَّيْل والنَّهار وما أنزل اللَّهُ منَ السَّماء من رِّزْقٍ فأحْيا به الأرْض بعْد موْتها وتصْريف الرِّياح آياتٌ لِّقوْمٍ يعْقلُون ﴾ حيث اتفق القراء على نصب (آيات) الأولى، أما الثانية والثالثة فقرأهما بالنصب حمزة والكسائي ويعقوب ، على حين قرأهما الباقون بالرفع . راجع : السبعة/ ٩٥٤ ، والإتحاف/ ٣٨٩ .

وعن القراءة السابقة قال ابن السراج : « فأما من ظن أن من جر (آيات) في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدارِ علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين ، فإعادة (علامة) تأكيد. وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام ، كما تُعاد (إنّ) إذا طال الكلام .. فالعطف على عاملين خطأٌ في القياس غير مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك ، ولو كان للذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن في الدار زيدا والمسجدِ عَمْراً ، وعمرو غير زيد ، لكان ذلك له شاهدا ، على أنه إن حكى مثلَه جاكٍ ولم يُوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه[١٧] ».

أما الكسائي والفراء والأخفش والزجاج وأبو جعفر النحاس فذهبوا إلى إجازة ذلك إذا كان أحد العاملين جارا ، قال الفراء : « تُقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب ، يرد على قوله ﴿إن في السموات والأرض لآيات﴾ ، ويقوى الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله : (لآياتٍ) ، وفي قراءة أبي : (لآياتٍ لآياتٍ لآياتٍ ثلاثهن[١٨]».

وقد ذهب الأعلم الشنتمري مذهب المجيزين إذا تعادلت الجملتان ترتيبا ووَلِيَ المخفوضُ العاطفَ ، فقال : « إن العرب تجيز : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو وإن في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً وليس بقائمٍ زيدٌ ولا خارجٍ عمرٌو ، والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، جرى آخر الكلام وأوله على سواء ؛ من تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور ، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها . فإذا قلت : زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو ، لم يجز ؛ لأن خبر الأول وقع

(١٧) الأصول/ ٢ : ٧٤ ، ٧٥ ، وانظر : الحجة لابن خالويه/ ٢٩٨ .

(١٨) معاني الفراء/ ٣ : ٤٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس/ ٤ : ١٤٠ ، ١٤١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج/ ٤ : ٤٣٠ ، ٤٣١ ، والمغني/ ٢ : ١٠١ .

مؤخرا ، فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيدٌ في الدار وعمرٌو الحجرةِ ، بطل ؛ لحذف حرف الجر مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجز حذفه مع التأخر لم يجز مع التقدم(١٩) ».

وقد استدل الأعلم بآيات سورة الجاثية لإبطال مذهب المانعين موصيا بعدم الالتفات إلى تأويلاتهم فيها(٢٠) ، ومضيفا إلى ذلك استشهاده بقوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا(٢١)﴾ ، والتقدير : للذين أحسنوا الحسنى ، وللذين أساءوا جزاءٌ بالسيئة ، فحذف من الثاني حرفُ الجر لذكره في الأول ، والآية بهذا التقدير - فى نظر الأعلم الشنتمري - نص في القضية ، وشاهد قاطعٌ على جواز العطف على معمولَيّ عاملين(٢٢) .

ولم ترد هذه الظاهرة لدى أبى تمام إلا في بيت واحد هو قوله(٢٣) :

فيها لأعناق اللئام جوامعٌ ... تبقى وأعناقِ الكرام قلائدُ

أي : ولأعناق الكرام قلائد.

وقد تحقق في بيت أبى تمام ما شرطه الأعلم من تعادل الجملتين ترتيبا ، وورود المخفوض بعد العاطف ، مما يسوغُ حذف حرف الجر ، وقبول العطف على معمولَيّ عاملين.

وإذا كانت علة المانعين الأساسية هي ضعف حرف العطف ، ومن ثم لا يجوز أن يكون بمنزلة عاملين(٢٤) ، فإن السماع الصحيح وظاهر النصوص شاهد المجيزين، وهذا يعني جواز الظاهرة في الشعر والنثر على حد سواء.

(١٩) تحصيل عين الذهب/ ١ : ٣٢ .
(٢٠) انظر في هذه التأويلات : البحر/ ٥ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، والمغني/ ٢ : ١٠١.
(٢١) سورة يونس : الآيتان ٢٦ ، ٢٧ .
(٢٢) انظر : تحصيل عين الذهب/ ١ : ٢ ، ٣٣ .
(٢٣) ديوانه/ ٤ : ٣٤٨ .
(٢٤) شرح الكافية/ ١ : ٣٢٤ .

د – العطف بالواو مقرونة بـ (لا) بعد نفي مفهوم من السياق

تختص الواو من بين أحرف العطف بأنها تقترن بـ (لا) « إن سبقت بنفي ولم تُقصد المعية نحو : ما قام زيدٌ ولا عمرٌو ، لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ ﴾[٢٥] ، والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها ، فلا يجوز نحو : قام زيدٌ ولا عمرٌو ، وإنما جاز :﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[٢٦]؛ لأن في (غير) معنى النفي . وإنما جاز:

فاذهبْ فأيُّ فتى فى الناس أحرزه ... من حتفه ظلمٌ دُعْجٌ ولا حيلُ

لأن المعني : لا فتى أحرزه ، مثل : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[٢٧] . ولا يجوز : ما اختصم زيدٌ ولا عمرٌو ؛ لأنه للمعية لاغير . وأما ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾[٢٨] فـ (لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس[٢٩] ».

وقد ورد في شعر أبي تمام قوله :

لو طاوَعتْك الخيلُ لم تَقْفُلْ بها ... والقفلُ فيه شَباً ولا مسمارُ

وهو الذي علق عليه التبريزي بقوله : « الشّبا : حَدّ الحديد الذي به يتعلق القفل ، والواو في قوله (والقفل) واو الحال ، قال أبو عبد الله : إنما جاز أن يقول : (والقفلُ فيه شبا ولا مسمارُ) فعطف بالنفي على ما قبله ، وإن كان النفي غير ظاهر في المعطوف عليه لفظا ؛ لأنه منفي في المعنى ، إذ تقديره : لو فعلت الخيلُ كلَّ ما أردت لرجعتَ ولا شباً في القفل ولا مسمار ، أي : لفتحته ، والقفل هو بلد[٣٠] ».

(٢٥) سورة سبأ : آية ٣٧.

(٢٦) سورة الفاتحة : آية ٧ .

(٢٧) سورة الأحقاف : آية ٣٥ .

(٢٨) سورة فاطر : آيات ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ .

(٢٩) المغني/ ٢ : ٣١ ، وانظر : شرح التسهيل/ ٣ : ٣٥١ ، وهمع الهوامع/ ٢ : ١٢٩.

(٣٠) ديوان أبي تمام/ ٢ : ١٦٩ .

ومعنى التفسير السابق للبيت أن النفي السابق على الفعل (تقفل) قد أثَّر في الجملة الحالية معنوياً ، ويساعد مسرح المدح على هذا الفهم ؛ لأن العودة بالقفل متعلقاً بحديدة ليس مدحاً ، ومقتضى المدح ألا يكون في القفل شبا ، فأُمِنَ بذلك اللبسُ ، وبه جاز لأبي تمام أن يعطف بالواو مقرونة بـ (لا) .

هـ- العطف بالفاء في موقع تختص به الواو :

تختص الواو بعطف مالا يُستغنى عنه نحو : اختصم زيدٌ وعمرٌو ، وهذان زيدٌ وعمرٌو ، والمال بين زيدٍ وعمرو[٣١] ، « ولهذا كان الأصمعي يقول : الصواب (بين الدخول وحومل) لا : فحومل ، وأُجيب بأن التقدير : بين نواحي الدخول ، فهو كقولك : جلستُ بين الزيدين فالعمرين ، أو بأن الدخول مشتمل على أماكن[٣٢] » ، وأجاز الكسائى العطف في مثل (بين الدخول فحومل) بالفاء وثُمَّ[٣٣] ، في حين قال الجرميّ إن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار ، بدليل قوله : بين الدخول فحومل ، وقولهم : مُطرنا إلي مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر فيهما في وقت واحد[٣٤] .

وبما رُوى عن الكسائى والجرمي لا يكون أبو تمام مخطئا في قوله[٣٥] :

أرأيتَ أىَّ سوالفٍ وخدودِ ... عنَّتْ لنا بين اللِّوَى فَزَرُودِ

لأن اللوى وزرود موضعان ، كما في الصحاح[٣٦] .

---

(٣١) انظر : شرح التسهيل/ ٣ : ٣٥ ، وهمع الهوامع/ ٢ : ١٢٩ .

(٣٢) المغني/ ٢ : ٣٢ ، وانظر : شرح القصائد التسع/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣٣) انظر : همع الهوامع/ ٢ : ١٢٩ .

(٣٤) انظر : المغني/ ١ : ١٣٩ .

(٣٥) ديوانه/ ١ : ٣٨٨ .

(٣٦) انظر : الصحاح : (زرد) / ٢ : ٤٨٠ ، (لوي)/ ٦ : ٢٤٨٦ .

إضافة العَلَم

أضاف أبو تمام العَلَمَ في شعره اثنتي عشرة مرة في ستة أبيات هي[1] :

١ - مَنْ ذا كـعـبَـاسِـهِ إذا اصطكّت الْـ ... أحـسـابُ أم مَنْ كـعـبـد مُطَّلِبِـهْ؟

٢ - وظل بالظَّفَـر الأفـشـينُ مـرتـديا ... وبات بابَكُهـا بالذل مُلتـحـفـا

٣ - فـاسـألْ سليـمـاننا تفـديه أنفسُنا ... يا مَنْ سليـمـانُه يرعى سليـمـاني

٤ - لقـد فُـجـعَتْ عَـتّـابُه وزُهَيْـرُه ... وتَغْلبُـه أخـرى الليـالى ووائلُهْ

٥ - إذا غاظَ وصفُ الناسِ بالحسنِ أهْلَه ... فلمْ لَمْ يُخـرِّقْ ثوبَه يُوسفُ الحسنِ

٦ - ما استُجمعتْ فِرَقُ الحسن التى افترقتْ ... عن يوسفِ الحسن حتى استُجمعتْ فيه

وهذا العدد من إضافة الأعلام ليس بقليل ، إذ إن هذه القضية تُثار في كتب النحو في ظل شاهد أساس تتبعه شواهد أخرى لم تُشتهر شهرته . أما الشاهد الأشهر فهو قول الشاعر :

عـلا زيدُنا يوم النَّقـا رأسَ زيدكم ... بأبيضَ مـاضى الشـفـرتين يمـانِ

وأقلُّ منه شهرةً قولُ الآخر :

فـإن قـريشَ الحقِّ لا تَتْبَعُ الهـوى ... ولن يقـبلوا في الله لومـةَ لائم

---

(١) ديوانه/ ١ : ٢٧٩ ، ٢ : ٣٧٤ ، ٣ : ٣٣٦ ، ٤ : ١٠٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ .

وقول غسّان بن ذُهيل السليطي :

لعمرى لئن كانتْ بَجيلةُ زانها جريرٌ لقد أخزى كليبا جريرُها

وقول الأسد الرهيص :

انا الأسدُ الرهيصُ قتلت عمرا وعنترةَ الفوارسِ قد قتلتُ

وقول الحطيئة :

إليكَ سعيدَ الخيرِ جُبْتُ مهامهاً يقابلني آلٌ بها وتنوفُ

وقول رؤبة :

ومثله : يا قاسمَ الخيرات وابن الأَخْيَرِ

يا زيدُ زيد اليعملات الذُّبَّلِ

وكذا قولهم : زيد الخيل ؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة(٢) .

فجملة ما ورد في الشواهد على الظاهرة من أعلام في أكثر الكتب استشهادا عليها أقلُّ مما ورد منها في شعر أبي تمام وحده.

وليست الظاهرة في حد ذاتها مستنكرة عندعلماء اللغة ، وإنما ينصب الخلاف بينهم على تعليل حدوث الظاهرة ؛ فيرى بعضهم أن إضافة العلم تكون بعد تنكيره ، بأن يُجعل واحدا من جملة مَنْ سُمّى بذلك اللفظ ، وبذا يحدث اشتراك لفظي ، فتجوز حينئذ إضافته للتعيين(٣) ، في حين يرى آخرون أن هذا النوع من الإضافة من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، أي : علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ، فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة(٤) .

وتخريج الفريق الثاني للأسلوب يعني عدم قبوله إضافة العلم ، مع ما في التخريج من الافتعال والتكلف والحذف والتقدير ، ولذا علق الصبان على كلام

---

(٢) انظر : شرح التسهيل/ ٣ : ٢٣١ ، ٢٣٢.

(٣) راجع : المقتضب/ ٢ : ١٦٢ ، وشرح الكافية/ ١ : ٢٧٤ ، ونهاية الراغب/ ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) شرح التسهيل/ ٣ : ٢٣١ ، ٢٣٢ ، والأشموني/ ٢ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

الأشمونى بقوله : « المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشىء إلى ملابسه بعد تنكير العلم ، وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذُكر ، كما أفاده الدماميني[٥] ».

وإذا كان بالإمكان - كما يقول بعض النحاة - أن يُنكّر العلم على التحقيق مثل: رأيتُ زيدا من الزيدين ، وما من زيدٍ كزيد بن ثابت ، أو تقديرا كقول أبي سفيان : لا قريش بعد اليوم ، وقول بعض العرب : لا بَصْرةَ لكم[٦] ، فإن افتراض تنكيره عند إضافته هو الوجه المقبول من وجهَى التخريج ؛ لخلوه من المبالغة في التقدير ومن كثرة الحذف الذي يُرهق الأسلوب ويُثقل كاهله.

---

(٥) حاشية الصبان/ ٢ : ٢٤٣ .

(٦) شرح التسهيل/ ١ : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، وهمع الهوامع/ ١ : ٧٣ .

(بَيْنَ) في شعر أبي تمام

كلمة (بين) في اللغة بمعنى (وَسْط) ، تقول : جلستُ بين القوم ، أي :وسْطهم، وهو ظرف . فإن عُومل معاملة الاسم أُعرب ، كما في قراءة قوله تعالى : ﴿لقد تقَّطعَ بينُكم[1]﴾ برفع النون . وتقول : هو بيني وبينه ، ولا يُعطف عليه إلا بالواو ؛ لأنه لا يكون إلا بين اثنين[2] .

ولقد استعمله أبو تمام اسما في قوله[3] :

فإليكم بني الضغائنِ عن سا　　　كنِ بينِ السماكِ والعيّوقِ

على رواية جر (بين) . أما على رواية النصب فلها مخرجان : أن يكون (بين السماك والعيوق) نعتا لمنعوت محذوف ، أي : عن ساكن مكان بين السماك والعيوق، وهذا ما قيل في تخريج قراءة : ﴿لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكم﴾ بنصب (بين) ، أي : ما بينكم ، أو : لقد تقطع الشرك بينكم ، فأضمر الذكر لِما جرى من ذكر الشركاء[4] .

كما أضاف أبو تمام (بين) إلى طرف واحد مستغنيا عن الطرف الآخر في قوله[5] .

ومَشْهَدٍ بين حكم الذلِ منقطعٌ　　　صاليه ، أو بحبال الموت متصلُ

---

(١) سورة الأنعام : آية ٩٤ ، وقد قرأ (بينْكم) بالرفع ابنُ كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وحمزة ، وقرأها بالنصب نافعٌ ، والكسائي ، وعاصم في رواية حفص ، راجع : السبعة/ ٢٦٣ .

(٢) انظر مادة (بين) في الصحاح/ ٥ : ٢٠٨٤ ، واللسان/ ١٦ : ٢٠٩ ، ٢١١ .

(٣) ديوانه/ ٢ : ٤٤٤ .

(٤) اللسان (بين) / ١٦ : ٢٠٩ .

(٥) ديوانه/ ٣ : ١٦ .

وهو من الأبيات التي عابها عليه الآمدي حيث قال : « وقوله (بين حكم الذل) لو كان حكم الذل أشياء متفرقة لصحت فيها (بين) ، غير أن حكم الذل والذل بمنزلة واحدة ، وكذلك حكم العز والعز ، فكما لا يقال : (بين العز) لا يقال : (بين حكم العز) حتى يقال هذا ؛ لأن (بين) إنما هى وسط بين شيئين . فإن قال : إن حكم الذل مشتمل على مشهد الحرب ومَنْ يَصْلاها ، فكأنه ذهب بقوله (بين) إلى معنى (وسط) ؛ لأنك تقول : البئر وسْط الدار ، ولا تقول : البئر بين الدار ، وتقول : المال بيننا نصفين ، ولا تقول : المال وسْطَنا ، والمعنى الذي بني أبو تمام البيتَ عليه سياقة لفظه أن يقول : ومشهد بينْ حكم الذل وحكم العز ، أى : ومشهد بين الذل والعز ، مُحْجِمٌ من يصلاه - وهو الذليل - أو مُقْدِمٌ - وهو العزيز - جلَّيته وكشفته ، يعني الممدوح ، فحذف أحد القسمين الذى لا يصلح (بين) إلا به مع القسم الآخر(٦) ».

ولأبى تمام مسوغٌ من دلالة لفظة (الذل) التى تدل على القليل والكثير ؛ لأنها اسم معنى ، فكأن (بين) مضافةٌ إلى جمع في الحقيقة . أما إذا رُئى أن (بين) مضافة إلى طرف دون الآخر فالسياق كفيل بإزالة اللبس وفهم المعنى ، فليس فى مقابل الذل إلا العز ، ومن ثم يكون الحذف في موضعه المناسب غير منكور ولا مستهجَن .

أما تكرار (بين) بين ظاهرين فقد ورد في شعر أبي تمام سبع مرات وهي(٧) .

١ - فاسأل العِيسَ ما لديها وَأَلْفْ ... بين أشخاصها وبين السُّهوبِ

٢ - وأنك أحكمتَ الذي بين فكرتي ... وبين القوافي من ذمام ومن عَقْدِ

٣ - شنعاءُ بين المركب الهملاج قد ... كمنتْ وبين الطيلسان المطبقِ

٤ - فهم هاربون بين حريق السـ ... ـيف صَلْتاً وبين نار الحريقِ

٥ - أيُّ شئٍ إلا الأمانىُّ بين الـ ... ـكُفْر - لو فكَّروا - وبين الفسوقِ

---

(٦) الموازنة/ ٢١١ ، ٢١٢ .

(٧) ديوانه/ ١ : ١٢٦ ، ٢ : ١١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، ٤ : ٢٥٩ .

٦ - لو تَطلَّعْتَ في ودادي إذن فـا جَـاكَ بين الحشا وبين التراقى

٧ - عـادك الزَّوْرُ ليلة الرمل من رَمْـ ـلةَ بين الحمى وبين المطالِ

وإذا كان بالإمكان تخريج البيتين الأول والسادس على أن مدخولَيْ (بين) مجموعان أو في حكم المجموعين ، فإن هذا غير ممكن في بقية الأبيات إلا بتكلف شديد وتأويل أشد .

وقد نعى الحريرى فى (درة الغواص) على من يوردون فى كلامهم هذه الصورة من استعمالات (بين) قائلا : « والصواب أن يقال : بين زيدٍ وعمروٍ ، كما قال سبحانه : ﴿ من بيْنِ فرْثٍ ودمٍ ﴾(٨) ، والعلة فيه أن لفظة (بين) تقتضى الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع ، كقولك : المال بينهما ، والدار بين الإخوة ، فأما قوله تعالى : ﴿ مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾(٩) فإن لفظة (ذلك) تؤدي عن شيئين وتنوب مناب لفظين . ألا ترى أنك تقول : ظننت ذلك ، فتقيم لفظة (ذلك) مقام مفعولَيْ (ظننت). وكأن تقدير الكلام في الآية : مذبذبين بين الفريقين ، وقد كشف سبحانه هذا التأويل بقوله : ﴿ لا إِلَىٰ هَٰؤُلاءِ ولا إِلَىٰ هَٰؤُلاءِ ﴾ . ونظيره لفظة (أَحَد) في قوله :﴿ لا نُفَرِّقُ بيْنَ أحدٍ مِّن رُّسُلِه ﴾(١٠)، وذلك أن لفظة (أحد) تستغرق الجنس الواقع علي المثنى والجمع ، وليست بمعنى (واحد) ، يعضد ذلك قوله تعالى : ﴿ يا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كأحَدٍ مِّن النِّساءِ ﴾ (١١)، وكذلك إذا قلت : ما جاءنى أحدٌ ، فقد اشتمل هذا النفي على استغراق الجنس من المذكر والمؤنث والمثنى والجمع(١٢) ».

ولقد رد ابن بري على الحريري قوله ، جازماً بأن إعادة (بين) في مثل هذه الأساليب جائزةٌ علي سبيل التوكيد ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا الضالين ﴾(١٣) إذ لم

---

(٨) سورة النحل : آية ٦٦ .

(٩) سورة النساء : آية ١٤٣ .

(١٠) سورة البقرة : آية ٢٨٥ .

(١١) سورة الأحزاب : آية ٣٢ .

(١٢) درة الغواص/ ٦٠ ، ٦١ .

(١٣) سورة الفاتحة : آية ٧ .

يكتف بذكر (غير) ، وأنشد أبياتا كثيرة تدل على صحة ذلك التركيب ، منها قول حميد الأرقط :

ما بين لقمته الأولى إذا انحدرتْ ... وبين أخرى تليها قِيدُ أُظفورِ

وقول عبد الله بن الزَّبير الأسدي :

جمع ابنُ مروان الأغَرُّ محمدٌ ... بين ابن أشترهم وبين المصعبِ

وقول الفرزدق :

فما بين من لم يعط سمعا وطاعةً ... وبين تميم غيرُ حزَّ الحلاقم

مقررا أنه لو فسد المعنى بإعادة (بين) في قولك : المال بين زيد وعمرو لفسد المعنى في قولك : المال بيني وبين عمرو ؛ لأنه لا فرق بين الاسم المضمر والمظهر في ذلك[١٤] .

وكأن الذي يكرر (بين) بين ظاهرين يقيس المظهر على المضمر ، وهو قياس غير مكتمل ؛ لأن المضمر في كثير من الأبواب له سماتٌ لا يتحقق مثلها للمظهر . بيد أن استعمال شعراء من عصر الاحتجاج ، وعدم فساد المعنى مع التكرار ، وإمكان التخريج على الزيادة للتوكيد ، مسوغاتٌ كافية لأبى تمام كي يُورد مثل هذا النمط من التركيب في شعره .

---

(١٤) حواشي ابن برى على الدرة / ١٢ ب ، ١٣ أ .

(قطُّ) في غير النفي ومع المستقبل

أورد أبو تمام لفظة (قط) في ثلاثة أبيات من شعره ، هي [1] :

١ - لو بَيَّنَتْ قَطُّ أمرا قبل موقعه لم تُخْفِ ما حَلَّ بالأوثان والصُّلُبِ

٢ - لو فَرَّ شيءٌ قطُّ من شكله فَرَّ إذَنْ بعضُك من بعضِ

٣ - فنفسَك قَطُّ أَصْلِحْها ودعني من قديم أبِ

وفي هذه الأبيات الثلاثة استُعملت (قَطُّ) غير مسبوقة بنفي ، كما استُعملت في البيت الثالث لما يُستقبل من الزمان.

أما استعمالها مسبوقة بنفي فَسِمَةٌ لها عند ابن هشام والسيوطى ، فلا تُستعمل - عندهما - فى الإيجاب[2] ، إلا أن في قولهما هذا نظرا ، فقد جاء في الحديث الشريف : « عن أبى موسى قال: خُسفت الشمس ، فقام النبى ﷺ فزعا يخشى أن تكون الساعة ، فأتى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأيتهُ قَطُّ يفعله ، وقال : هذه الآيات التي يرسلُ اللهُ لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوفُ اللهُ به عبادَه ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره[3] »، كما ورد في (صحيح مسلم) : « ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط[4] »، وفي (الفائق) : « عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه : خرجتُ معه في بعض الغزوات ، فبينا أنا على جملي أسير ، وكان جملي فيه قطاف ، فلحق بي فضرب عجز الجمل بسوط ،

---

(١) ديوانه/ ١ : ٥٠ ، ٤ : ٣٨٣ ، ٥٩٣ .

(٢) المغني / ١ : ١٥١ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢١٤ .

(٣) فتح الباري/ ٢ : ٤٣٧ ، ٤٣٨ (باب صلاة الكسوف في المسجد) .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي / ٧ : ٧٠ (الزكاة) .

فانطلق أوسع جمل ركبته قَطُّ ، يواهق ناقته مواهقة[٥] » ، وأثبته ابن مالك في الشواهد لغة[٦] .

وأما استعمالها لما يستقبل من الزمان فقد عابه الحريري قائلا : « ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم : لا أكلمه قَطُّ ، وهو من أفحش الخطأ ؛ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه ، وذلك أن العرب تستعمل لفظة (قط) فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظة (أبدا) فيما يستقبل ، فيقولون : ما كلمتُه قَطُّ ، ولا أكلمه أبدا[٧] »، بيد أن ابن بري فى حواشيه على الدرة قال إن هذا ليس من أوهام العوام فضلا عن الخواص [٨] .

وبسبيل مما سبق استعمال أبي تمام لكلمات يُقتضَى وقوعها بعد النفي فيما ظاهره غير ذلك ، كما في قوله [٩] :

إن الهموم الطارقاتِكَ موهناً منعتْ جفونَك أن تذوق حَثاثا

وحثاثا يعني نوما قليلا ، ولا يستعمل إلا في النفي .

ولأبي تمام من معنى الفعل (منع) مسوغٌ لفهم النفي دون وجود أداته ، فمعنى منعت جفونك أن تذوق : لم تُذِق جفونَك .

وفي قوله :

فتىً لا يري بُداً من البأس والندى ولا شئ إلا منه غيرهما بُدُّ

استعمل (بُدٌّ) في الإثبات ، والأصل فيها أن تستعمل في النفي [١٠] بيد أنه - في البيت - تابعٌ لنفي ، فسوّغ ذلك استعمال (بُدّ) .

---

(٥) الفائق/ ٢ : ١٧٦ (القاف مع الطاء) .

(٦) شواهد التوضيح / ١٨٦ .

(٧) درة الغواص / ١٣ ، ١٤ .

(٨) حواشي ابن بري على الدرة/ ٤ ب .

(٩) ديوانه/ ١ : ٣١٧ .

(١٠) السابق/ ٢ : ٩١ .

وفى قوله [١١] :

إن الأمــيــر بَلاَكَ في أحــوالـه ... فــرآك أهزعــه غــداة نضــالـه

استعمل (الأهزع) ، وهو آخرسهم في الكنانة ، معرفة بالإضافة في أسلوب الإثبات ، وأكثر استعماله في النفي مع التنكير ، يقال : ما بالكنانة أهزعُ ، بيد أن النمر بن تولب جاء به غير منفي فقال [١٢] :

فــأخــرج من نَبْله أهـزَعــا ... فــشَكَّ نَـوَاهِقَــهُ والْفَــمَــا

فأبو تمام مسبوق باستعمال الكلمة في غير النفي ، لكنه متفردٌ باستعمالها معرفة بالإضافة ، وقد رأى ابن منظور أن للشاعر « أن يأتى به في غير النفي للضرورة ، فإن النمر بن تولب أتى به مع غير الجحد . قال ابن بري : وقد جاء به أيضا لغير النمر ، قال ريّان بن حُويص :

كــبــرتُ ورقَّ العظمُ منّي كــأنمــا ... رمي الدهرُ منّى كلَّ عــرقٍ بأهزعــا

وربما قيل : رميت بأهزع . قال العجاج :

لاتك كــالرامي بغــيــر أهزعــا

يعني : كمن ليس في كنانته أهزع ولا غيره[١٣] ».

(١١) السابق / ٣ : ٥٩ .
(١٢) السابق : نفسه .
(١٣) اللسان (هزع) / ١٠ : ٢٥٠ بتصرف ، وانظر : الصحاح (هزع) / ٣ : ١٣٠٧ .

في أسلوب التحذير

جاء أسلوب التحذير في بيتين من شعر أبى تمام ، يحمل كل بيت منهما ظاهرة من الظواهر التى أثارتْ نقاشا بين النحاة .

أما البيت الأول فقوله (١) :

انظُرْ وإياك الهوى لا تُمْكِنَنْ سلطانَه من مقلةٍ شوساءِ

وفيه ظاهرة حذف الواو ، وكان القياس أن يقول : إياك والهوى .

ويرى سيبويه - بعد أن روى عن ابن إسحاق إجازة هذه الظاهرة في الشعر فى قول الشاعر :

إياك إياك المراءَ فإنه إلى الشرّ دَعَّاءٌ وللشر جالبُ

أنه أضمر بعد (إياك) فعلا آخر هو الناصب للمراء ، كأنه قال : اتَّقِ المراء(٢).

أما المبرد فرأى جواز ذلك في الشعر تشبيها للمنصوب الصريح بالمصدر المؤول فى قولك : إياك أن تقربَ كذا ، بيد أنه قال بعد ذلك ما قاله سيبويه من أنه أضمر بعد « إياك فعلا آخر عى كلامين ، لأنه لما قال (إياك) أعْلَمَهُ أنه يزجره ، فأضمر فعلا ، يريد : اتَّقِ المراءَ يا فتى (٣) »، ويرى ابن يعيش أن المراد : والمراءَ، بحرف العطف ، أو من المراء ، بحذف حرف الجر (٤) ، فى حين يرى ابن هشام أنك « تقول : إياك من الأسد ، والأصل : باعدْ نفسَك من الأسد ، ثم حذف باعِدْ

---

(١) ديوانه / ١ : ١٤ .

(٢) الكتاب / ١ : ٢٧٩ .

(٣) المقتضب/ ٣ : ٢١٣ .

(٤) شرح المفصل/ ٢ : ٢٥ .

وفاعلَه والمضافَ. وقيل : التقدير : أحذرك من الأسد ، فنحو (إياك الأسدَ) ممتنعٌ على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائزٌ على الثانى ، وهو رأي ابن الناظم ، ولا خلاف على جواز (إياك أن تفعل) لصلاحيته لتقدير مِنْ[5] ».

ومعنى ما سبق كله أن الظاهرة في حد ذاتها واردةٌ ، سواء أعُدَّتْ من لغة الشعر ، أم وردت على تقدير : أحذرك من الأسد ، أم كانت من الشاذ كما ورد في (الخزانة[6]) .

وفي بيت أبي تمام مَخْرَجٌ روى عن أبي العلاء هو كون (الهوى) مؤديا معنى (أن تَهْوَى) ، فهو مصدرٌ صريح قيس على المصدر المؤول ، فصح حذف الواو مع (الهوى) كما يصح مع (أن تهوي[7]) .

وأما البيت الثاني فهو قول أبي تمام [8] :

وخَلِّي مساعِيَهُ بينكم فإيَّايَ فيها وسَعْيَ البِطاءِ

فجعل (إيا) في باب التحذير لمتكلم ، وهي ظاهرة شذذها النحاة أيضا ، على الرغم من ورودها في النثر في قول عمر رضي الله عنه : « لِتُذَكِّ لكم الأسَلُ والرماحُ والسهامُ، وإيايَ وأن يحذفَ أحدكم الأرنبَ »، « وأصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثانى المحذِّر[9] ».

وليس الخطاب لنفسه - كما يقول ابن يعيش - ، ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلا يقول له ، إيايَ باعدْ عن الشر ، ويُوقع الفعل المقدر عليه ، فيجئ بالواو

(٥) أوضح المسالك/ ٤ : ٧٦ ، وانظر : الأشموني/ ٣ : ١٩١ ، وشرح التصريح/ ٢ : ١٩٣ .
(٦) الخزانة/ ٣ : ٦٣ .
(٧) ديوانه/ ١ : ١٥.
(٨) السابق/ ٤ : ٢٥ .
(٩) أوضح المسالك/ ٤ : ٧٧ ، وانظر : الأشموني/ ٣ : ١٩١ ، وشرح التصريح/ ٢ : ١٩٤ .

ليجمع بينهما في عمل الفعل إذ كان الفعل عاملا في الأول . وروى عن الزجاج أن معناه : إياي وإياكم ، ودل عليه قوله : وأن يحذف أحدكم الأرنب (١٠) .

وقد أورد ابن مالك هذه الظاهرة فى (التسهيل) بأسلوب يُفهم منه الرضا عن ورودها وعدم المعارضة لها حيث قال : « يُنصب تحذراً (إياى) و (إيانا) معطوف عليه المحذور ، وتحذيرا (إياك) وأخواته ، و (نفسك) وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفا عليهما المحذور بإضمار يليق من: نَحِّ أو اتَّقِ أو شبههما. ولا يكون المحذور ظاهرا ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف، وشذ : إياه وإيّا الشوابّ، من وجهين (١١)».

وأيا ما كان الرأي في الظاهرة فإن إضافة (إيا) إلى ضمير المتكلم قد حسن -كما يقول أبو العلاء - ، لأنه يريد إعلام السامع أنه مهتم بأمره ؛ يُؤثر له المصلحة والأفعال الحميدة ، فجعل الأمر فى الظاهر لنفسه والمراد المخاطب ، كما قال الحجاج في بعض كلامه : إياي وهذه الزرافات ، وكما يقول الرجل لولده : إيايَ واللعب ، أي : لا تلعب (١٢) .

---

(١٠) شرح المفصل / ٣ : ٢٦ بتصرف .

(١١) التسهيل / ١٩٢ .

(١٢) ديوان أبي تمام / ٤ : ٢٥ .

(رَغم) في شعر أبي تمام

وردت هذه اللفظة في شعر أبي تمام خمس مرات ، جاءت في ثلاث منها في صورة حكاها اللغويون ولم يعيبوها ، وذلك في قوله[1] :

١ - رضينا على رغم الليالي بحكمه وهل دافعٌ أمـراً وذو العـرش قـائلُهْ

٢ - عناءٌ بمن لو قال للشمس أقبلي لَلَبّـتْـهُ أو جاءتْ على رغمها تمشي

٣ - فــــأنالُ الـذي أُريـــــدُ علـى رغم أنفـــهــا

ففي (الصحاح) : « فعلت ذاك على الرغم من أنفه[2] » ، وفي (أساس البلاغة) : « وفعلتُ ذلك على رغم أنفه ، وعلى الرغم منه ، قال زهير :

فـردّ علينا العَـيْـرَ من دون إلْفـه على رغـمـه يدمى نسـاه وفـائله

على رغم العَيْر ، وإلفه : الأتان[3] ».

وفى (اللسان) : « وقال ابن شميل : على رَغْم مَنْ رَغِم[4] » ، وفى (القاموس): « ورغَمْتُه : فعلتُ شيئا على رَغْمه[5] ».

أما الموضعان الآخران فقوله[6] :

بَسَطَ الرجـاءَ لنا برغم نوائب كـثـرتْ بهنّ مصـارعُ الآمـالِ

---

(١) ديوانه / ٣ : ٢٧ ، ٤ : ٢٢٦ ، ٢٣٧ .

(٢) الصحاح (رغم) / ٥ : ١٩٣٥ .

(٣) أساس البلاغة (رغم) / ٢٣٩ .

(٤) اللسان (رغم) / ١٥ : ١٣٧ .

(٥) القاموس (رغم) / ٤ : ٢٣٩ .

(٦) ديوانه/ ٣ : ٧٧ .

وقوله[7] :

إنى لأرجـــو أن أنال وصـــالَـهُ بالعطف منه ورغم أنف الشـــامتِ

فهو في الموضع الأول قد جر (رغم) بالباء ، وهو ما لم يرد في مصادر اللغة، وهو - في نظري - من استعمال الباء بمعنى (على) ، وهو من المعاني التي طُرحت للباء ، كما فى قوله تعالى : ﴿مَنْ إن تأْمَنْهُ بقنطَارٍ[8]﴾ أي : على قنطار ، بدليل قوله سبحانه : ﴿هَلْ آمنُكُمْ عليْه إلاَّ كمَا أمِنتُكُمْ علَىٰ أخِيه من قبْلُ[9]﴾ .

أما الموضع الثاني فهو من الاستعمالات التى شاعت في لغتنا المعاصرة ، وقد ثبت باستعمال أبي تمام أنها ظاهرةٌ قديمة . ويمكن تفسيرها على أن (رغم) منصوبٌ على نزع الخافض ، أي : بالعطف منه وعلى رغم .. ، فلما حذف حرف الجر انتصب ما بعده . كما يمكن تفسيره على أن المراد : ورَغِمَ أَنْفُ الشامتِ ، بصيغة الفعل الماضي ورفع (أنف) ، وهو من الأساليب الواردة المُصَوَّبة ، ثم سكّن عين الفعل تخفيفا ، وهو أمر جائزٌ في اللغة ، خاصة فيما عينه حرف حلق . قال الرضي : « واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقي وغيره ، أولاهما : فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو : شَهْدَ في الفعل ، وفَخْذٌ في الاسم ، وفي غير الحلقي : عَلْمَ في الفعل ، وكَبْدٌ في الاسم . وإنما سكّنوا العين كراهة الانتقال من الأخف - أي الفتح - إلى الأثقل منه - أي الكسر - في البناء المبني على الخفة ، أي بناء الثلاثي المجرد فسكّنوه ؛ لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخفَّ منه[10]».

---

(٧) السابق/ ٤ : ١٧٨ .

(٨) سورة آل عمران : آية ٧٥ .

(٩) سورة يوسف : آية ٦٤ ، وانظر : المغني/ ٢ : ١٦ ، والأشموني/ ٢ : ٢٢١ ، وشرح التصريح/ ٢ : ١٣ .

(١٠) شرح الشافية / ١ : ٤١ ، ٤٢ .

الحذف

لاشك في أن العربية لغة الإيجاز ، و « عساك أن تقول : الحذفُ مُخلٌّ بفائدة المحذوف وتغفل عن أسرار الرمز على الكنز ، ورُبَّ صمتٍ أفصح من فصيح الكلام، وغُمْرٍ تقصر عنه أنياب السهام وحد الحسام ، وكم من إشارة هي قلادة الجيد ، وكناية هي قاعدة التجويد . فإن اعتراك ريبٌ فعليك ببيتي الحماسة :

وعلمتُ أني يَومْ ذا ... كَ مُنازلٌ كَعْباً ونَهْدَا
قومٌ إذا لَبِسُوا الحديـ ... ـدَ تَنَمَّرُوا حلَقاً وقَدّاً

والتقدير : هم قومٌ ، ولو لفظ به ذهبت فخامته(١) ».

والحذف في العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود ما يدل على المحذوف من قرين لابد له من قرينه بحكم التضام ، أو فهمٍ من سياق الجملة ، أو ا عتمادٍ على المسرح اللغوي كله ، كالمناسبة التي قيلت فيها القصيدة مثلا ، والغرض الذي صيغت من أجله ، وشخصية من وُجّهت إليه ، وأحيانا تكون الصيغة قرينة دالة على المحذوف ، وبها يمكن الاستدلال على المفقود من مفردات الجملة.

ولم يكن أبو تمام - فيما ورد في شعره من حذف - إلا حبة في سلك منظوم من أدباء العربية ، يراعى - فيما يقول - المدى الذي يمكن أن يصل إليه قوله ، وقدرة هذا القول على التأثير ، فيُطنب حين يكون الإطناب ضرورة ، ويوُجز حينما يرى الإيجاز مَطلبا .

---

(١) التبيان في علم البيان المُطّلع على إعجاز القرآن / ١١٢ .

وقد تمثل ما عثرت عليه في شعر أبى تمام من حذفٍ في القضايا الآتية :

أ - حذف المبتدأ : وذلك في قوله (٢) :

لَمُضْمِرٌ غُلَّةً تخبو فيُضْرِمها ... أني سبقتُ ويُعْطَى غيريَ القَصَبا

أي : لأنا مضمرٌ ، ويدل على حذف المبتدأ أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر ، إلا أن يكون خبرا لإن ، فلم يبق إلا أن يكون وجود هذه اللام دليلاً على المبتدأ المحذوف وهو مراد .

ب - حذف المفعول : إما لأنه مفهوم من السياق كما فى قوله (٣) :

وَلَّى معاويةٌ عنهم وقد حكمتْ ... فيه القنا فأبى المقدارُ والأمَدُ

أي : فأبى المقدارُ أن يُهلكه. وفي قوله (وقد حكمت فيه القنا) دلالةٌ على الإهلاك لا محالة ، فحين حذف المفعول كان فى كيان الكلام السابق ودلالة ألفاظه ما يدل على المحذوف.

وإما لأن الغرض لا يتعلق بذكر المفعول ، كما في قوله(٤) :

أصمَّ بك الناعي وإن كان أسمعا ... وأصبح مَغْنَى الجود بعدك بلقعا

فليس هناك غرض يتعلق بذكر مفعول (أصمّ) و (أسمع) ، لأن المقصود التباس الفعل بالفاعل ، دون أن يتعلق الغرض بذكر المفعول ، كما فى قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٥)﴾، أي : من اتصف بالإعطاء والاتّقاء، بصرف النظر عما وقع عليه الفعل .

جـ - حذف الفعل : وذلك في قوله(٦) :

وأين بوجه الحزم عنه ؟ ، وإنما ... مرائى الأمور المشكلات تجاربه

---

(٢) ديوانه/ ١ : ٢٤٢ .

(٣) السابق / ٢ : ١٤ .

(٤) السابق/ ٤ : ٩٩ .

(٥) سورة الليل : الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٦) ديوانه/ ١ : ٢٣٥ .

يقول : أين يُعدل عنه بوجه الحزم ؟، فأضمر الفعل ، ودل عليه ضرورة وجود متعلَّق للجار والمجرور ، وضرورة وجود ما ينصبُّ عليه اسم الاستفهام (أين) ، وهما دليلان كافيان للتعرف على المحذوف ، والإرشاد إليه.

ويمكن أن يكون من حذف الفعل قوله[7] :

هذا إلى قــدم الذمــام بك الذي لو انه ولدٌ لكان وصــيــفــاً

إذا كانت (هذا) في موضع نصب بفعل مقدر ، كأنه قال : اذكرْه ونحوه. لكنه يجوز أن يكون فى موضع رفع على حذف الخبر[8] .

د - حذف جواب الشرط : وذلك فى قوله [9] :

لو تشهدين أقاسي الدمعَ منهمرا والليل مــرتتج الأبواب مطمــوســا

حيث ترك جواب (لو) .

وقوله[10] :

إن يكن رثٌ من أناسٍ بهم كــا نَ يُداوَى شــوقي ويَسْلَسُ رِيقي

الذى علق عليه أبو العلاء بقوله : « ولم يأت لـ (إنْ) في هذا البيت جواب ، ولم تجر عادة الطائى بذلك ، ولكن يتفق للقائل في بعض الأحيان ما لم تجر عادته باستعماله ، ويجوز أن يكون حمله على قوله : فقفا العِيسَ ».

ومعنى كلام أبي العلاء أن البيت ليس نصا في حذف جواب الشرط ، إذ بالإمكان القول بأن الجواب قد دُلّ عليه بالبيت السابق الذي يقول فيه :

فَقِفا العِيسَ ملقياتِ المثاني في مــحل الأنيق مَــغْنى الأنيق

أي : إن يكن رثٌّ ... فقفا العيس ، وتقديم الجزاء إذا لم يظهر الجزم أحسن منه إذا ظهر .

---

(٧) السابق/ ٢ : ٣٨٥ .

(٨) السابق/ ٢ : ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٩) السابق/ ٢ : ٢٥٤ .

(١٠) السابق / ٢ : ٤٣١ .

وقد ورد حذف جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿ولو أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموتى [١١]﴾ ، وعن هذه الآية قال الفراء : «لم يأت بعده جوابٌ لـ (لو) ، فإن شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوا ، وإن شئت كان جوابه متروكا ؛ لأن أمره معلوم . والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز[١٢] ».

هـ - حذف المتعجب منه : في قوله [١٣] :

لِلَّهِ أيُّ وسيلةٍ في أولٍ ... أقوى ، ولكنْ آخراً ما أضعفا

أي ما أضعفها ، ودل على المحذوف تقدم (وسيلة) .

وفي قوله[١٤] :

لا رُزِيناهُ ما أَلَذَّ إذا هُزَّ ... وأَنْدَى كفّاً وأكرمَ خِيما

أي : ما ألذَّهُ ، وأنداه ، وأكرمه ، ودل على المحذوف وجود الهاء في (لا رُزيناه).

وفي قوله[١٥] :

أحْسِنْ بأيام العقيقِ وأطْيِبِ ... والعيشِ في أظلالهن المعجِبِ

حذف المتعجب منه من الثانى لدلالة الأول عليه .

أما في قوله [١٦] :

أعْزِزْ عليه إذا ابتأسْتُم بعده ... وتُذُكِّرَتْ بالأمس تلك الأَنْعُمُ

---

(١١) سورة الرعد : آية ٣١ .

(١٢) معاني الفراء/ ٢ : ٦٣ .

(١٣) ديوانه/ ٤ : ٤٧٤ .

(١٤) السابق/ ٣ : ٢٢٥ .

(١٥) السابق / ١ : ٩٧ .

(١٦) السابق/ ٣ : ٢٠٠ .

ووجدتمُ قيظَ الأسَى ورميتمُ بعيونكم ، أين الربيعُ المرهمُ
وندمتمُ ، ولو استطاع على جَوًى أحشائكم لوقاكمُ أن تندموا

أي أعززْ عليه أن يحدث لكم ذلك ، وقد روعي في المحذوف كونه فاعلا ، على ما يقدره النحاة من كون أَفْعِلْ ماضيا جاء على صورة الأمر ، وإلا لما ساغ هذا الحذف ؛ لأنهم يشترطون لحذف المتعجب منه في هذه الصيغة « أن يكون (أَفْعِلْ) معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[17] . وأما قوله :

فذلك إن يلق المنيةَ يَلْقَها حميداً ، وإن يستغْنِ يوما فاجدرِ

أي : به ، فشاذ[18] ».

لكن الضابط الذي وضعه ابن مالك لحذف المتعجب منه صادقٌ هنا كل الصدق ، فقد قال :

وحذفَ ما منه تعجبْتَ استبحْ إن كان عند الحذف معناه يَضِحْ

وهذا الضابط متحقق فيما حذف منه أبو تمام المتعجَّب منه ، ومن ثم ساغ الحذف ، وفهم المراد.

ولقد عدَّ التبريزيُّ من حذف المتعجب منه قوله[19] :

ما كان أحسن لو غبرْتَ فلم تقل : ما كان أقبح يومَ برقة ثهمدِ

قائلا : « أي : ما كان أحسن أمرك وحالك لو بقيت ».

ولا أرى في هذا البيت ما رآه التبريزي ، فلو مصدرية ، وإن لم تكن بعد ما يفهم الود والحب ، على حد قول قتيلة بنت النضر :

ما كان ضرَّك لو مننْتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ

(١٧) سورة مريم : آية ٣٨ .
(١٨) الأشموني / ٣ : ٢٠ .
(١٩) ديوانه / ٢ : ٤٦ .

والمصدر المؤول من (لو غبرت) هو المتعجب منه ، والمعنى : ما كان أحسن غُبورَك ، أي : بقاءَك ، وبذا يكون في البيت مكونات جملة التعجب دونما حذف .

و - حذف همزة الاستفهام :

تُعد الهمزة آصلَ أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصت بأحكام من بينها جواز حذفها سواء تقدمت على (أم) ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

بدا ليَ منها معصمٌ حين جمَّرتْ ... وكفٌّ خضيبٌ زيّنت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبعٍ رَمَيْن الجمرَ أم بثمانِ؟

أم لم تتقدمها ، كقول الكميت :

طربتُ وما شوقا إلى البيض أطربُ ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعبُ؟

أراد : أو ذو الشيب يلعب[٢٠] ؟

وقد ورد حذف الهمزة في قول أبي تمام[٢١] :

وما أبالي وخيرُ القول أصدقه ... حقنتَ لي ماء وجهي أو حقنت دمي

وهذه الهمزة تُسمى همزة التسوية ، وهي التى تقع بعد (سواء) و (ما أدرى) و(ما أبالي) و (ليت شعري) ونحوهن ، وهي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها[٢٢] ، ويكون أبو تمام هنا قد وضع (أو) في موقع (أم) .

ويظهر حذف همزة الاستفهام صريحا في قوله[٢٣] :

١ - وقلتُ : أخي ، قالوا : أخٌ ذو قرابةٍ؟ ... فقلت : ولكن الشكول أقاربُ
٢ - أنسى أبا نصرٍ؟ نسيتُ إذَنْ يدي ... فى حيث ينتصر الفتى ويُنيلُ

---

(٢٠) انظر : المغني / ١ : ١١ ، ١٢ .
(٢١) ديوانه/ ٣ : ٢١٨ .
(٢٢) المغني / ١ : ١٥ ، ١٦ .
(٢٣) ديوانه / ٤ : ٤١ ، ١٠٢ .

وتغنى نغمة الأداء فى هذين البيتين عن حذف الهمزة في حالة الإنشاد ، أما في الكتابة فعلامة الترقيم الدالة على الاستفهام دلالة على المحذوف ، وحتى إذا لم توضع علامة الترقيم هذه فإن حذف الهمزة مفهوم من السياق ، ففي البيت الأول يدل قوله (ولكن الشكول أقارب) أن قوله (أخٌ ذو قرابة) ليس من قبيل التقرير ، وإنما هو استفهام ، وإلا ما كان للشطر الثانى من البيت دلالة يضيفها ، بل إنه سيكون حينئذ في جانب مناقض من المعنى المراد . وفى البيت الثانى يدل قوله (نسيت إذنْ يدي) - وهي دعاءٌ على نفسه - أن المقصود بقوله (أنسى أبا نصر) الاستفهام الإنكارى ، ومن ثم يكون حذف الهمزة في البيتين محكوما بوجود القرينة الدالة على المحذوف أياً كان نوع القرينة.

ز - **حذف (لا) النافية** : في قوله[٢٤] :

ووالله ما آتيك إلا فريضة — وآتى جميعَ الناس إلا تنفُّلا

أي : ولا آتى جميع الناس إلا تنفلا ، ودل على حذفها وجود (إلا) مع القياس على الصدر ، وكذا مجيء الفعل آتى غير مؤكد بالنون ، وهو معطوف على جواب القسم ، مما يدل على أنه منفي .

وجعل التبريزي من ذلك قوله[٢٥] :

لئن جحدتُك ما أولَيْتَ من حَسَنٍ — إني لفي اللؤم أولى منك في الكرمِ
انسى ابتسامَك والألوان كاسفةٌ — تبسُّمَ الصبح في داجٍ من الظُّلَمِ

قائلا : « أي : لا أنسى ابتسامك ، فحذف (لا) ، ومثله كثير ».

ولا أرى في النص ما رآه التبريزي ، فالقسم قد استوفى جوابه بعجز البيت الأول من البيتين ، وهو دليل جواب الشرط ، وصواب ضبط البيت على ما نرى :

---

(٢٤) السابق/ ٣ : ١٠٣ ، وانظر مبحث (حذف (لا) من (زال) في غير القسم) ص ١٥٢ وما بعدها.

(٢٥) السابق/ ٣ : ٢١٨ .

أنسى ابتسامُك ..... تبسُّمَ

برفع (ابتسام) على الفاعلية ، ونصب (تبسم) على المفعولية ، وبذا يكون البيت نوعا من التشبيه المركب ، ويكون بهذا الفهم أبلغ في المدح وأسمى في الدلالة على المراد ، ويخلو بذلك من حذف مفترض لا مسوغ له.

ح- حذف (أن) المصدرية : وذلك في قوله (٢٦) :

ستشكوه إعلانا وسرا ونيةً   شكيبةَ مَنْ لا يستطعُ يقاتُلُهْ

أي : من لا يستطيع أن يقاتله ، ودل على المحذوف أن الفعل لا يدخل على الفعل ، فحاجة الفعل (يستطيع) إلي مفعول يقتضى وجود (أن) لتؤول مع (يقاتله) بمصدر يكون هو مفعول (يستطيع) .

ويمكن أن يكون من هذا القبيل قوله(٢٧) :

عهدى بهم تستنير الأرضُ إنْ نزلوا   فيها وتجتمع الدنيا إذا اجتمعوا

أي : عهدي بهم أن تستنير .. فيكون المصدر المؤول من أن والفعل خبرا للمبتدأ (عهدى) ، أو مبتدأ مؤخرا له .

ومجرد حاجة الموقع النحوي للاسم دليلٌ واضحٌ على حاجة الفعل للحرف المصدري حتى يتحقق للموقع ما يحتاجه من الاسمية ، وهذا هو الدليل على كون الخرف محذوفا وهو مراد.

ط - حذف (قَدْ) : وذلك في قوله(٢٨) :

لهان علينا أن نقول وتفعلا   ونذكر بعض الفضل عنك وتفضلا

---

(٢٦) السابق/ ٤ : ١٠٨ .

(٢٧) السابق / ٤ : ٩٠ .

(٢٨) السابق / ٣ : ٩٨ .

أي : لقد هان علينا ، كما قال امرؤ القيس :

حلفتُ لهـا بالله حلفـة فـاجـرٍ لناموا فمـا إن من حديث ولا صالِ

وهذا ما ذهب إليه التبريزي في هذا البيت.

بيد أن سيبويه يقول : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قـولك : والله لفعلتَ ، وسـمـعنا من العـرب من يقـول : والله لكذبْتَ ، ووالله لكذب[٢٩] » ، وهو كـلام يعنى قبـول بيت أبي تمـام السـابق دون أن ينظر فـيـه إلى محذوف.

لكن ابن مالك يرى أن (قد) في مثل هذا الجواب لازمة ؛ لأن الجملة المجاب بها القسم ماضوية مثبتة ، وقد خلا القسم من الاستطالة ، والفعل متصرف ، وهذا يلزم الاقتران بقد ، أو ربما ، أو بـ (ما) بمعنى ربما . ويجوز إفراد الفعل إن استطالت كمـا فى قوله تعـالى : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ [٣٠]﴾ ، وقول النبى ﷺ : « والذي نفسى بيده ودِدْتُ أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا ثم أقتل ، ثم أحيا ثم أُقتل[٣١] ».

ي - حذف مدخول بعض الأحرف :

ومن ذلك حذف المجزوم بـ (لمّا) في قوله[٣٢] :

والذي همَّ خـصـره بانبـتـاتٍ فـثناه الحـشـا فكاد ولمّـا

أي : ولمـا ينثنِ . و (لمـا) من بين جـوازم الفـعل الواحـد يجـوز حـذف مجزومها[٣٣].

---

(٢٩) الكتاب / ٣ : ١٠٥ .

(٣٠) سورة البروج : الآيات من ١ إلى ٤ .

(٣١) شرح التسهيل / ٣ : ٢١٣ .

(٣٢) ديوانه / ٤ : ٢٦٦ .

(٣٣) أوضح المسالك/ ٤ : ٢٠٢ .

وكذلك حذف مدخول (لعلما) و (ربما) في قوله[٣٤] :

عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلما   وإن تعتب الأيام فيهم فربما

ولاشك في أن المراد واضح والمعنى مفهوم ، وفي الحذف ترك المجال مفتوحا أمام الذهن المتلقي ليتصور ويتخيل ما شاء له خياله في ذلك المحذوف الذي سيضيف أيا كان تقديره إلى مراد الشاعر ثراء وخصوبة.

وقد عد التبريزي من حذف مدخول حرف النداء قول أبي تمام[٣٥] :

تعالى اللهُ يا طُوبى لعبدٍ   تُمتِّعُ طرفَها في وجنتيه

أي : يا قوم ، ونحو ذلك.

ولا نرى في هذا البيت حذفا ، فـ (يا) هنا ليست أداة نداء على الحقيقة ، وإنما هى حرف يفيد التنبيه فلا يحتاج إلى مدخول .

ولا يعني ما سبق من عرض نماذج للحذف المعتمد على قرينة أن شعر أبي تمام يخلو من الحذف الذي يُحوج إلى تكلف الدليل عليه وتسوُّل المخارج له ، كما فى قوله :

يدي لمن شاء رهنٌ لم يذق جرعا   من راحتَيْك درى ما الصّابُ والعسلُ

فالآمديُّ يقول : « لفظ هذا البيت مبنى على فساد ؛ لكثرة ما فيه من الحذف لأنه أراد بقوله (يدي لمن شاء رهنٌ) أي : أسابقه وأبايعه معاقدة ومراهنة إن كان مَنْ لم يذق جرعا من راحتيك درى ما الصاب والعسل ، ومثل هذا لا يسوغ ؛ لأنه حذَفَ (إنْ) التي تدخل للشرط ، ولا يجوز حذفها ؛ لأنها إذا حذفت سقط معنى الشرط ، وحذف (مَنْ) وهي الاسم الذي صلته (لم يذق) فاختل البيت ، وأشكل معناه ، والحذف - لعمري - كثيرٌ في كلام العرب ، إذا كان المحذوف مما تدل عليه جملة الكلام[٣٦] ».

---

(٣٤) ديوانه / ٣ : ٢٣٢ .

(٣٥) السابق / ٤ : ٢٩٠ .

(٣٦) الموازنة / ١٦٩ .

وأبو العلاء يقول : « هذا البيت قد حذف منه حرف النفي ؛ لأن المعنى معنى القسم ، كأنه قال : والله لا أدري من لم يذق جرعا من راحتيك ، فحذف حرف النفي ؛ لأن المعنى دالٌّ عليه(٣٧) ».

والقاضى الجرجاني يقول : « فحذف عمدة الكلام وأخَلّ بالنظم ، وإنما أراد : يدى لمن شاء رهنٌ (إن كان) لم يذق ، فحذف (إن كان) من الكلام فأفسد الترتيب ، وأحال الكلام عن وجهه(٣٨) ».

حتى المرزوقي حين أراد تفنيد ما قيل عن هذا البيت من أنه حُذف فيه عمدة الكلام وأُخِلَّ بالنظم لم يقدم في مقابل ذلك إلا تقديرات أخر لعلها أبعد منالا مما ورد في تقدير من عابهم ، فقال : « وهذا البيت يتأتى فيه التقدير على غير ما قدره هذا العائب ، فيتأتى أن تقدر : يدى رهنٌ لمن شاء إن درى ما الصابُ والعسلُ غير ذائق جُرعا من راحتيك ، فيكون (لم يذق) في تقدير الحال ، وحذف (إن) لِما كان فى الكلام من دلالة الشرط والجزاء .... ويتأتى أن تقدر : يدى رهنٌ لمن شاء غيرَ ذائق جُرعا من راحتيك داريا ما الصابُ والعسلُ ، يريد : يدى له رهنٌ وهاتان حالتاه(٣٩) ».

وهذا الاختلاف البيّن فى فهم البيت من علماء لهم وزنهم دليلٌ كافٍ على أن أبا تمام أساء رصف جمله وتغاضى عن القرائن التي تدل على المحذوف في كَلِمِهِ ، وهو مالا يُحمد منه بأى حال ، لكنه يبقى استثناءً يثبت القاعدة التى ظهرت واضحة فيما سبق تقديمه وهو أن الحذف في مجمله معتمدٌ على أدلة وقرائن يُستدَلُّ بها على المحذوف.

---

(٣٧) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١١ .

(٣٨) الوساطة/ ٧٧ .

(٣٩) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٢ .

خاتمة

فى ختام هذه الجولة ، التى طالت نسبيا ، فى شعر أبى تمام ، والتى حاولنا فيها - ما وسعَنا الجهدُ - أن نسجل كل الظواهر التى وقعت عليها العين في شعره مما يحتاج إلى مناقشة ، أو تعليل لحدوثه ، أو استدلال على صحته اللغوية ، والتى لم نأل جهدا في إرجاعها إلى بعض اللهجات العربية إن ظهرت الصلة ، والربط بينها وبين القراءات القرآنية إن بان وجه الشبه ، والاستشهاد بنصوص السابقين إن واتَتْ ، والاستئناس بأقوال النحاة إن حالف التوفيق ، نسجل أهم ما انتهى إليه البحث .

فمما ظهر في شعره من لهجة قبيلته (طئ) الظواهر الآتية :

١ - استعماله (ذو) اسما موصولا بمعنى (الذى) ، وهي التي عُرفت في مصادر النحو باسم (ذو) الطائية ، وقد وردت في شعره ثلاث مرات .

٢ - فتح ما قبل الياء إذا تحركتْ بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفا ، وانكسر ما قبلها ، لتنقلب ألفاً ، في مثل : اجْتُنَى ، بَقَى ، انتُضَى ، بدلا من : اجتُنِيَ ، بَقِيَ ، انْتُضِيَ ، وقد وردت في خمسة أبيات من شعره.

٣ - إلحاقه الفعلَ علامتى التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، وهي لهجة هذيل وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب ، وطىء ، وقد وردت في شعره أربع عشرة مرة .

ومما ظهر في شعره من لهجة تميم ما يأتى :

١ - صياغة (أَهلك) أفعل تفضيل من (هلك) بمعنى (أهلك) في لهجة تميم .

٢ - استعماله (أولا) اسم إشارة مقصورا بدلا من (أولاء) ، والقصر - كما أوردت المصادر - لغة بني تميم .

٣ - استعماله (ما) تميمية ، فلا ينصب الخبر بعدها كما في لهجة الحجاز ، وقد تكرر ذلك في شعره بصورة لافتة للنظر ، مما اقتضى منا بحثا عن الطريق التي بها سرت هذه اللغة في شعره ، وهو طائى ، فتبين لنا أن قبيلته (طيئا) قد هاجرت مع من هاجر من جنوب الجزيرة العربية بعد سيل العرم ، وأنهم استوطنوا بلاد نجد، وهي الموطن الأصلي لقبيلة تميم ، واستتبع ذلك تأثر (طىء) ببعض ظواهر اللهجة التميمية التي سرى تأثيرها في شعر أبى تمام .

أما الظواهر الخاصة ببِنْيَةِ الكلمة في شعره والتي لا نعرفها لغيره ، أو ظهرت عند غيره نادرة وتوسع هو فيها ، فنسجل منها ما يأتى :

١ - استعماله (إمْرَاة) بقطع الهمزة الأولى - وهي همزة وصل - وتخفيف الهمزة الثانية - وهي همزة قطع - ، وهي بِنْيَةٌ لم نعرفها لغير أبي تمام في شعر ولا نثر.

٢ - تحريفه العلم (عبد مناة) إلى (عبد مناه) بالهاء ، بصرف النظر عن طرق التخريج التي سوّغ العلماء بها تصرفه اللغوي .

٣ - إيراده (الشَّآم) على وزن الفَعَال ست مرات ، وهو أكبر قدر لتردد هذه البنية في شعر شاعر حتى عصره ، على ما نعلمه.

٤ - إيراده (الأُلى) مقلوبة قلبا مكانيا عن (الأُوَل) ، وقد وردت خمس مرات ، وهو أيضا أكبر قدر من تردد هذه اللفظة في شعر شاعر ، فلا نعرف استعمالها إلا مرة في شعر عبيد بن الأبرص قبله ، كما أننا لم نطلع عليها في شعر غيره حتى هذه اللحظة على كثرة ما قرأنا من أشعار .

٥ - استعمل - في جموع التكسير - (حُيُض) جمعا لحائض ، وهو جمع غير قياسى ولا مسموع ، كما استعمل (عمامات) ، ويبدو أنه محرَّفٌ عن (عماعم) بمعنى الجماعات ، وجمع صبيا على (أَصْبِيَة) وزينب على (زيانب) ، وهما جمعان غير

مسموعين وإن كانا قياسيين ، وجمع بُشْرَى على (بُشَر) ، وبَدْرة على (بُدور) ، ولبيس على (لُبُس) ، وهي جموع لها ما يسوغها من توجيهات النحاة.

٦ - أورد - في الأفعال - بعض الصيغ المتعدية التي يجيزها القياس وإن لم تُسمع ، كما في (أغدى) من غدا ، و (أغاض) من غاض ، كما أورد صيغا لأفعال بمعانٍ مستحدثة ، مثل (كابر) بمعنى أنكر ، و (اشتوى) لمطاوعة شوى ، و (حرَّر) من الحرارة ، و (ماشَى) بمعنى سايَرَ .

٧ - توسع في صوغه الأفعال والمشتقات من اسم الذات الجامد حيث ورد في شعره عشرة أفعال وأربعة مشتقات ، ولم يقتصر - في صوغه - على الأخذ من الأسماء العربية ، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعرَّب والدخيل .

٨ - استخدم (اللُّتيا) و (التي) بمعنى : ما صغر وما كبر ، وبذا خرجا عن نطاق الاسم الموصول ، فلم يحتاجا - بناء على هذا - إلى صلة .

وفي الظواهر السياقية نسجل أهم ما ظهر في شعره ، وهو :

١ - ورود (ليس) مباشِرة للفعل المضارع خمس عشرة مرة ، وقد رأينا هذا من استعمال (ليس) استعمال الحرف النافي ، لا استعمال الفعل الناسخ ، متكئين على آراء بعض النحاة ، ومتمسكين بظاهر الأسلوب الذي لا ينكر هذا التوجيه.

٢ - ورد في شعره ما وُجِّه على أنه حذف خبر (كان) في غير المواضع المقررة لحذف خبرها ، وقد رأينا في الجملة غير ما رأى الموجِّهون من كون الجملة خالية من الحذف ، واسم (كان) ضمير مستتر فيها ، والظاهر الموجود هو الخبر ، واطُّرِحت فيه العلامة الإعرابية المقتضاة للموقع الإعرابي في سبيل تلبية مطلب آخر ، وهو حركة الروي ، اعتمادا على كون المعنى مفهوما واللبس مأمونا .

٣ - وقعت في شعره (ما دام) في بداية الجملة ، وقد رأيناها هناك مقدَّمة من تأخير . ولعل هذا كان بداية لما يشيع على ألسنة الناس في هذه الأيام من قولهم : مادام فلانٌ موجودا فالحال كذا ... مثلا .

٤ – زاد (إنْ) بعد (ما) الداخلة على (زال) ، وقد رأينا ذلك قياسا على عموم زيادة (إنْ) بعد (ما) .

٥ – توسط خبر الناسخ في شعره بين الناسخ واسمه في مواضع تُوقع في اللبس ، وقد وجّهناه في باب (كان) على تمام الفعل ، أما في باب (كاد) فرأينا (كاد) لفظاً مفرَّغا من وظيفته ، وأصبحت في الجملة دالة علي مجرد معنى ، لاكتمال الجملة أركانا وبناء بدونها ، إلا معنى المقاربة ، فهي في مثل هذه الجمل تكون مؤدية معنى الحرف ، لا وظيفة الفعل .

٦ – توسع أبو تمام – نسبيا – فى حكاية المفرد والمركب ، وهو في حكايته يترك المحكى – أحيانا – علي ما كان عليه من حركاتٍ قبل استعماله اسما ، ويُحمّله – أحيانا – الحركة الإعرابية المنوطة به في موقعه الجديد ، وقد رأينا ذلك سائرا على مذهبٍ في العربية مقبولٍ ، وأنه يعامل المحكى معاملة الوحدة المعجمية المستقلة بلا انفصام بين أجزائها ولا فصل بين مكوناتها.

٧ – أتى أبو تمام فى شعره بالضمير (أنت) مجرورا بالكاف ، كما جر (لَدُنْ) بـ (مُذْ) ، وقد وجهنا كلا من الظاهرتين في موضعها .

٨ – توسع أبو تمام بعض التوسع في إضافة العلم ، حيث وردت الأعلام مضافة في شعره اثنتي عشرة مرة في ستة أبيات ، وقد رأينا – مع بعض النحاة – أن ذلك مقبولٌ في إطار تنكير العلم عند إضافته ، ورفضنا رأى من لم يجز ذلك ، ويتكلف لما ورد تخريجات ممتلئة بالافتعال والتكلف في التقدير .

٩ – ورد في شعره (برغم كذا) و (رغْمَ كذا) ، وقد رأينا الأسلوب الأول من استعمال الباء بمعنى (على) ، وهو معنى من معاني الباء في كتب النحو ، في حين فسّرنا الثانى تفسيرين : إما أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، وإما أن يكون الأصل : رَغِمَ أَنْفُ الشامت ، ثم سكنت العين تخفيفا ، وإسكان عين الفعل –وبخاصة إذاكانت عينه حرف حلق – مما أقرته اللغة.

وأما بعد

فهذه أهم القضايا التي تناولتُها - كما وردت - في شعر أبى تمام ، تاركا غيرها من مشترك القضايا بينه وبين غيره للقراءة الواعية المتأنية من قارئ هذا العمل ، ولم آلُ جهدا في القراءة والاستنباط ، والربط بين المتشابهات وتفسير ما لم يُقَرَّ من علماء اللغة ، أو الإشارة إلى مصدر الورود إن ورد بلظاهرة شبيه . وقد رفضت في مواضع غير قليلة توجيهات أبي العلاء والتبريزي وغيرهما لبعض ما ورد معتمدا على فهمي الخاص لروح التراكيب ، وأحْسبني قد قمت بما تفرضه الأمانة العلمية ويقضى به التجرد في البحث ، ولست أدعى الإصابة في كل ما قلت ، وإن كنت أدعى أنني بذلت ما يُستطاع.

وعلى الله قصد السبيل

والحمد لله رب العالمين

شعبان صلاح

المصادر والمراجع

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء الدمياطى : أحمد بن عبد الغنى - رواه وصححه وعلق عليه : على محمد الضباع - القاهرة ١٣٥٩هـ - مصورة دار الندوة الجديدة - بيروت.

٢ - أساس البلاغة ، للزمخشرى ، دار صادر - بيروت- ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣ - الأصمعيات - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بالقاهرة - ط : ٣-١٣٨٧ هـ/١٩٦٧م.

٤ - الأصول ، لابن السراج - تحقيق : عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت- ط:١ - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس - تحقيق : زهير غازي زاهد - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية-ط:٢ - بيروت - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر ، الحسن بن أسد الفارقي - تحقيق : سعيد الأفغاني - ط٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٧ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري - الميمنية بمصر - ١٣٢١هـ.

٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد- ط: ١٥ - دار الفكر - بيروت- ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد - ط :٥ - القاهرة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠ - بحر العَوّام فيما أصاب فيه العَوَامّ ، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - دراسة وتحقيق د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١١ - البحر المحيط ، لأبي حيان - القاهرة - ١٣٢٨هـ.

١٢ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان - الجزء الثاني- ترجمة : د. عبد الحليم النجار - ط: ٤ - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٧م.

١٣ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - نشرة : السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية - ط : ٣- بيروت - ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٤ - التبيان في علم البيان المُطْلع على إعجاز القرآن ، لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني - تحقيق : د. أحمد مطلوب ، و د . خديجة الحديثى - العراق - ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.

١٥ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكي الصقلي - تحقيق : د. عبد العزيز مطر - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٨١م.

١٦ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري - بهامش كتاب سيبويه - طبعة بولاق - ١٣١٦هـ.

١٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - تحقيق : محمد كامل بركات - القاهرة - ١٩٦٨م.

١٨ - تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور - مخطوط ٧١ لغة بمعهد المخطوطات بالقاهرة.

١٩ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري - تحقيق : عبد السلام هارون - طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - القاهرة .

٢٠ - الجمل في النحو ، للزجاجي - تحقيق : د. على توفيق الحمد - ط: ٢- مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢١ - الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة ، نظم : محمد بن علي المحلي - تخقيق وشرح : د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة- ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٢ - حاشية الأمير على مغنى اللبيب ، للشيخ : محمد الأمير - بهامش مغني اللبيب - الحلبي بالقاهرة . د. ت .

٢٣ - حاشية الصبان علي الأشموني ، للشيخ محمد بن علي الصبان - الحلبي بالقاهرة - د. ت.

٢٤ - حاشية يس على التصريح ، للشيخ : يس بن زيد العليمي - بهامش : شرح التصريح على التوضيح - الحلبي بالقاهرة - د. ت .

٢٥ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه - تحقيق : د. عبد العال سالم- بيروت - ١٩٧١م.

٢٦ - حواشٍ على درة الغواص ، لابن بري ، وأبي عبد الله محمد بن ظفر - مخطوط ١١١ لغة بمعهد المخطوطات بالقاهرة.

٢٧ - خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي - القاهرة .

٢٨ - الخصائص ، لابن جني- تحقيق : محمد على النجار -ط : ٢ - بيروت.

٢٩ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة - ط: ١ القاهرة - ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وما بعدها .

٣٠ - درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري - ليبزج ١٨٧١م، مصورة مكتبة المثنى ببغداد .

٣١ - الدرر اللوامع على همع الهوامع . لأحمد بن الأمين الشنقيطي -

تحقيق: د. عبد العال سالم - دار البحوث العلمية بالكويت ، ومؤسسة الرسالة ببيروت - ١٤٠١هـ - ١٤٠٦هـ/٨١ - ١٩٨٦م.

٣٢ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - تحقيق : محمد عبده عزام- دار المعارف بالقاهرة - وبشرح الأديب : شاهين عطية - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣ - ديوان الأعشى - تحقيق : د. محمد كامل حسين - ط: ٧ - مؤسسة الرسالة ببيروت - ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٤ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق : د. صلاح الهادي - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٧م.

٣٥ - ديوان عبيد بن الأبرص - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣٦ - ديوان الفرزدق - شرح وضبط : على فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٧ - ربط الشوارد في حلّ الشواهد ، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - تحقيق : د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية- القاهرة- ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي (أحمد ين عبد النور) - تحقيق : د. أحمد الخراط - ط : ٢ - دار القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٩ - السبعة ، لابن مجاهد - تحقيق : د. شوقي ضيف - ط : ٢ - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٨٠م.

٤٠ - سر صناعة الإعراب ، لابن جني - تحقيق : د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤١ - شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوى - ط : ١٦ - بالقاهرة ١٣٨٤ هـ/١٩٦٥ م.

٤٢ - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل - شعب بالقاهرة - د. ت .

٤٣ - شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، للشيخ بن محمد الأشمونى - الحلبى بالقاهرة - د. ت .

٤٤ - شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. ممد بدوى المختون. ط : ١ - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - اهرة - ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٥ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى - الحلبي بالقاهرة د. ت .

٤٦ - شرح ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزي - دار القلم - بيروت - مصور من طبعة سنة ١٣٣١هـ.

٤٧ - شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى الاستراباذي - تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية- بيروت - ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٤٨ - شرح شذور الذهب ، لابن هشام - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد - بيروت - د. ت .

٤٩ - شرح الشواهد ، للعيني - بهامش حاشية الصبان على الأشمونى - الحلبى بالقاهرة - د. ت .

٥٠ - شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : محمد نور الحسن وزميلَيْه - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٥١ - شرح القصائد التسع ، لأبي جعفر النحاس - تحقيق : أحمد خطاب - بغداد - ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٥٢ - شرح الكافية ، للرضى الاستراباذي - الآستانة ١٣١٠هـ - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت .

٥٣ - شرح مشكلات ديوان أبي تمام ، للمرزوقي - تحقيق : د. عبد الله الجربوع - ط : ١ - مطبعة المدني بالقاهرة - ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٥٤ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبي - القاهرة - د. ت .

٥٥ - شعراء النصرانية ، لويس شيخو - مكتبة الآداب - القاهرة - ١٩٨٢م.

٥٦ - شعر الأخطل ، صنعة السكري - تحقيق : د. فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط : ٢ - ١٩٧٩م/١٣٩٩هـ.

٥٧ - شفاء الغليل في علم الخليل ، لمحمد بن على المحلي - تحقيق : د. شعبان صلاح - الشرق للنشر والتوزيع - قطر ، وعمّان - ١٩٨٦م، ودار الجيل ببيروت - ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

٥٨ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - د. ت.

٥٩ - الصاحبي ، لابن فارس - تحقيق : السيد أحمد صقر - الحلبي بالقاهرة - ١٩٧٧م.

٦٠ - صبح الأعشى ، للقلقشندي - الجزء الأول - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

٦١ - الصحاح ، للجوهري - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - ط : ٤ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٢ - صحيح مسلم بشرح النووي - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٣ – الضرورة الشعرية في النحو العربي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – مكتبة دار العلوم – القاهرة – ١٩٧٩م.

٦٤ – ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ، للدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف – الخانجي بالقاهرة – ١٩٩٠ م.

٦٥ – العربية الفصحى الحديثة : بحوثٌ في تطور الألفاظ والأساليب، ستتكيفتش – ترجمة وتعليق : د. محمد حسن عبد العزيز – دار النمر للطباعة – القاهرة – ١٩٨٥م.

٦٦ – العروض . للأخفش الأوسط – تحقيق : د. أحمد عبد الدايم – الفيصلية بمكة المكرمة – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٧ – العمدة ، لابن رشيق – تحقيق : محيى الدين عبد الحميد – ط : ٤ – دار الجيل – بيروت ١٩٧٤م.

٦٨ – الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى – ط : ١ – حيدر آباد – ١٣٢٤هـ.

٦٩ – فتح الباري : شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني – ط : ٢ – دار إحياء التراث العربى – بيروت – ١٤٠٢هـ.

٧٠ – القافية والأصوات اللغوية ، للدكتور : محمد عوني عبد الرءوف – الخانجي بمصر – ١٩٧٧م.

٧١ – القاموس المحيط ، للفيروز ابادى – دار الجيل – بيروت – مصورة عن طبعة الحلبي – ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٧٢ – القوافي ، لأبي يعلى التنوخي – تحقيق : د. محمد عوني عبد الرءوف– ط : ٢ – الخانجى بمصر – ١٩٧٨م .

٧٣ – الكافى في العروض والقوافى ، للخطيب التبريزى – تحقيق : الحساني عبد الله – دار الكاتب العربى للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٩م .

٧٤ - الكامل ، للمبرد - مكتبة المعارف - بيروت - د. ت .

٧٥ - الكتاب ، لسيبويه - تحقيق : عبد السلام هارون - ط : ٢ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ م.

٧٦ - الكشاف ، للزمخشرى - نشرة : محمد الصادق قمحاوي - الحلبي بالقاهرة - ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢م .

٧٧ - كشف المشكل ، للحيدرة اليمنى - تحقيق : د. هادي مطر - العراق - ١٩٨٤ م.

٧٨ - كنز المعانى في شرح حرز الأمانى ، للجعبري - مخطوط ٦٩ قراءات بمعهد المخطوطات بالقاهرة .

٧٩ - لحن العامة ، للزبيدي - تحقيق : د. عبد العزيز مطر - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ م.

٨٠ - لسان العرب ، لابن منظور - مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٨ هـ- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - القاهرة.

٨١ - اللغة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور : تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ م.

٨٢ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة - تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين - حـ١ ط٢ : ١٩٧٠ م ، حـ٢ ط١ : ١٩٦٢ م.

٨٣ - مجمع الأمثال ، للميداني - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٤٧هـ/١٩٥٥م .

٨٤ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني - تحقيق : على النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٩م .

٨٥ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده - الحلبى بالقاهرة - بتحقيق نخبة من العلماء .

٨٦ – مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه – نشر : برجشتراسر – مكتبة المتنبي – القاهرة – د. ت .

٨٧ – المزهر ، للسيوطي – نشرة : محمد أحمد جاد المولى وآخرين – الحلبى بالقاهرة – د. ت .

٨٨ – مسند أحمد بن حنبل – ط : ٢ – بيروت – ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

٨٩ – معاني القرآن ، للأخفش الأوسط – تحقيق : د. فائز فارس – ط : ٢ – دار البشير ودار الأمل – بيروت – ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٩٠ – معاني القرآن ، للفراء – تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرين – القاهرة – ١٩٥٥م وما بعدها .

٩١ – معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج – تحقيق : د. عبد الجليل شلبى – ط:١ – عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٩٢ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام – الحلبي بالقاهرة – د.ت.

٩٣ – المقتضب ، للمبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – ط:٢ – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٣٩٩ هـ.

٩٤ – المقرب ، لابن عصفور – تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – ط : ٢ – بغداد – ١٩٨٦م.

٩٥ – موارد البصائر لفرائد الضرائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر ، لسليم أفندى (محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم) – تحقيق : سوزان محمد فؤاد – رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة – نوقشت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م .

٩٦ – الموازنة بين أبي تمام والبحتري ، للآمدى – تحقيق : محيى الدين عبد الحميد – ط : ١ – القاهرة – ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

٩٧ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني - جمعية نشر الكتب العربية - القاهرة - ١٣٤٣هـ.

٩٨ - النحت في اللغة العربية ، للدكتور : محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربى - ١٩٧٩م.

٩٩ - النحو الوافي ، لعباس حسن - ط : ٦ - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٩م.

١٠٠ - نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ، لجمال الدين الإسنوى - تحقيق د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ودار الجيل ببيروت - ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م .

١٠١ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير (المبارك بن محمد) - تحقيق : طاهر الزواوي ومحمود الطناحي - دار الفكر - بيروت - د . ت .

١٠٢ - هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية منذ الفتح العربى حتىَّ نهاية دولة بني أمية سنة ١٣٢ هـ ، رسالة ماجستير من إعداد علي البتانوني ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - نوقشت سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٠٣ - همع الهوامع ، للسيوطي - تصحيح : السيد محمد بدر النعسانى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - د. ت .

١٠٤ - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي على بن عبد العزيز الجرجاني - تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل وعلى البجاوي - ط : ١ - الحلبي بالقاهرة - ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني
الظواهر السياقية
(١٢٣ - ٢٢٣)

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تم بحمد الله